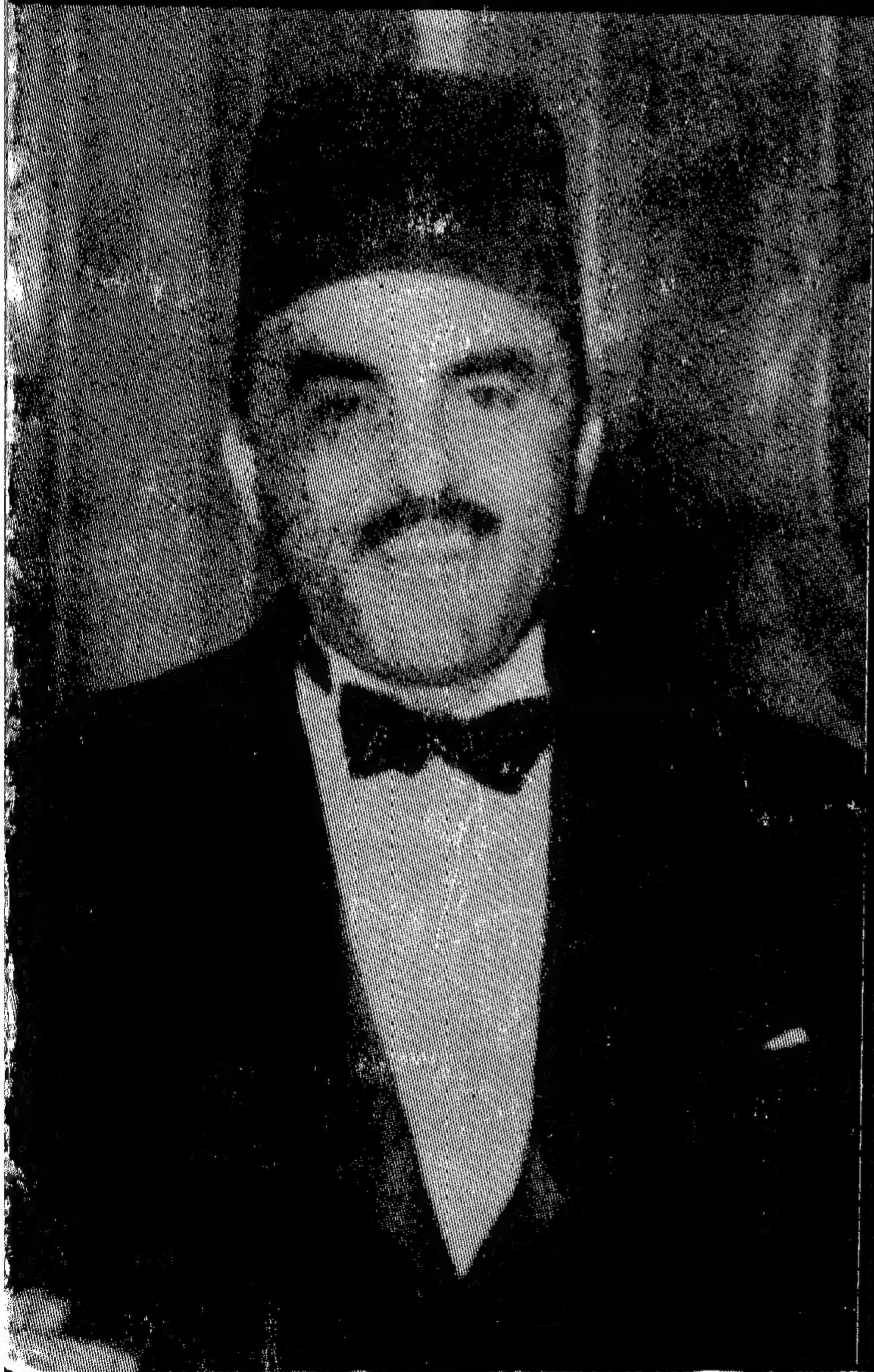


مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

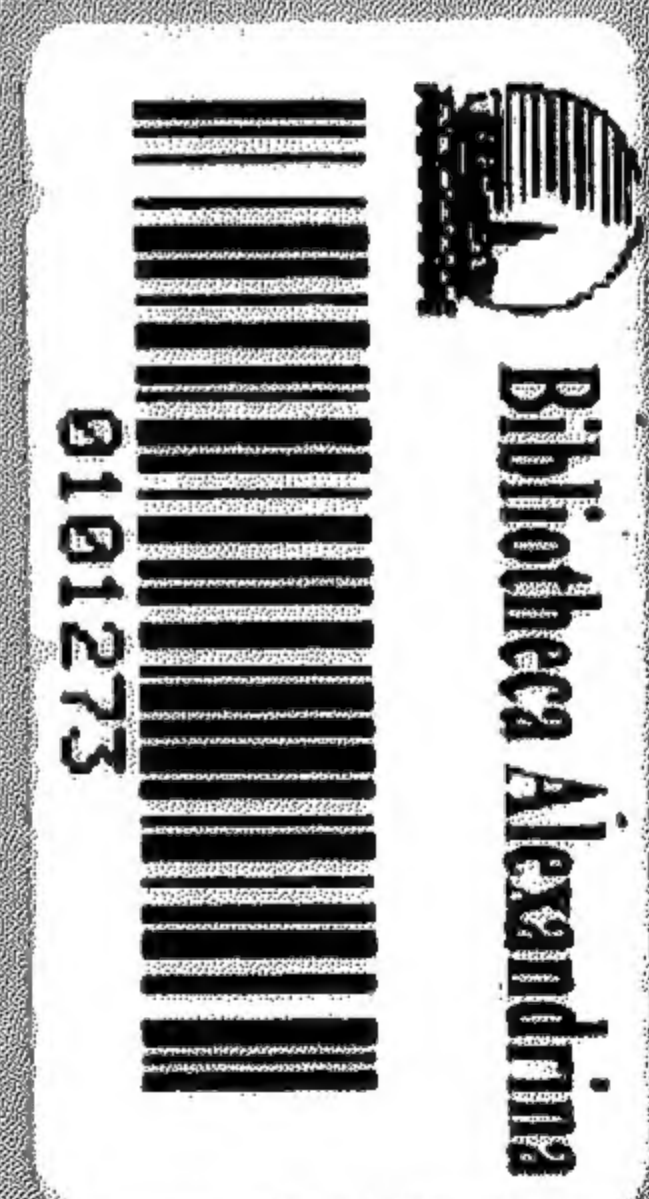
اغتيال أميين عثمان



إشراف

دكتور نبيل عبد الحميد سيد احمد

دكتور مياقيم رزق مرفص



مركز وثائقه وقائمه مصر المعاصرة

من قضايا الاغتيالات السياسية

اغتيال أمين عثمان

إشراف

دكتور نبيل عبد الحميد سيد احمد دكتور يواقيم رزق مرقص



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

● ● ماجده البنا

الاخراج الفنى

شارك فى الدراسة :
السيدة / أفكار راغب توفيق
السيدة / حنان حسن جمعة
السيدة / ليلي بليغ الشواربي
السيدة / ناريمان اسماعيل يوسف
السيدة / ثناء محمود الجبروني

البحاثات بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



أمين عثمان

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن قضية اغتيال أمين عثمان ، في سلسلة قضايا الاغتيالات السياسية التي يقدمها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

وقضية اغتيال أمين عثمان - بالذات - ذات أهمية خاصة ، فقد حدثت الجريمة باسم مصر ، وكانت مصر بعيدة عن هذا الاغتيال : فقد كان الاغتيال لخدمة مصالح القصر ، وانتقاما من حادث ٤ فبراير ، الذي أجبر فيه فاروق على احترام الدستور والاذعان للارادة الشعبية ، بعد أربعة أعوام كاملة من الحكم الاوتوقراطي الذي توجهت فيه ارادة الشعب وأبعد فيه حزب الأغلبية ، وهو الوفد ، عن الحكم .

لم يكن تدخل بريطانيا لاجبار فاروق على احترام الدستور والارادة الشعبية ، نابعا من حرصها على ارساء أسس الحكم الدستوري في مصر ، وإنما كان نابعا من حرصها على توفير حكم ديموقراطي يلقي تأييد الشعب ، في تلك اللحظات الحسيرة من الحرب العالمية الثانية ، التي تهددت فيها الامبراطورية البريطانية بالانهيار على يد الفاشية والنازية .

ولم يكن تعاون الوفد مع بريطانيا في تلك اللحظات الحسيرة نابعا من تعاطف مع الدولة الاستعمارية ، وإنما كان نابعا من احساس بالخطر على مصير مصر لو وقعت في قبضة النازية العنصرية ، وهو نفس الاحساس بالخطر الذي دفع الاتحاد السوفيتي ، وهو دولة شيوعية ، الى التحالف مع الدول الرأسمالية لدحر النازية .

وقد استقبل الشعب المصرى التدخل البريطانى بترحاب ، لأن قبضة الأوتوقراطية عليه كانت أشد وطأة من قبضة إنجلترا ، وكان الشعب المصرى يعرف جيدا أن الأوتوقراطية ، ممثلة فى حكم فاروق ، كانت تستند الى بريطانيا فى فرض حكمها على الشعب . ومن هنا فقد رحب بافتراق المصالح بين القصر وبريطانيا ، ووصولها الى حد التناقض .

ولكن القوى المتحالفة مع القصر ، أغضبها هذا التدخل البريطانى ، بحجة رديئة هى أن الاعتداء وقع على رمز البلاد ! دون أن تدرك أن رمز البلاد لو كان رمزا طاهرا يحترم ارادة الشعب لما تعرض لهذا الاعتداء . ولذلك لم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى أخذت فى مناقشة من لعبوا دورا فى حادث ٤ فبراير الحساب ، وكان أمين عثمان هو الذى اختارته لتغتياله ، وتثير من خلال هذا الاغتيال قضية حصار قصر عابدين على يد القوات البريطانية ، وفرض حكومة الأغلبية عليه . وفرضت ستارا كثيفا على هذه الحقيقة ، وهى أن حزب الوفد كان هو حزب الأغلبية الشعبية ، ولم يكن حزبا من أحزاب الأقلية التى فرضت بكتاتوريته على البلاد ، وأن فرض الديموقراطية على القصر هو لمصلحة الشعب ، سواء كان هذا الفرض من جانب بريطانيا أو من جانب الشعب .

كذلك فرضت ستارا كثيفا على هذه الحقيقة الأخرى ، وهى أن مركز بريطانيا فى ذلك الوقت لم يكن مركز دولة محتلة ، وإنما كان مركز دولة حليفة وصديقة بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى عقدت عام ١٩٣٦ ، ووقعتها الأحزاب المصرية وعلى رأسها حزب الأغلبية الشعبية وهو الوفد . وبالتالي فإن أى اتصال بين أمين عثمان والسفارة البريطانية لا يدخل فى إطار الخيانة الوطنية ، وإنما يدخل فى إطار العلاقات المصرية البريطانية الجديدة ، ولو كان اتصال أمين عثمان بالسفارة البريطانية خيانة وطنية ، لأنطبقت هذه الخيانة على جميع زعماء مصر بدون استثناء بعد المعاهدة ، سواء منهم من ينتمى الى أحزاب الأقلية أو ينتمى الى حزب الوفد ، وسواء منهم من ينتمى الى القصر الملكى أو ينتمى الى أية فرقة سياسية أخرى .

ومن هنا كان حرصى ، عندما عرض على الدكتور يواقيم رزق هذا الكتاب لمراجعته وليصدر فى سلسلة قضايا الاغتيالات السياسية من مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، على أن يكون هذا المفهوم بارزا فى الكتاب ، ولا يسقط فى هوة حملة التضليل التى سادت المحاكمات ، والتى قادها القصر بمهارة بغد أن مهد لها الطريق بإقالة حكومة الوفد فى يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ وأقام حكومة قصر برئاسة أحمد ماهر باشا . وفى ظل هذا

الد الرجعى العارم الذى يقوده القصر ، تم اغتيال أمين عثمان فى يناير
١٩٤٦ .

كما عهدت الى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا ، عضو اللجنة العلمية
المشرفة على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، بمراجعة الكتاب من
الناحية الفكرية ، حتى لا يصدر انسياقا وراء تضليلات القصر الملكى .
واعتقد أن الكتاب الآن يحمل التوازن المطلوب ، على نحو يجعلنى أشكر كلا
من الدكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، والدكتور يواقيم رزق مرقص
على قيامهما بالاشراف على هذه الدراسة الجيدة .

كما أشكر السيدات الباحثات : افكار راغب توفيق وحنان حسن
جمعة وليلى بليغ الشواربى وناريمان اسماعيل يوسف وسناء محمود
الجبرونى على ما بذلنه من جهد فى جمع المادة العلمية من القضية
والدوريات والمراجع ، واعدادهن لأجزاء من الدراسة خضعت لقلم
الاشراف العلمى عليها ليخرج العمل متناغما على النحو الموجود بين
دفتى هذا الكتاب .

تحريرا فى ١٠ فبراير ١٩٩٢

رئيس اللجنة العلمية المشرفة
على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
د.١٠ عبد العظيم رمضان

مقدمة

الاغتيال السياسى هو قمة المظهر المتطرف للصراع بين الأفكار والآراء والاتجاهات المتباينة ، وبه يظن مرتكبه أنه وضع حلا عمليا لهذا الصراع ، أو نهاية لمصدر الفكر والاتجاه المخالف ، وسواء تمت عملية الاغتيال أو توقفت عند حد الشروع فيها . فان ذلك يشير ردود فعل متباينة ، تختلف تبعا لموقف بقية الأطراف من الطرف الذى اقترف الاغتيال ، أو اتجاه من وقع عليه الحادث .

وتختلف أهداف الاغتيال السياسى : فهو إما أن يكون بهدف القضاء على وضع عام يسىء الى حرية البلاد كاستعمار أو الاحتلال ، وإما أن يكون بغرض احلال شخصية سياسية محل أخرى يرى مقترف الاغتيال فيها حلا لمشكلة قومية ، وربما لاشاعة حالة من الارهاب وتقويض شرعية الحكومة القائمة وتغيير نظام الحكم أو المذهب الفكرى .

وقد يقوم النظام السياسى القائم نفسه بالاغتيال السياسى مستهدفا ازاحة خصم ، أو التخلص من صاحب اتجاه مخالف يخشى منه على سلامة هذا النظام .

ونخلص هنا أن الاغتيال السياسى - وهو أمر مرفوض -

يكون المجنى عليه فيه شخصية سياسية ، أو لها دور فيها ،
ويكون الهدف سياسيا ، ويترتب على الحادث ردود فعل
سياسية كذلك .

وحركة الاغتيال السياسى فى تاريخنا المعاصر بدأت منذ
بواكير هذا القرن عندما بدأت باغتيال بطرس غالى رئيس
مجلس النظار فى عام ١٩١٠ ثم توالى بعد ذلك ، تيارا جرف
الكثير من الضحايا سواء من المصريين أو من الانجليز .

ويمثل حادث اغتيال أمين عثمان ، الذى ارتكب فى
الخامس من يناير ١٩٤٦ احدى حلقات هذا المسلسل الدموى
المتطرف .

وأمين عثمان لم يكن زعيما أو رئيسا لحزب أو طرفا فيه
وانما لعب دورا معيناً من خلال وضعه بالنسبة لطرفين فى
القضية الوطنية وهما الانجليز وحزب الوفد ، هذا الدور
اختلف فى تقييمه كثيرون فكان جزاؤه عند المتطرفين هو
الاغتيال .

اذ كانت الخطوط التى رسمت صورته فى عصره قائمة،
وذلك فى ظل : كراهية المصريين للاحتلال البريطانى لبلادهم
من ناحية وفوران بعض الأحزاب والجماعات المتطرفة التى
ساقطها الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة
من ناحية أخرى .

والأمر يحتاج الى روية وتأن فى الحكم عليه ، نذكر
ما له وما عليه ، واستبيان للظروف التى أدت بمن تناولوه
فى شهاداتهم أو كتاباتهم الى هذه الأقوال والأحكام ، ونحن
فى هذا لا ندافع عنه فنبرؤه ، ولا نحن ضده فنبخسه حقه ،
أخذين فى الاعتبار أن من يشغل مناصب القيادة أو الرأى او
حتى « الوساطة » بين أطراف ، لا يكون مصيبا فى كل
خطواته ، وانما له أخطاؤه وسلبياته كذلك ، تلك التى قد
تزيد عند أحدهم وتقل عند الآخر .

ويجدر عند تناول مثل هذه الشخصيات ان يكون الحكم عليها من خلال المواقف والظروف التي كانوا يتعاملون في ظلها ، وليس من منظور اليوم ، حيث تختلف الملايسات ، ونبتعد عن مناخ الأحداث نفسها وظروف وقوعها .

فكان على رأس الأسباب التي ادت الى اغتيال امين عثمان أنه رجل عمل لمصالح الانجليز في مصر أكثر مما عمل لمصالح مصر لدى الانجليز . . .

الا انه مما لا شك فيه أن لنشأته وتربيته دور مؤثر في شخصيته ، فكانت تربيته انجليزية وصداقاته في غالبيتها كانت انجليزية لدرجة أن كان حديثه العادى يفضل ان يكون بالانجليزية ، مما كان له أثره على ميوله وأساليبه في التعامل ، حتى أنه تزوج من انجليزية ، مما اضاف عاملا آخر كان سببا في الأخذ بأسلوب معين في التعامل مع الانجليز اختلف شيئا ما عن أسلوب المصريين الذين تعاملوا معهم ، ولم تكن لديهم هذه الأسباب .

فكان كثير التردد على مجتمعات الانجليز شديد المرونة في تعامله معهم ، مجاملا لهم ، فضلا عن مقابلاته مع السفير الانجليزى ولقاءاته مع أولى الأمر منهم ، أما هو فكان يرى في هذا طريقا للوصول الى تحقيق الأهداف الوطنية ، لمصر كانت دولة محتلة من دولة قوية هي انجلترا ، تلك التي كان بيدها الأمر والنهى في البلاد ، وان أخذها بالعنف لم يكن أمرا يوصل الى تحقيق ذلك ، وهو أسلوب كان له اثره في انجاح مفاوضات ١٩٣٦ .

فقد استفاد مصطفى النحاس من امين عثمان في هذا المنحى ، واستخدم علاقته هذه حيث « كان يريد أن ينجح القضية » ، ومن ثم كان دوره في مفاوضات المعاهدة ، حين اختاره النحاس سكرتيرا لها ، والتي نجحت بعد تكرار فشلها ، وأفرزت معاهدة ١٩٣٦ التي كانت أقصى ما استطاع المفاوض

المصري الحصول عليه من انجلترا آنذاك ، ووافق عليها
معظم الأحزاب آنذاك ، وان لم تكن محققة لكل آمال
المصريين .

أما أمين عثمان فقد حصل بسبب جهوده هذه على رتبة
الباشوية عام ١٩٣٧ من « مجلس الوصاية » المصري فكان
هذا دليل رضائه عن هذه الجهود .

وعن النقد الذى وجه اليه بسبب حادث ٤ فبراير على
أساس انه وحده الذى كان يعلم بنية الانجليز فيه وسهل له ،
فقد ظهر انه كانت هناك شخصيات أخرى - لها مكانتها -
كانت تعلم به . .

ولم لا يقال أن سعيه - سواء عمدا أو عفوا - قد أسهم
فى تفويت فرصة تنفيذ الانذار البريطانى فى ذلك الوقت
والذى كان موجهها فى الواقع ضد الملك نفسه ، وهو رمز
مصر (١) ؟!

وهو ما نناقشه باستفاضة فى الدراسة .

أما ما نسب اليه من سلبيات أخرى أضيفت الى قائمة
أسباب اغتياله فانما تناقش فى مكانها من الدراسة ، أخذا
فى الاعتبار أن السيئات والسلبيات لم تكن قاصرة عليه
وحده ، وانما كانت سلوكيات تلك العهد تزيد عند واحد
وتقل عند الآخر حسب ظروفه ، وقد تناولنا هذا أيضا فى
مكانه .

أما هو فكان شابا طموحا صعد السلم بسرعة حسد عليها
ارتكب أحيانا فى سبيل ذلك بعض الأخطاء فى علاقاته وفى
بعض صلاته بالقوى السياسية فى عصره .

ولقد قال فيه أنور حبيب - ممثل الاعاء فى القضية -
« ان أمين باشا عثمان مهما اختلفت النظرة اليه ، ومهما
تباينت الآراء فيه ، لم يكن رجلا عاديا ، أو هملا من العامة ،

(١) استبان للمحكمة هذا فورد فى الحكم من ٤٤٥ .

بل كان رحمه الله - من أصحاب الرأي ، له عقيدته التي يؤمن بها ، أو له مذهبه الذي يسير عليه . . . لأنه اعتقد - أن خطأ أو صوابا - أن في التزامه خير لمصر وبركة ، وأنه وحده هو الطريق السوي الذي ينتهي الى تحقيق مجد مصر وعزتها » .

كما عزز هذا القول محامى المدعين بالحق المدنى في القضية ، وهو قول اتسم بالصراحة « وهل حقيقة كان أمين عثمان يدا انجليزية أم انه كان مصريا صميما قدر عن عقيدة - أخطأ فيها أم أصاب - أن أنجع الطرق لخدمة قضية البلاد أن يأخذ المتحكم عن طريق الملاينة لتكسب لمصر ما لم تستطع أن تأخذه بالقوة » ، فضلا عن انه لم ينتج عن أعماله أضرارا خطيرة على البلاد يمكن أن يوصف من أجلها بما وصف به ، خصوصا وأن من نقدوه كانوا قد اختاروه للعمل معهم مثل مكرم عبيد باشا .

وتتناول هذه الدراسة في قسمها الأول تقديمًا موجزا للمناخ العام في مصر قبيل الحادث من أحوال اقتصادية واجتماعية ، وكذلك الأحوال السياسية من خلال بعض مواقف الأحزاب صاحبة التمركات الديناميكية السياسية المؤثرة في تلك الفترة ، باعتبار أن هذا المناخ قد أسهم في حالة قلق الشباب في مصر ، مما أدى بالبعض منه الى هذا الفكر المتطرف ، ثم التكوينات الشبابية التي أفرزتها هذه المؤثرات ، سواء كانت للأحزاب أو الجماعات المستقلة ، سرا أو علنا ، منتمين الى جماعة حسين توفيق - مرتكبة الحادث - متناولين تكوينها وأسلوبها والظروف النفسية والاجتماعية لأعضائها لتأثيرها في فكرهم ، وموقفهم من الزعماء وخاصة مصطفى النحاس وكذلك أمين عثمان باعتبار أن الأول كان هدفهم الرئيسي أما الثاني فكان الشريك الذي نصبوه لاصطياده ، والأسباب التي تذرعوها بها لاغتياله ، وبالتالي تناولنا أمين عثمان من حيث شخصيته وتربيته ومناقشة أهم

أسباب اغتياله من سلبيات ، وعلاقته بالانجليز وموقفه من
حادث ٤ فبراير ، وتقييمه من خلال كل هذا والذي أشرنا الى
بعض منه فيما تقدم من سطور .

أما القسم الثانى فقد تضمن الحادث وأصداءه ،
واجراءات تحقيق النيابة واعترافات المتهمين والأحداث التى
تفرعت عنه ، وانتهاء التحقيق الى قرار الاتهام معطين بعض
بيانات للتعرف على المتهمين .

ثم اجراءات المحاكمة ومرافعات الادعاء والدفاع - فيما
يخص موضوع الدراسة ، وحادث هروب حسين توفيق ، وأخيرا
موقف المحكمة من كل هذا وظروف الرأفة فى تقدير العقوبة ،
منتھين الى نص الحكم فى القضية .

ونود أن ننوه بأن المادة التى عرضناها كانت فى حدود
الحادث فقط ، لأن القضية - كقضية سياسية - تناولت
جوانب كثيرة أخرى تطرق اليها الدفاع ، وكذلك أمورا فقهية
وقانونية واقتصادية ، مما رآه الدفاع من وسائل تعينه فى
عمله .

وعرضنا فى اختصار - غير مغل - القضايا الهامة التى
تفرعت عن القضية الأصلية ولها صلة بها ، لتكون وحدة
تاريخية متكاملة الموضوع .

ونشير الى أننا التزمنا بخط القضية فقط تاركين كل
قضية أخرى ارتكبها حسين توفيق - مرتكب الحادث ، أو
القضايا التى ارتكبها المتهمون الآخرون ، وان كانوا من
جماعته ، ما دامت ليس لها اتصال بالحادث بذاته - لأن
موضوعنا هو حادث اغتيال أمين عثمان وليس نشاط حسين

توفيق أو جماعته • وهى وان أوردناها فى منطق الحكم
فلكى تعرض الحكم كاملا بنصه ليكون وثيقة تاريخية كاملة

ويقدم الشكر للسيدات الباحثات أفكار راغب توفيق
وحنان حسن جمعة وليلى بليغ الشواربى وناريمان اسماعيل
يوسف وسناء محمود الجبرونى ، على ما قمن به من جمع المادة
من القضية والدوريات وبعض المراجع •

كما قامت السيدة / حنان باعداد الفصلين الخاصين
بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحالة السياسية وكذلك
السيدة أفكار باعداد الجزء الخاص بحادث ٤ فبراير والسيدة
ليلى باعداد البيانات الخاصة بالمتهمين وكذلك السيدة ناريمان
ببعض القضايا الفرعية وان كنا قد أخضعنا هذه الأعمال
للتعديل والاضافة واعادة الصياغة لتتماشى مع سياق بقية
الدراسة لتصل الى الشكل المتكامل الذى خرج به الموضوع •

وكذلك يقدم الشكر للجنة العلمية برئاسة الأستاذ
الدكتور عبد العظيم رمضان ، وعضوية الأستاذ الدكتور
صلاح العقاد ، والأستاذ الدكتور أحمد زكريا الذى أسهم
بجهد معنا فى هذا الكتاب •

واننا اذ نقدم هذا العمل انما نحاول الكشف عن أحوال
تلك الفترة التى حكمتها ظروف الاحتلال البريطانى والفساد
السياسى ، والتى ظلت حتى قيام ثورة ١٩٥٢ •

والله المستعان

المشرفان

● القسم الأول

أحوال مصر قبيل الحادث

تعتبر قضية اغتيال أمين عثمان قضية سياسية بالدرجة الأولى ، ترتبط بموقف الحركة الوطنية المصرية من الوجود البريطاني في مصر بشتى صوره ، فمن المعروف انه كانت للحركة الوطنية مواقف مختلفة من هذا الوجود ، وأن تيارا نشأ في مطلع هذا القرن يدعوا للتعامل بواقعية مع هذا الوجود لتحقيق مطالب مصر ، وقد اقتضى هذا التعامل وأحيانا التعاون مع السلطات البريطانية من منطلق وطني، فهذه وجهة نظر تبناها حزب الأمة في البداية ، ثم بعده حزب الوفد ، وقد نجح أنصار هذا الاتجاه في تحقيق خطوات على سبيل استقلال مصر، كانت آخرها - فيما يتعلق ببحثنا - النتائج التي وصلت اليها معاهدة ١٩٣٦ بالنسبة لمصر .

وفي ضوء تحقيق هذه النتائج صار التعامل مع الوجود البريطاني بعد المعاهدة على نحو جديد ، ومن ثم أصبح تعامل السياسيين المصريين وعلاقاتهم ، بل وصداقاتهم لسياسة الاحتلال في مصر أمرا واردا من خلال فكرة الندية - الشكلية - التي أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ .

وقد أثارت هذه العلاقات - رغم شرعيتها - من خلال المعاهدة ردود فعل متباينة تجاه الحركة الجماهيرية سيما قطاع الشباب ، لكننا نؤكد هنا ان تقييم ردود الفعل هذه ترتبط بحقيقة هامة هي أن الزعماء السياسيين المصريين ، علي اختلاف مشاربهم - فيما عدا زعماء الحزب الوطني -

قد تعاملوا مع هذا الوضع بشكل عملي ، مع تفاوت درجة علاقاتهم بالساسة البريطانيين في مصر ، ومن هنا كان اتهام رجل مثل أمين عثمان بأنه أكثر من غيره تعاملًا مع السفارة البريطانية نتيجة لصدقاته الخاصة معهم ، لكن ما ينبغي أن نشير إليه أن موقفه بشكل عام كان جزءًا من تيار عملي في السياسة المصرية آنذاك ، برغم ردود الفعل تجاههم .

وربما تلقى دراسة قضية اغتيال أمين عثمان بجانبها السياسي والوطني مزيدًا من الضوء على تأكيد هذه الحقيقة ، ومن هنا يصبح المدخل الرئيسي لنا دراسة تطور علاقة مصر ببريطانيا على ضوء معاهدة ١٩٣٦ .

قلم يكن حادث اغتيال أمين عثمان أو غيره وليد الصدفة ، وإنما كان افراز العلاقات المصرية البريطانية خصوصًا بعد معاهدة ١٩٣٦ ، التي لم تأت بالثمر الذي كان يرجوه المصريون منها ، فهي وإن أعطت المصريين بعضًا من حقوقهم إلا أنها كانت تشكل جزءًا من خطة بريطانية لتأمين مصالح إنجلترا ومواصلاتها في الشرق الأوسط في حالة نشوب حرب بينها وبين إيطاليا وألمانيا ، وهو شكل من أشكال استمرار نفوذها في مصر - رغم سبق منحها إدارة شئونها منذ تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ -

ورغم أن فترة فعالية هذه المعاهدة كانت عشرين سنة - نظريًا - إلا أنها حملت في خباياها امكانية تجديدها تلقائيًا ، ولذلك كانت أي مطالبة بعقد معاهدة معدلة لا تحوى نصًا خاصًا بسيطرة إنجلترا عسكريًا كان يعنى نقضًا لشروط المعاهدة ، ولهذا كان الوطنيون الذين حاولوا التخلص من هذه السيطرة يظهرون في نظرهم معتدين على مصالح إنجلترا الحيوية ، وبذلك ضمنت إنجلترا الحق القانوني في التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبذا أصبحت الحركات الوطنية التي تطالب بحق

مصر المشروع فى الاستقلال معادية للمصالح البريطانية .

كما كانت انجلترا تسعى منذ معاهدة ١٩٣٦ الى الزام رأس السلطة - الملك - بتعيين رؤساء وزارات يكونون مواليين لها ، مما نتج عنه ضرورة حشد برلمانات يدور أعضاؤها فى فلكها بدلا من المناذاة بالاصلاح أو الاستقلال (١) هذا من الداخل ، أما عن آثار المعاهدة فى الخارج فقد استفلت دول المحور لدى قيام الحرب العالمية الثانية الضغط العسكرى البريطانى على مصر واستمرار وجود القوات البريطانية فى داخل البلاد تحت ذريعة أن الحكومة المصرية لم تستكمل لها ثكناتها فى القناة طبقا للاتفاق بينهما وحاولت دول المحور كسب الراى العام المصرى الذى استجاب فى بعض منه لهم ، حيث لم تكن لمصر مصلحة فى معاداتهم ، ومن ثم ظهرت سياسة تجنب مصر ويلات الحرب .

فلما قامت الحرب وضعت موارد مصر تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا فى حالة حرب مع ألمانيا ، وانتهت المناقشات الى مفترق طرق ، فمن الوزراء من راى عدم ربط مصر بعجلة الامبراطورية التى بسبيلها الى الهزيمة ، على حين ذهب آخرون الى ضرورة اشتراك مصر فى الحرب الى جانب انجلترا حتى يتعود الشعب على المفامرة ، بينما ذهب فريق ثالث الى ضرورة اجابة انجلترا الى كل ما تطلبه بحكم المعاهدة ، متوقعين الا تبالغ انجلترا فى الالحاح على الوزارة باعلان الحرب مادامت تقوم بمعاونتها خاصة وان بين مصر وبين ميادين القتال مسافات طويلة ، ونجح هذا الراى ، ولم تلج انجلترا على مصر فى أن تعلن الحرب مكتفية بوعد من رئيس الوزراء أن يكون هذا الاعلان محل تقدير

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ القاهرة

١٩٦٨ ص ، ص ١٦ ، ١٧ ، ١٩ .

الوزارة اذا دخلت ايطاليا الحرب أو أصبحت مصر على مقربة من ميادينها (٢) .

وهنا كانت في مصر أصوات تنادى بأن تظل العلاقات طيبة بين مصر والألمان، وكان من المصريين - حتى المسئولين - من هم على علاقة طيبة بهم ، ومن الشعب من بهروا بالألمان وهذا ما سنراه في سلوك حسين توفيق وجماعته في هذه القضية ، خاصة وأن ايطاليا وألمانيا كانتا تعلنان أنهما لا تنويان الاعتداء على مصر أو المصريين .

وواصلت مصر كفاحها حتى اتخذ مجلس النواب في ٢١ أغسطس ١٩٤٠ قرارا بالاجماع عبر فيه عن ثقته الكاملة في الحكومة وأيدها حين أعلنت أن مصر في الوقت الذي لا تكن فيه عداء أو كراهية لأية دولة لا يسعها الا ان تدافع عن نفسها بكل ما يمكنها من وسائل اذا تعرضت أراضيها للعدوان ، الأمر الذي لم يرق في عين انجلترا فتصيدت الأسباب لحكومة على ماهر ، خصوصا وأنه ضم في وزارته أشخاصا لم تكن ترتاح اليهم كصالح حرب وعزيز المصري (٣) الذي كان يميل كثيرا الى الألمان الذين كانت دائرة الحرب تدور في صالحهم وعمل على تقويض مركز البعثة العسكرية البريطانية عمدا ، وتشجيع رئيس الوزراء لحملة ضد الوضع الانجليزي في السودان ، وفي طرده لعدد من الموظفين المعروفين بميولهم الودية نحو الانجليز - وكان منهم أمين عثمان كما سنرى - ، وفي تشجيع المنظمات شبه الفاشية وبالذات جماعة « مصر الفتاة » والمعروفة باتجاهاتها المعادية للانجليز ، فطالب الانجليز بتنحيته عن الحكم بحجة أنه « غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه » (٤) .

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ١٩٥١ ص ١٧٨ ،

١٧٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٨ .

(٤) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٤٢١ .

فتقدم على ماهر بالاستقالة عندما وجه السفير البريطاني
انذارا الى الملك بضرورة ابعاده فقبل الملك الاستقالة ، وتولى
بعده حسن صبرى ، فأعلن بقاء مصر دولة غير محاربة واقتنع
الانجليز بذلك (٥) .

وكانت خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد
أدت الى تحسن الأمور بينهما ولكن أدى هذا الى التوتر فى
العلاقات مع السعديين الذين كانوا يهشكولون أهم المجموعات
الحزبية التى تتألف منها وزارته ، وزاد الموقف تعقيدا تقدم
الايطاليين فى الأراضى المصرية مما دفع أحمد ماهر - رئيس
الهيئة السعدية - الى اصدار عدة بيانات يستلزم أن تشترك
مصر فى الدفاع عن اراضىها ، واحتدم النزاع وخرج
السعديون من الوزارة ، فتدهور موقفها لولا مساندة القصر
لها ، الا ان وفاة حسن صبرى أنهى الموقف طبيعيا (٦) .

واستمرارا لسياسة بريطانيا فى مصر أن يتولى رئاسة
الحكومة من يوالىها أو ترتاح هى اليه فقد تولى حسين سرى،
وهو أيضا له ميوله نحو الانجليز، حيث شكل وزارة ائتلافية،
وتولى الوزارة مرتين متتابعتين ، وفى عهده ظهر تراكم
الماضى وازماته فى شكل أزمة تموينية حادة ، مما أدى الى
كارثة أخرى وهى اضطراب الأحوال الاقتصادية فى مصر
والتي عانى منها الشعب وبخاصة الشباب منهم فانفجرت
الاضطرابات والاضرابات ، مما أدى الى اضعاف مركز
الوزارة فى الوقت الذى كان فيه الألمان يتقدمون عبر الصحراء
الغربية ويتوغلون داخل الحدود المصرية ، كما دخلت اليابان
الحرب ضد الحلفاء فزاد مركزهم سوءا .

بالإضافة الى نشوب الأزمة السياسية حين استقالت
وزارة حسين سرى بسبب قطعها العلاقات مع حكومة فيشى
الخاضعة لألمانيا فى الوقت الذى صفق الشعب المصرى

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٨ .

(٦) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ٤٢٤ .

لانتصارات الألمان ، ومن هنا بدأت أزمة ٤ فبراير (٧) التي سنفصلها داخل الدراسة والتي كانت سببا هاما في حادث مقتل أمين عثمان •

تلك كانت عجالة في الموقف السياسى الذى تفرع عنه الموقف الاقتصادى والاجتماعى والحزبى والتكوينات الشبابية التى خرجت منها مجموعة حسين توفيق التى ارتكبت الحادث ، وهذا ما سنتناوله تباعا •

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٤٥ ، ٤٦ •

الفصل الأول :

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

الحالة الاقتصادية

خلال الحرب العالمية الثانية قوى التسلط البريطاني على البلاد سياسيا واقتصاديا - و زاد التدخل السافر في شئون مصر الداخلية ضمانا لسياسته الاستعمارية ، فى هذه الظروف الصعبة ، وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا فيما شمل ، واستغلال مصر اقتصاديا ليس من خلال المنشآت الاقتصادية الخاصة فقط ، ولكن من خلال السياسة المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذ الاجتلال .

وتضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والاسترليني ف زاد اصدار البنكنوت وارتفعت الأسعار ارتفاعا باهظا (١) .

ففى عام ١٩٤٠ أصدرت وزارة حسن صبرى قانونا بمد امتياز البنك الأهلى - البريطانى النشأة والتكوين آنذاك - لمدة أربعين عاما ، وهو امتياز يخول البنك اصدار أوراق النقد المصرية ، وبذلك تكون اقتصاديات البلاد خاضعة له ، ولقد كان هذا القانون فوزا كبيرا لسيطرة بريطانيا على الشئون المالية المصرية ، ولقد أدى إطلاق يد البنك الأهلى فى اصدار أوراق النقد الى تضخم نقدى ، أدى

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص ٨ -

الى نتائج وخيمة على الاقتصاد المصرى (٢) . فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية (٣) .

التجارة :

فى مجال التجارة : تحكمت بريطانيا أثناء هذه الفترة فى التجارة الخارجية ، وحرمت على مصر الاتجار مع غيرها ، كما تحكمت فى أسعار القطن والمحاصيل الزراعية ، وتكونت لجنة عرفت باللجنة المصرية البريطانية احتكرت محصول القطن ، ومنعت التنافس على شرائه وبيع القطن المصرى بأقل من سعره العالمى بمبلغ خمسة عشر ريالاً فى المتوسط ، كما لم تكن بريطانيا تدفع ثمنها للمواد التموينية لجيوشها ، وجيوش حلفائها ، بل أن البنك الأهلى كان يصدر مقابل هذه المواد التموينية أوراق بنكنوت بقدر ما تطلب بريطانيا ، وبذلك نشأ الدين البريطانى أو (الأرصدة الاسترلينية) التى بلغت حتى عام ١٩٤٥ حوالى ٤٥٠ مليون جنيها ، وأدى هذا الدين الى مزيد من التضخم (٤) ، وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى ، مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار كما تعذر أيضاً استيراد بعض أنواع السلع بسبب استعالة الاستيراد من دول المحور والبلاد المحتلة ، وتحول كثير من المصانع فى دول الحلفاء الى انتاج مستلزمات الحرب ، وفرضت رقابة شديدة على التصدير ، فأدى ذلك الى تحول الميزان التجارى فى غير صالح مصر ، فقد كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، والسبب فى ذلك راجع الى عدم تصدير جزء كبير من محصول القطن ، وارتفاع أسعار الواردات وازدياد نفقات الشحن والتأمين ، كما وضعت الحكومة نظام ضرورة

(٢) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٤٠ .

(٣) د. عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٠٢ .

(٤) عاصم محروس : المرجع السابق ص ٤٤١ .

الحصول على ترخيص فى حالة تصدير أى نوع من السلع ،
محاولة منها لتوفير المواد الغذائية للاستهلاك المحلى (٥) .

ولم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها
وانما ألقيت أيضا على بريطانيا ، ففى مجلس النواب أعلن
اسماعيل صدقى أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب
الرئيسية للأزمة ، وأن سبب النقص الشديد فى القمح الذى
تعانى منه مصر انما يعود الى كميات القمح التى ووفق على
تسليمها لقوات الاحتلال .

وأن الجنود البريطانيين يستهلكون فى أجازاتهم زيادة
عن الكميات التى يستهلكونها فى الثكنات بما يقرب من ٦٠٠
ألف أردب فى العام الواحد .

ورغم تكذيب رئيس الوزراء ذلك فقد انتشر هذا
المضمون بسرعة ، وتحديث الناس عن نهب مصر والمجاعة
والفوضى ، يضاف الى ذلك التسلط السياسى مما جعل الأمة
تدرك أن شقاء مصر هو التسلط البريطانى الذى يقف أمام
طموحها وآمالها (٦) .

الصناعة :

خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وبسبب ما نتج عن
انقطاع المواصلات مع أوروبا ، من حماية للمنتجات المحلية
من المنافسة الأجنبية ، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية
الموجودة فى مصر على هذه المنتجات حققت الرأسمالية المحلية
تطورا كبيرا نسبيا ، فأنشئت فى هذه الفترة نحو ٣٧٥
شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالى ٧٨ مليون جنيه،
وزاد تركيز الصناعة وارتفعت قيمة الانتاج من ١٠٠ مليون
جنيه فى عام ١٩٣٨ الى ٣٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥

(٥) د. عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٦) عاصم محروس : المرجع السابق ص ٤٤٠ .

فترأكت أرباحها (٧) وانتعشت الصناعة المصرية انتعاشا حقيقيا أثناء الحرب .

وخلال الحرب أيضا زادت الطبقة العاملة عددا ووعيا ، فقد أدى نمو الرأسمالية ، وزيادة المصانع الى نمو عدد العمال ، كما اشتغل الكثير منهم في معسكرات الجيوش الأجنبية أثناء الحرب (٨) . مما ساعد الكثير منهم على تحقيق مكاسب عمالية ، فأصدرت الحكومة القانون رقم ٨٥ عام ١٩٤٢ ، الذى يعطى الحق لعمال كل مهنة فى تكوين النقابات ، كما صدر عام ١٩٤٤ القانون الخاص بمطالبة أصحاب المصانع التى يعمل بها ٣٠ عاملا فأكثر بتعليمهم القراءة والكتابة ، كما صدر قانون عقد العمل الفردى (٩) وذلك كجزء من سياسة التهذئة الاجتماعية التى اتبعتها الحكومة فى هذه المرحلة الخطيرة من الحرب العالمية ، وكان الاضطراب قد تفجر سياسيا واجتماعيا قبل تولى هذه الوزارة بسبب قسوة ظروف المعيشة والعجز البالغ عن توفير المواد الضرورية ، فسارت المظاهرات تطالب بالخبز (١٠) .

الزراعة :

وفى مجال الزراعة أثرت الحرب على سياسة الزراعة فى مصر ، فقد أدت قلة استيراد الحاصلات الزراعية الى أن تضع الحكومة خطة لتوجيه الانتاج الزراعى لسد هذا النقص ، فقد تغيرت المساحة المزروعة وفقا للظروف ، فزادت المساحة المنزرعة قمحا وشعيرا تلبية للأوامر العسكرية عام ١٩٤٢ ، والتى كانت تقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من أرض الدلتا ، كما زادت مساحة الذرة والأرز نظرا لازدياد الطلب عليها ، وفى الوقت نفسه

(٧) I sawi. Charles : An Economic and Social Analysis, Oxford, 1963, p. 138.

(٨) طارق البشرى : المرجع السابق ص ١١ .

(٩) عاصم محروس : المرجع السابق ص ٤٤٥ .

(١٠) طارق البشرى : المرجع السابق ص ١٢ .

نقصت مساحة الأراضي المزروعة قطناً (١١) ، وقد تضاعفت القيمة الإيجارية للأرض الزراعية في فترة الحرب مرتين أو ثلاث (١٢) ، وإذا كان لم يلحظ أثر واضح لتحرك الفلاحين ضد الاحتلال خلال الفترة التالية للحرب ، فذلك يرجع إلى أن كبار الملاك الزراعيين كانوا في غالبيتهم مصريين ، ويشغل بعضهم مواقع قيادية في الوفد ، ولم يكن الفلاحون الصغار يصطدمون مباشرة بالمصالح الأجنبية ولكن الذي حدث أن البنوك والمؤسسات الأجنبية كانت تتعامل في الأساس مع كبار الملاك دون الصغار ، وقد وصفت نشرة (داخل الإمبراطورية البريطانية) علاقة كبار الملاك بالاستعمار بقولها (* * ان التهديد بعدم شراء القطن سلاح فعال لوضع الطبقة الحاكمة في مصر تحت كعب حذاء بريطانيا ، هذه الطبقة التي ترتبط مصالحها الزراعية والصناعية ارتباطاً وثيقاً بالتصدير) (١٣) *

وهكذا فقد ترتب على هذا أن تمتعت طبقة كبار الملاك بسلطة سياسية أيضاً من خلال السلطتين التنفيذية والتشريعية بل وصلت إلى حد السيطرة على مجالس المديرية . فسيطروا على البرلمان من خلال الانتخابات التي كانوا يكسبونها بطريقة أو بأخرى ، وكذلك على كراسي الحكم في الوزارات ، فكان متوسط نسبة عدد كبار الملاك في الوزارات من وزارة رشدي إلى وزارة علي ماهر ١٩٥٢ ٣٥ر٥٨٪ وكانوا بصفة عامة على علاقة بكل الأحزاب السياسية التي شهدتها مصر *

ففي وزارة الوفد ١٩٤٢ بلغت نسبة كبار الملاك ٧ وزراء من ١١ وزيراً ، كما كان الحزب ذاته يضم عدداً كبيراً منهم ، وكذلك بقية الأحزاب (١٤) *

(١١) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ، ص ١٦٠ ، ١٩٤ .

(١٢) Issawi, Charles : Op. cit., p. 138.

(١٣) طارق البشري : المرجع السابق ص ١٤ .

(١٤) عاصم مخروس : المرجع السابق ص ٤٤٢ .

الحالة الاجتماعية

انثاب المجتمع المصرى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعدها هزة اجتماعية عنيفة ، وصراعات طبقية كان لها أثرها على الحياة العامة بشكل عام ، وعلى فكر الشباب على وجه الخصوص ، ولم يقتصر هذا الصراع على مجتمع المدن ، وهو المجتمع الصناعى آنذاك ، بل امتد الى مجتمع الريف أيضا •

ففى المدن ، وهى أماكن انتشار النشاط الصناعى نجد انه فى هذه الفترة انكمشت الصناعة ، بعد أن كانت منتعشة لخدمة الجيش البريطانى وجيوش الحلفاء ، فانخفض عدد المصانع الملحقه بالجيش كما أغلقت معظم المصانع الصغيرة التى كانت تعيش على امداده بما كان يطلب ، وبذلك استغنت عن عدد كبير من العمال وصل الى ٣٧٦ ألفا من العمال ، دون أن يوجد لهم نظام يضمن حياتهم الاجتماعية •

يضاف الى ذلك أن ما صدر من تشريعات عمالية فى تلك الفترة لم يكن محققا لأهدافهم الاجتماعية ، فلم تكن هناك نقابات صناعية ، ولا نظام للتأمين الاجتماعى يضمن لهم أجرا يعيشون منه (١) ، فانتشرت البطالة بين قطاع خطير من المجتمع وهم العمال •

(١) عاصم محروس : المرجع السابق ص ٤٤٦ •

وفى الريف لم تكن الأحوال بأقل خطرا منه فى المدن ،
فالى جانب ذلك الانقسام الحاد فى مجتمع الريف ، نجد ان
٥٪ كانوا يملكون حوالى ٣٤٪ من مجموع الأراضى ، ٩٤٪ من
الملاك لا يزيد ما يملكونه على ٣٥٪ ، ونحو ١١ مليوناً من
فقراء الفلاحين لا يملكون قوت يومهم ، من خلال ملكيات
مفتتة أو عمال يومية بأجر زهيد يقارب نظام السخرة (٢) .

ونجد ان كبار الملاك ، وهم فى نفس الوقت أصحاب
القوة المؤثرة فى الأحزاب والسلطة يطاردون الفلاحين ،
بهدف الاستيلاء على ما بقى لهم من فئات الأرض ،
أما بعرض أثمان مغرية تارة أو بالارهاب واستغلال أزماتهم
تارة أخرى ، فضلا عن استيلائهم على أراضى الدولة بأثمان
بخسة (٣)

وبذلك كانت الهوة تزداد اتساعا بين كبار الملاك
والمعدمين من الفلاحين المصريين وقد أدت الحرب العالمية الثانية
الى زيادة أرباح هذه الطبقة لارتفاع سعر الفلات الزراعية
سيما القطن ، مما كانوا معه يصرفون أموالهم التى جمعوها
من انتاج الفلاحين فى الترف .

كما سيطروا على منافذ السلطة فى البلاد مما ساعدهم
على قهر الفلاحين لما يريدونه منهم ، ومن الطبيعى أن ينعكس
كل هذا على ممارسة البورجوازية للسلطة وموقفها تجاه
التطورات الاجتماعية بشكل عام ، فعندما تقدمت الحكومة
عام ١٩٤٠ الى مجلس النواب بقانون يقضى بعدم السماح
بالحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ، ثار
النواب - وهم بالطبع من كبار الملاك - عليه .

ورغم ثراء هذه الطبقة فلم تحاول اصلاح حال الفلاح ،
ولا حتى تطوير انتاجه الزراعى ، بل استمرت فى استخدام
الأساليب البدائية فى الزراعة ليظل الفلاح المصرى على

Issawi, Charles : op. cit., pp. 151-152.

(٢)

(٣) عاصم محروسى : المرجع السابق ٤٤٤ .

حاله ، أما هم فأنفقوا معظم أموالهم فى اللهو ، الأمر الذى كان ضياعا للثروة الوطنية وهدرا لمجتمع الريف (٤)

وكم عانت طبقات المجتمع من ارتفاع الأسعار، وحاولت الحكومة - عبثا - تخفيف حدته عن طريق صرف علاوات للموظفين أو فرض تسعيرة جبرية على السلع ، ولكن هذا لم يؤد الى النتائج المطلوبة لتلاعب التجار وضعف الرقابة .

رأينا ان هناك خطر البطالة فى المجتمع العمالى وانهدارا فى مجتمع الريف ، ونعرض لمجتمع المثقفين وما ناله فى تلك الفترة .

فلم يكن شبح البطالة قاصرا على العمال ، بل امتد الى مجتمع الخريجين ، سواء من طلبة الجامعات أو المدارس ، مما كان له أثره فى أوساط الطلبة الذين شعروا بالقلق على مستقبلهم مما أدى الى اضرابهم وثورتهم (٥) .

فأضرب طلبة قسم التاريخ بكلية الآداب لأن وزارة المعارف قررت ألا تعين غير الثلاثة الأول من الخريجين ، أما من عداهم فعليهم بالعمل فى المدارس الحرة لمدة سنتين ثم يدخلون امتحان مسابقة لاختيار الأفضل ، وهذا بالطبع أسلوب للتحكم فى التعيين عددا وفئات .

كما أضرب طلبة كلية الزراعة ١٩٤٢ بسبب تعسر تعيينهم فى الدرجة السادسة وتبعهم طلبة كلية الحقوق . . وهكذا ، مما يعكس الاضطراب وخشية المستقبل .

ولقد أدى وجود هذه الأزمات مع رخاء الرأسمالية وانتعاشها المتزايد الى الشعور لدى الشباب المتعلم بمدى الظلم الاجتماعى الواقع على طبقات المجتمع فأصبحوا أكثر تقبلا للأفكار الماركسية التى أخذت تنتشر بشدة خلال تلك الفترة ، كما ابتعد البعض عن تأييد الأحزاب السياسية

(٤) عاصم مجروس : المرجع السابق ص ص ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(٥) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٤٦ .

بعدها فقدت امكانياتها في تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية واجتذبتهم بعض التكوينات الى العمل السرى بدعوى تطهير البلاد من الزعماء السياسيين والمتعاونين مع الانجليز .

وظهرت بعض الجمعيات التى لها علاقة بهذه التكوينات تجتذب هؤلاء الشباب فى شكل تعاونى لحل مشكلاتهم مثل (الجمعية الأهلية للباحثين عن العمل) ، (جمعية نريد أن نعمل) وغيرها (٦) .

وهكذا ساد القلق قطاعا آخر كبيرا من المجتمع المصرى من الناحية الاقتصادية والتى انعكس أثرها على أحوالهم الاجتماعية ، مما أضاف سببا آخر للتحرك فى اطار الاغتيالات السياسية .

(٦) عاصم محروس ص ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

الفصل الثاني :

الأحوال السياسية

الحالة السياسية

انتهت الحرب العالمية الثانية الى تغييرات كبيرة وهامة على مستوى العالم كله ، فمع نهايتها اشتدت حركات التحرر الوطنى فى الدول المستعمرة والدول التابعة ، ضد شبح الاستعمار ، كما حدث فى مصر وسوريا وبقية الدول العربية التى ناءت تحت وطأة الاحتلال .

ففى مصر كان الاحتلال البريطانى لا يزال جاثما على صدر البلاد منذ عام ١٨٨٢ ، وقد زادت قواته اثناء الحرب الثانية ، وانتشرت معسكراته فى المدن والموانى وعلى ضفاف قناة السويس .

كما انتشرت جنود القوات الأجنبية المحاربة ، من أمريكيين واستراليين وهنود ومن جنوب أفريقيا ، ومن ثم كثرت حوادث هؤلام الجنود الأجانب فى احتكاكهم بأفراد الشعب ، مما زاده بغضا للاحتلال ، واستفز مشاعر الكبرياء الوطنى المصرى (١) .

ويمكن تحديد القوى السياسية التى كانت تتصارع فى ذلك الوقت فى :

الانجليز كما أوضحنا - وقد مثلهم فى مصر رجال سفارتهم ، وقد سلكوا مع المصريين مسلك السيادة على الشعب

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٧ .

المسالمة ، فطلبت السفارة البريطانية من الحكومة المصرية اعلان الأحكام العرفية - مثلاً - كما وضعت المطبوعات تحت الرقابة ، واستتبع ذلك حركة اعتقالات واسعة ، وظلت هذه الحال طيلة الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى أكتوبر ١٩٤٥ .

وقد جعلت هذه الأحكام من الدستور خيالاً غير ذى موضوع ، اذ لا معنى للدستور فى ظل فرض نظام الأحكام العرفية التى تهدد مبادئه ، وهكذا رسم الاحتلال احدى صورته الكثيرة للاستبداد والتسلط ، مما كان مثاراً لحفيظة الشعب ودافعاً له للمتململ والكفاح (٢) .

ومن القوى المتصارعة فى هذه الحلبة أيضاً :

القصر : وكان يمثل به الملك فاروق فى تلك الفترة ، ومعه حاشيته ومستشاروه ، أولئك الذين لعبوا دوراً هاماً فى تكوينه السياسى ، ولم يكن دور القصر واضحاً ، اذ استغل الشعب تارة ليضرب الانجليز كلما قلبوا له ظهر المجن ، ثم لا يلبث أن يعود على الشعب بالضغط والتنكر عندما تفشل حيله مع الانجليز وأمام عصاهم الغليظة ، وهو فى كلتا الحالتين كان يسعى وراء مصلحته الخاصة ، محافظاً على وجوده ولو بأى ثمن (٣) .

ونشير باختصار الى بعض مواقف الأحزاب التى كانت ذات أثر فى تحريك الأحداث فى هذه الفترة :

الوفد : وكان الملك على خلاف دائم معه ، ويرجع ذلك الى العداء التقليدى بين القصر وبين حزب جماهيرى وطنى مناوئ دائماً كان ينادى بأن تكون الأمة مصدر السلطات ، وكان للطريقة التى فرضت بها حكومة الوفد على القصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ أثرها ، ليس فقط فى تفاقم هذا العداء ،

(٢) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص - ص ٣٤ - ٣٧ .

(٣) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص ، ص ٨٨ - ١٠٧ .

ولكن فى ادراك القصر لما يمكن أن ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد ذا العداء التقليدى للملك .

فبدأ الملك وبواسطة مستشاره السياسى أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى آنئذ ، يعد لأن يكون صاحب السلطان المطلق فى الحكم ، واستندت سياسته فى ذلك الى تقدير خاطيء لقواه ، اذ ظن أن تدخل السفير البريطانى لفرض وزارة الوفد عليه عام ١٩٤٢ كقيل لقلب الصورة التقليدية ، فيبدو هو بمظهر المناوىء للانجليز، بينما يبدو الوفد حليفهم ، واعتمد القصر فى تنفيذ سياسته هذه على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح كبار الراسماليين وكبار ملاك الأرض (٤) .

وقد ترددت همسات فى الخفاء بعض الوقت عن خلع الملك وعلان الجمهورية ، ويذكر محمود سليمان غنام ان مجلس الوزراء الوفدى قرر فعلا خلع الملك فى عام ١٩٤٤ ، وانه التزم السرية المطلقة فى تدبير هذا الخلع خوفا من الجيش « واتفقنا أن يتم هذا بقرار مسبق من مجلس الوزراء يبين فيه الأسباب الدستورية والخلقية التى تفرض خلعهم » ويضيف « وفجأة قام أمين عثمان بزيارة مصطفى النحاس وقال له ان تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أبدى إعجابه بالقرار الخاص بخلع الملك وثار النحاس وقرر العدول عن المشروع » (٥) .

وقد كان الوفد بترائه النضالى أكثر الجماعات السياسية المصرية وقوفا فى وجه طغيان الملك ، ورافعا شعار الديمقراطية بمفهومها الليبرالى الغربى ، وكان الشعار الذى رفعه الوفد فى ذلك الوقت هو « الاستقلال التام أو الموت

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩٥ .

(٥) السيد محمد هشماوى : تاريخ الفكر السياسى المصرى ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،

رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٧٧ .

الزؤام » ، ثم الجلاء ، واخيرا الكفاح المسلح ، بمعنى الحرب الشعبية ، وقد لجأت قيادة الوفد بعد الحرب العالمية الثانية الى المفاوضة فى سبيل حل القضية المصرية ، وكان أقصى ما فعلته هذه القيادة فى صراعها مع الانجليز هو الدعوة الى الغاء اتفاقيتى ١٨٩٩ و اعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦ ، وبذلك أعلن الوفد عدم شرعية وجود المحتل و افساح الطريق أمام الجماهير للنضال ضده .

وقد لاقى الوفد تحديات جديدة أثناء الحرب العالمية الثانية ، ليس فقط من القوى المعادية له سياسيا ، بل أيضا من العناصر التى انضمت اليه بين أجنحته اليمينية وبين أجنحته اليسارية ، منذ ظهر الصراع بعد خروج مكرم عبيد من الوفد على مركز سكرتير الحزب ، واختير صبرى ابو علم ، وكان يمثل الاتجاه الراديكالى داخل الوفد ، ولم يعط المنصب أهمية ، مما جعل نجم فؤاد سراج الدين يأخذ فى الظهور . وكان يمثل الاتجاه المحافظ (٦) .

وكان للوفد مواقفه المضادة من أية حكومة تتولى الحكم غيره ، فظل طوال فترة الحرب النانية شديد النقد لسياسة وزارة على ماهر ، ومعترضا على وزارتى حسن صبرى وحسين سرى (٧) .

الأحرار الدستوريون :

وهم الخارجون من التجمع الوفدى فى عام ١٩٢٢ (٨) وكانوا يشكلون أقلية معارضة للاتجاهات الديمقراطية والشعبية ، وكانوا يعتقدون انهم هم القوة الاحتياطية التى تتسلم السلطة فى حالة اقالة حكومة الوفد ، وقد أكد الأحرار الدستوريون على الولاء الكامل للجالس على العرش فى شكل

(٦) السيد محمد عشاوى : المرجع نفسه ص ، ص ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ .

(٧) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص - ص ١٠٨ - ١١١ .

(٨) عاصم الدسوقي : المرجع نفسه ص ١٤٣ .

مذكورة قدمها أحمد على علوبة الى حسن يوسف رئيس الديوان
الملكى (٩) .

ولقد مثل هذا الحزب الارستقراطية المصرية من كبار
ملاك الأراضى الزراعية ، والمتعلمين من ذوى الثقافات
الأجنبية ، وكان من مبادئه استقلال مصر استقلالاً فعلياً ،
وتأييد النظام الدستورى .

ومن ثم فكان يخدم مصالح كبار الملاك ، ولذلك لم يمين
عجيباً أن يقف الاحرار الدستوريون الى جانب بريطانيا
اثناء الحرب العالمية الثانية ، وعارضوا أى اصلاح يمس
توزيع الأراضى على الفقراء من الفلاحين او تحديد الملكيات
الزراعية (١٠) .

السعديون (الهيئة السعدية)

كون هذا الحزب من انشقوا على الوفد أيضاً مثل أحمد
ماهر ومحمود فهمى النقراشى (١١) وقد ضم هذا الحزب
كبار رجال المال ، ومن ثم كانت له السيطرة الاقتصادية ،
مما كان له أثره فى تحريك التيار السياسى كذلك ، الا انهم
كانوا أكثر ولاء للقصر ، بل كانوا - نكاية فى الوفد -
يقومون بتدعيم موقف القصر ، وكان أحمد ماهر يرجو أن
يحل بحزبه محلاً كبيراً فى ضمير الشعب المصرى بديلاً للوفد .

دخل السعديون بهذا فى صراع عنيف مع مختلف
الاتجاهات السياسية فى مصر ، وفى عهدهم استمرت الأحكام
العرفية ، مما أعطاهم سلطات استثنائية للفتك بخصومهم
وكبت الحريات ، وضرب الصحافة التى تعارضهم فى الرأى ،
وكانت حالة الطوارئ التى فرضت على مصر أثناء الحرب

(٩) السيد محمد عشاوى : المرجع السابق ص ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(١٠) السيد محمد عشاوى : المرجع نفسه ص ١٠٤ .

(١١) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٥٠ .

كما يمكن الرجوع الى الدراسة التى قدمها د. يوتان ليب : الأحزاب المصرية

قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ ص - ص ٥٩ - ٦٢ .

العالمية الثانية قد هياأت الفرصة للنظام السعدي أن يرسل العديد من المتناوئين له الى السجون ، وأصبح النظام السعدي آلة طليعة في يد القصر والانجليز وضربوا الحركة الوطنية مستخدمين القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ للضغط على الوطنيين ، مما كان سببا في ظهور حركات الارهاب الفردي والاغتيالات السياسية (١٢) .

المستقلون :

وهم مجموعة الشخصيات المستقلة عن الأحزاب السياسية ، وان كان معظمهم قد ارتبط بحزب أو بآخر في البداية ، ثم رفضوا الحزبية فيما بعد (١٣) .

وكانوا في معظمهم من كبار الاقتصاديين وأصحاب رؤوس الأموال المتصلين بالاحتكارات الأجنبية ، وكان أبرزهم : على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وحسين سرى باشا وغيرهم من كبار رجال المال والاقتصاد المصري ، ومن الشخصيات العامة مثل : أحمد لطفى السيد ، وكان اسماعيل صدقي رئيس الوزراء من هؤلاء المستقلين أيضا . ولم يعرف تاريخ مصر السياسى الحديث رئيس وزراء حاول القضاء على كل معارضة وكبت كل رأى معارض أو صوت حر مثل ما فعل اسماعيل صدقي هذا ، فهو الذى بطش بالحركة الشعبية (١٤) ، ولكن كانت ضغوطه ذات أثر عكسي اذ كانت سببا في ظهور الجماعات الشبابية المناوئة الحاملة رأسها على كفها مثل أصحاب القمصان الخضراء (١٥) .

الحزب الوطنى :

على النقيض من أحزاب الأقلية الأخرى التى تبنت فكرة

(١٢) السيد محمد عثماوى : المرجع السابق ص - ص ١٠٥ - ١٠٩ .

(١٣) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ص - ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(١٤) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٩٢ .

(١٥) عن هذا الموقف وتأسيس نظام القمصان الزرقاء يمكن الرجوع الى الدراسة التى

قدمها د . يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة للمجلة التاريخية ١٩٧٤ المجلد الحادى

والعشرون - ص ١٩٥ وما بعدها .

التفاوض مع الانجليز كان الحزب الوطنى يعتقد أن التفاوض مع وجود الاحتلال يسند المحتل سندا شرعيا ويحلل له اغتصابه الأرض ، لذلك حدد الحزب الوطنى سياسته الخارجية على اللعب على التناقضات الدولية لتحرير مصر ، ومع فشل مفاوضات صدقى / بيفن دعا الحزب الوطنى الى مقاطعة الانجليز فى جميع النواحي الاقتصادية والسياسية ، وتنظيم وسائل عدم التعاون معهم (١٦) .

ولقد مثل الحزب الوطنى جبهة رفض فى تاريخ الحركة السياسية المصرية ، وظل مناوئا سياسيا ، ومقاوما بطريقة مشروعة أو غير مشروعة ، ملتصقا طريق الارهاب والاغتيال السياسى ، وقد وقع الانقسام فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى (١٧) .

الكتلة الوفدية :

تكونت نتيجة خروج مكرم عبيد باشا من الوفد ، وانضم اليه جماعة من الشبان المتعلمين الذين اعتقدوا أن النحاس ظلم مكرم عبيد بغير حق ، وكانت سياسته تدور حول مهاجمة الوفد والتشهير به (١٨) ولعل الكتاب الاسود خير دليل على هذا الموقف (١٩) .

أما مبادئها فكانت باختصار : الاحتفاظ بالوفدية الأصلية والاستمساك بمبادئ الوفد الخالدة (٢٠) .

مصر الفتاة :

استطاع هذا الحزب أن يستمر فى وجوده دون مصادرة

(١٦) اللواء الجديد ٦ يناير ١٩٤٧ .

(١٧) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، ص ٥٠ .

(١٨) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(١٩) عالج هذا الموضوع د. يوتان ليبب فى دراسته حول « الوفد والكتاب الاسود

القاهرة ١٩٧٥ .

(٢٠) يوتان ليبب : الاحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ٦٤ .

لنشاطه طوال عامين تقريبا من قيام الحرب العالمية الأولى ،
وذلك بسبب اعلانه موقفا خاصا ، ينادى فيه باعلان الحرب
الهجومية على ألمانيا ، ثم بتخليه عن اسمه واستبداله باسم
« الحزب الوطنى الاسلامى » ، مما كان محل تقدير لدى
الانجليز .

ولقد أشادت بذلك الصحف الانجليزية بعد عام من
اندلاع الحرب للتدليل على ولاء الدول الاسلامية لهم ، مثال
ذلك ما نشرته صحيفة « الايفننج نيوز » من أنه « قد صرح
زعماء جماعة مصر الفتاة بأنهم ضد النازى ، وأنهم يؤيدون
البريطانيين ، وأن غرضهم اعزاز شأن الاسلام » ، كما أبرزت
هذه الصحيفة كذلك ان هذه الجماعة « تضم اناسا من جميع
الطبقات » .

ولكننا نجد أن هذا الحزب بعد أن مكث لنفسه بهذه
الفكرة ، واستطاع أن يكسب ود الانجليز ، جعل ينفذ خطته
مستوحيا أهدافه ، فنجده بدأ أن يعد نفسه للعمل ضد الانجليز
بعد سقوط فرنسا فى يد الألمان ، وبات معتقدا سقوط
انجلترا ذاتها فى أيديهم .

وعلى هذا بدأ الحزب يجمع الأسلحة من كل مكان ،
ويشتريها عن طريق الأعراب من القوات الانجليزية ويخزنها ،
كما جمع الأموال لتمويل أعماله العسكرية ، ويدبر المخابىء
ويعد المنشورات .

وكان يعتمد فى تمويله على مصدرين : أولهما تبرعات
أنصاره ومؤيديه من المصريين ، والثانى ، ما يأتى عن طريق
الاستيلاء من الانجليز أنفسهم .

وكانت حالة الرواج الاقتصادى النسبى التى عاشها
العامل المصرى فى تلك الفترة من العمل فى كنف الانجليز
عاملا مساعدا لهذا التمويل ، اذ استطاع العمال تزويد الحزب
بتبرعات يقطعونها من أجورهم دون أن يضاروا بشكل
مؤثر .

فضلا عما استولوا عليه من أموال المخابرات البريطانية التي كانت تنشرها هنا وهناك بغية التحبيب الى المصريين ، فنال منها هذا الحزب كثيرا وبعد أن تم للحزب التمويل الكافى ، والمران على ما اشتروه من سلاح بدأوا أعمالهم ضد الانجليز ، وكان أول عمل أظهرهم على مسرح العمليات المسلحة تلك العملية التي قام بها الشيخ توفيق الملط ، عندما توجه الى الصعيد لتنظيم المقاومة ضد الانجليز فى أسبوط ، وقطع المواصلات عليهم ، ولكنه ضبط فى محطة الجيزة مع ما كان معه من متفجرات ، وقدم للمحاكمة بتهمة احراز ديناميت لأغراض ثورية .

وكانت هذه العملية بداية مخطط كبير كان أحمد حسين قد وضعه لينفذه ضد الانجليز ، فى اللحظة التي يشرع فيها الألمان فى الهجوم على الجزر البريطانية ذاتها ، تأسيسا على ما سينال الانجليز من صدمة نفسية ، وما ستكون عليه حالة المصريين المعنوية من فرح يمكن أن يكون مساندا لهذه الحركة المسلحة ، وذلك بأن يعبىء الشعور العام فى المدن والقرى ، وبالإضافة الى توزيع السلاح عليهم ليقوموا قومة رجل واحد فى كل أنحاء مصر ضد من هو موجود من الانجليز لديهم فيقضون عليهم ، ويعلن الثوار بعد ذلك مباشرة السلطة باسم « قيادة الشعب الثورية » .

ونظرا لخطورة الخطة واتساع ميادينها رأى أحمد حسين ، زعيم مصر الفتاة ، تنسيق هذا العمل العسكرى مع قيادة الإخوان المسلمين للاستفادة بامكانياتهم الكبيرة فى هذا الشأن .

الا أن حسن البنا لم يوافق على هذه الخطة لسببين : عدم صلاحية السلاح الذى سيستعمل ، وان الخطة تفتقر الى المال الكافى ، كما قال البنا انهم لا يدخلون عملا يحتمل النجاح أو الفشل ، والوقت لا يحتمل هذه المقامرة التي قد تسيء الى العالم الاسلامى كله .

ثم فشلت الخطة كلها بالقبض على أحمد حسين وأعوانه
وأودعوا المعتقل ولم يفرج عنهم الا فى نهاية الحرب فى عهد
حكومة الوفد (٢١) .

(٢١) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ج ٢ - ص ١٣١ - ١٣٣ .

الاخوان المسلمون (١)

كان ظهور جماعة الاخوان المسلمين في وقت انتعشت فيه التجمعات الدينية ، وتعثرت فيه الجماعات الديمقراطية الليبرالية ، وقدمت نفسها على أنها قادرة على تقديم الحلول للقضايا والتناقضات الاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري مؤكدة أن القرآن الكريم هو الأساس ، وكان ذلك منذ الثلاثينيات من هذا القرن خاصة بعد أن انضم اليها بعض سكان المناطق الفقيرة الذين كانوا يعانون الوحدة والغربة ، ووجدوا الراحة النفسية في اجتماعات فروع الجماعة ، ونظر بعض الشباب الوطنى المثقف الى هذه الجماعة على أنها وريثة القيادة الوطنية في وقت كان الوفد يتعامل بشكل ما مع الانجليز (٢) .

وقد اختارت الجماعة لظهورها السياسى السافر عام ١٩٣٨ ، اذ كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أبرمت ، وهزت شعبية حزب الوفد ، الذى شارك فى ابرامها وكان الصراع محتدما بين الوفد وبين الملك وأحزاب الرجعية للقضاء على هذا الحزب ، بعد أن أخذت منه الموافقة على المعاهدة ، وأرادت

(١) نشأت جماعة الاخوان المسلمون بمدينة الاسماعيلية عام ١٩٢٧ على يد حسن البنا على أساس « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » وانحصر نشاطها اول الامر فى الوعظ والارشاد والدعوة لاقامة المساجد ، ثم ما لبثت دعوتها ان انتشرت خارج الاسماعيلية فى ابو صوير ثم بور سعيد والسويس فالقاهرة لبقية مدن القطر المصرى .
طارق البشرى : المرجع السابق ، ص - ص ٤٣ - ٤٤ .
(٢) السيد محمد المشبوى : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

الرجعية المحلية أن يخلو لها الجو السياسى من دونه ، وظهر للسراى من تجربتى حزبى الاتحاد عام ١٩٢٥ ، والشعب ١٩٣١ فشل محاولاتها انشاء حزب لها ، فأصبح عليها أن تعتمد فى صراعها مع الوفد على العواطف الجماهيرية تجاه الملك الذى تولى العرش صبيا ، وعلى حزب السعديين الذى انشق حلى الوفد ببعض قياداته الشعبية القديمة ، كما رأت السراى الاقتراب من أى تنظيم جماهيرى - تام الاعداد - تمكن له من القوة لقاء استخدامهما اياه ، وفى هذا الوقت كانت الحرب العالمية تتجمع سحبها فى الأفق ، ورأى القصر أن يوثق صلته بمن يحتمل ان يصبحوا سادة العالم الجدد ، فظهرت ميوله نحو دول المحور (٣) .

الاخوان المسلمون خلال الحرب العالمية الثانية :

قبل تتبع تطور الجماعة ونشاطها خلال الحرب العالمية الثانية ، ينبغى القاء الضوء على الأحداث السياسية العامة ، وموقف القوى السياسية فى مصر عند قيام هذه الحرب ، فقد نشبت الحرب فى أول سبتمبر عام ١٩٣٩ ، اثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا ، وفى ٣ سبتمبر أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، وانحصرت رغبة رجال السفارة البريطانىة فى القاهرة فى جعل مصر جبهة متماسكة تناصر الحلفاء فى الحرب لضمان عدم استطاعة القوى المعادية لهم انتهاز الفرصة لاثارة القوى المصرية ضدهم ، وكان حادث ٤ فبراير أكبر دليل على هذا الحرص الشديد (٤) .

أما القصر فكان يتزعم تعبئة الشعور العام ضد بريطانيا، وتأييد المحور تأييدا معنويا عن طريق زيادة قوة مصر العسكرية ، وكانت هذه المحاولة من جانب القصر سببا فى

(٣) Kirk, George : The Middle East in the second World War, pp. 31-41.

(٤) عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

استقالة وزارة محمد محمود الذى كان معروفا بولائه للانجليز ، وتولى الوزارة بعده على ماهر (٥) .

وقد بادرت وزارة على ماهر بناء على طلب السفارة البريطانية باعلان الأحكام العرفية ، وصدر مرسوم بذلك فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وفرضت الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام ، ودعى البرلمان من عطلته الصيفية للتصديق على هذه المراسيم (٦) .

وقد وافق حزب الأحرار الدستوريين الحكومة فى اعلانها للأحكام العرفية (٧) . بينما خضع حزب الوفد لهذه الأحكام تحاشيا للصدام مع الانجليز وكان السعديون والحزب الوطنى قد أيدوا موقف الحكومة بحكم اشتراكهم فى الوزارة ، كما كان رأى العام فى مصر يرى الاكتفاء بما تم اتخاذه من اجراءات دون اعلان رسمى بدخول مصر الحرب (٨) .

وهنا كان رأى الاخوان المسلمين مسائرا لهذا الاتجاه ، حيث رأوا ان مساعدة مصر لانجلترا انما تكون داخل البلاد المصرية ، وفى حدود معينة ، وكل زيادة على ذلك فيها تفريط فى حقوق الوطن ، وجناية على الأمة (٩) .

وفى ١٩٤٠ طور الاخوان نظامهم ، وزادت شعبيتهم ، واتسع جناح (الجواله) فيهم ، وتشكل له مجلس أعلى يرأسه حسن البنا ، وعين الصاغ محمود لبيب مفتشا عاما لهذه الجواله (١٠) .

(٥) عاصم الدسوقي : المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

(٦) عبد الرحمن الراعى : فى اعقاب الثورة ، ج ٢ ، ص ص ٧٣ - ٧٤ .

(٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ،

ص ٥١ .

(٩) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية سنة ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، ج ٢ ،

ص ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٠) محمد شوقي زكى : الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى ، القاهرة ١٩٥٤ ،

ص ص ١٢٤ ، ١٢٧ .

وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ تم نقل حسن البنا الى قنا ، وكان ذلك بناء على ابلاغ بريطانيا لرئيس الوزراء ، أن البنا وجماعته يعملون لحساب ايطاليا (١١) وقد أدى تراجع حسين سرى فى قرار النقل الى أنه أشعر البنا بمدى قوته ومضاعفة نشاطه ، من غير أن يخشى من ذلك النشاط ، وكان لذلك الشعور اثره فى تطور جماعة الاخوان وزيادة نشاطها (١٢) ثم كان لاجراء الحكومة ضد الجماعة بضغط من السفارة البريطانية أيضا ، والمتمثلة فى مصادرة مجلتى (التعاون والشعاع) ومجلة المنار ، ومنع طبع رسائلهم ، واغلاق مطبعتهم ، ومنع اجتماعاتهم، كل ذلك أدى الى نتيجة عكسية، حيث لفتت الأنظار اليهم وكسب للجماعة عديد من الأنصار والأعضاء (١٣) .

وبعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس ، وقامت بحل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة ، وكان المؤتمر السادس للاخوان المسلمين قد عقد فى مطلع ١٩٤١ وقرر امكانية دخول أعضاء الجماعة فى الانتخابات وأعلن حسن البنا عن رغبته فى ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعيلية كممثل للاخوان ، وفور تقدمه بأوراق ترشيحه ، والبدء فى الدعاية الانتخابية ، استدعاه رئيس الوزراء وطلب منه الانسحاب ، وقد استجاب البنا الى ذلك مقابل تنفيذ مطالب جماعته ، ووافق النحاس عليها ، وكانت تتمثل فى السماح للجماعة بعقد الاجتماعات ، واصدار المطبوعات ، والحصول على وعد من الحكومة باتخاذ اجراءات لمنع الدعاية وبيع المشروبات الكحولية .

وكان لذلك أثره فى بروز شخصية البنا ، ومكسب للجماعة أيضا (١٤) وبتوصية من السفارة البريطانية بدأت

(١١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(١٢) محمد حسين هيكل : المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

(١٣) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(١٤) ريتشارد متشل : الاخوان المسلمون ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٣ .

وزارة الوفد في تضيق الخناق على الجماعة من جديد ، وعادت لاضطهادها ، خاصة وأن فاروق أخذ يدرك أن المستقبل للاخوان المسلمين الذين كانت الدلائل تشير الى أنهم سوف يصبحون تكتلا شعبيا من الدرجة الأولى يمكن استغلاله في مقاومة الوفد (١٥) ، على العكس من حزب مصر الفتاة الذي أثخنه الممارك التي خاضها ضد جميع القوى السياسية في مصر ، وعلى أثر استقالة وزارة الوفد تشكلت وزارة برئاسة زعيم الحزب السعدى أحمد ماهر ، واغتيل بعد ذلك وتولى النقراشى الوزارة وفرض عليهم قيودا مشددة ، كانت بمثابة انذار ربما ستلاقيه الجماعة في ظل حكومة النقراشى (١٦) .

التنظيم المسلح للاخوان :

اهتم الاخوان المسلمون بالنشاط الرياضى ، فتألفت فرق الرحلات على نظام الكشافة ، وكانت نواة فرق الجواله سنة ١٩٣٥ ، وفي الاحتفال بتولى الملك فاروق عرش البلاد ظهر نشاطها فى الاشتراك فى حفظ الأمن .

اهتم الاخوان باللياقة البدنية ، والتدريب العنيف الى جانب دراسة النظم السياسية فى مصر كما درسوا الدكتاتورية والفاشية والاشتراكية والنازية ومقارنتها بالاسلام .

والذى يهمنى هو علاقة هذه الأنظمة بالطلبة ، فالجواله لم تكن بعيدة عن الطلبة ، بل انهم كانوا يسيطرون على هذا النوع من الأنشطة فى الجامعات والمدارس .

أما الجهاز السرى ، فمن خلال القضايا العديدة التى تعرضت لهذا الجهاز - يتضح ان الطلبة كانوا يشكلون فيه ركنا أساسيا ، فهم المنفذون لعمليات الاغتيال والتفجيرات ، فقد قام الطالبان محمد نفيس حمدى وحسن محمد عبد السميع بالقاء القنابل عام ١٩٤٦ فى نادى الاتحاد المصرى الانجليزى

(١٥) د. عبد العظيم رمضان : طور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(١٦) ريتشارد متشل : المرجع نفسه ، ص ٧٢ .

ومطعم كاليفورنيا وبار بنكوك ، وهى أماكن كان يفشاها
الانجليز ، كما قام منهم من قتل الخازندار (القاضى)
عام ١٩٤٨ ، النقراشى فيما بعد (١٧) .

وتشير بعض المراجع أن الجهاز السرى لهم نشأ قبل
الحرب العالمية الثانية ، ويدل على ذلك بقصة ذكرها الرئيس
أنور السادات ، أن أحد رجال الاخوان المتطوعين دخل على
حسن البنا ومعه صندوقا مملوءان بالسلح (١٨) .

ويذكر مرجع آخر نقلا عن الرئيس أنور السادات ، ان
حسن البنا كان يجمع السلح منذ عام ١٩٤٠ ، ونجد أن
تحديد ظهور الجهاز السرى عام ١٩٤٢ هو اقرب الى
الصواب .

وقد ظهر فى البداية كنظام للاستخبارات وجمع المعلومات
عن التنظيمات الشيوعية ، والاستعداد لمحاربتها ، ولكن حسن
البنا ذكر أنه كون للتخلص من الجيش البريطانى العائد
من العلمين .

ويوجد عامل آخر هو أن البنا قد استغل شعور الاستياء
العام فى الشعب المصرى بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢
ليستقطب لجهازه بعض ضباط الجيش من بينهم جمال
عبد الناصر وكمال الدين حسين والبغدادى .

أما فكرة النظام فكانت قائمة على مبدأ الجهاد الذى
يبدأ بجهاد النفس ، ويهون الاستشهاد فى سبيل الله .

وكان الجهاز مكونا من ثلاث شعب :

١ - الجهاز المدنى ٢ - جهاز الجيش ٣ - جهاز البوليس
وكان لكل جهاز رئيس يتصل بالمرشد العام للجماعة الذى

(١٧) د. زكريا سليمان ييوى : المرجع السابق ، ص - ص ١٢٧ - ص ١٢٩ ،
عاصم محروس عبر للطلب : مرجع سابق ، ص ٦٤٥ .
(١٨) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية - سلسلة كتاب الهلال
يوليو ١٩٥٧ ، ص ٦١ .

كان بمثابة الرئيس العام له ، وينقسم كل جهاز من الأجهزة الثلاثة الى عدة شعب أو خلايا في كل خلية خمسة أعضاء كانوا يختارون من شباب الصف الأول في شعب (كتائب) ، ثم ينتقلون الى الجواله لاستكمال تدريبهم ، حيث يتلقون تدريباً عسكرياً عنيفاً على استخدام البنادق والمسدسات والقنابل • الخ •

ويشترط في العضو أن يكون عاقلاً تجاوز العشرين من عمره (١٩) •

الا أنه كان لوجود القوة المسلحة للاخوان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجتان :

الأولى : ايجابية تمثلت في اشتراكهم في حرب فلسطين ضد اليهود في عام ١٩٤٨ •

الثانية : سلبية ، لأن وجود هذه القوة المسلحة قد أغرى القيادة المشرفة على الجماعة باستخدامها ضد الخصوم ، فقام التنظيم بعمليات اغتيال لهؤلاء الخصوم ثم حملة تفجير قنابل •

وكان الطلبة يشكلون عنصراً أساسياً في هذه التنظيمات (٢٠) •

(١٩) زكريا سليمان : المرجع السابق ، ص ١٢٧ - ١٢٩ •

(٢٠) يونان ليب : الأحزاب قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٨٩ •

التيار اليسارى فى مصر فى الأربعينات من القرن ائشرين

يصعب على المهتم بالتاريخ المصرى الحديث ، أن يجد الوثائق والمعلومات الدقيقة ، الكافية التى تمكنه من دراسة التنظيمات اليسارية والماركسية بالذات دراسة منهجية من حيث النشأة والتطور ، وعلاقة كل منهما بالأخرى ، ونواحي الخلاف وأسبابه ويرجع ذلك فى الأساس الى السرية التى فرضها النظام القائم وقتذاك على الدعوة الاشتراكية بتنظيماتها ومطبوعاتها ، باعتبارها دعوة تحض على كراهية الحكومة والنظام القائم والطبقات الحاكمة وتروج للثورة (١)

ولقد ظهرت بوادر الحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، فى شكل حركات ماركسية بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ فى كل من القاهرة والاسكندرية وأسفرت هذه الحلقات عن تكوين منظمات يسارية سرية (٢) .

ويمكن القول بأن الحركة اليسارية التى وجدت فى الأربعينات لم توجد من فراغ ، فوجود هذه التنظيمات وتأثيرها فى الحركة الوطنية بعد الحرب لم يكن الا امتدادا للحركة الشيوعية فى مصر منذ بداية العشرينات ، وقد

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢) د. زكريا سليمان بيومي : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٨١ .

تكوّنت عدة جماعات بينها: (الفن والغريّة) وكانت غالبيتها من المصريين ، ثم جماعة (الخبز والحرية) وكانت مصرية تماما ، كما كانت لها شعبية كبيرة فى أوساط العمال وخاصة عمال الطباعة ، والطلبة ، كتنظيم شيوعى * .

وكان الاحتلال البريطانى لمصر والغلاء الفاحش سببا فى دفع الكثير من العمال والطلبة الى التعاطف مع الاتحاد السوفيتى والشيوعية ، فظهرت (جماعة ثقافة وفراغ) وقد أنشأتها الجماعة السرية التى عرفت باسم (تحرير الشعوب) التى تكونت فى عام ١٩٤٠ الى جانب جماعة (الخبز والحرية) ، الا أن البوليس أغلق الجماعتين فى منتصف عام ١٩٤١ (٣) * .

وترجع ظاهرة وجود هذه الجماعات الى سببين :

أولا : عمليات القمع المستمرة التى وجهتها الحكومات على اختلافها ضد هذه الجماعات على اختلاف اتجاهاتها * .

ثانيا : ان هذه الجماعات كانت قد نشطت فى المدينة المصرية ، وسيطرت على شوارعها من خلال مجموعات عريضة من المثقفين ، وفئات محدودة من العمال ، غير أنها لم تنزل الى عمق مصر البشرى فى الريف ، والحق أن التركيب الاقتصادى بالاضافة الى التشكيلات والقيم الاجتماعية ، كانت تعوق انتشارها ...

وبسبب عمليات القمع المستمرة من جانب السلطة لجأت تلك الجماعات السياسية الى العمل السرى بكل ما نتج عن ذلك من مخاطر على التجربة الحزبية وعلى الحياة السياسية فى البلاد من انتشار أعمال الاغتيال الى تفجير المفرقات فى المباني الى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ولو توفر لأصحاب هذه الايديولوجيات القنوات الشرعية والعلمية المناسبة للتعبير عن أنفسهم لما كان قد حدث منها ما حدث * .

(٣) عاصم محروس عبد المطلب : الطلبة المصريون : رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ص ٤٥٣ - ٤٥٥ .

ثم يبقى أخيرا التوصيف الحزبى لتلك الجماعات ، ولا يعنى أنها لم تسم نفسها بالأحزاب ، انها لم تكن كذلك ، كما انها لم تؤد سريتها الى نفس النتيجة ، فالواقع ان تلك الجماعات العقائدية قد امتازت بتنظيم حزبى دقيق لم يتوفر لكثير من التنظيمات التى أسمت نفسها أحزابا ، كما أنها وضعت لنفسها برامج ذات مبادئ محددة ، وراءها فلسفات تاريخية ، وهو شئ افتقده بقية الأحزاب .

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الثانية ، بما ترتب عليها من ضعف الواردات وزيادة الاحتياجات السلعية ، واتساع قاعدة الصناعات المحلية الى اتساع القاعدة العمالية (٤)

ويرجع النمو النسبى لليسار المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية أن وجود الاتحاد السوفيتى كحليف لبريطانيا فى الحرب جعل السلطات البريطانية تفضل الطرف عن الدعاية السوفيتية ونشاط اليسار المصرى فى هذه الفترة ، بالإضافة الى سياسة الوفد بزعامة مصطفى النحاس تلك السياسة التى أدت الى تسرب بعض العناصر اليسارية الى صفوف الحركة العمالية التى يقودها الوفد (٥) .

وكذلك كان لحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ أثره فى فقد الوفد لبعض مؤيديه ، والتى استطاعت المنظمات اليسارية استثماره فى استقطاب بعضها ، كذلك ساعد على نمو التيار اليسارى الدور السلبي الذى وقفه الأزهر واتباع التيار الدينى ، حيث لم يقدموا نظرية اقتصادية اسلامية تلائم حالة البلاد فى ذلك الحين ، وتتفق مع تطور الحالة الاقتصادية التى طرحها اليساريون للاسهام فى ايجاد حل للموضع الاقتصادى المتدهور والتى وجدت صدى عند الطبقات الكادحة وقلّة من المثقفين المصريين من بينهم بعض من شباب الأزهر

(٤) د . يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية ، ص - ص ٨٣ - ٨٥ .

(٥) عاصم الدسوفى : المرجع السابق ، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

نفسه ، حيث تشير المراجع الى وجود خلية شيوعية داخل الأزهر ذاته ، وكانت تضم ٢٢ عضوا (٦) .

وفي عام ١٩٤٢ تكونت (الحركة المصرية للتححرر الوطنى) ومنظمة (اسكرا) (٧) حيث رأس الأولى هنرى كورييل ورأس الثانية هليل شفارتز ، ولم يزد مجموع أعضائهما عن الثلاثين ، وكان الخلاف الأساسى بينهما حول ما اذا كان الهدف العاجل للحركة الشيوعية ان تنتشر بين الجماهير ، وتتوسع فى تجنيد المصريين فيها حتى على حساب درجة النضج السياسى للأعضاء ، ام ينبغى ان توجه جهدها لتربية أعضائها المختارين بدقة ، رأت الحركة المصرية ان خلية التنظيم هى وحدة نضال ، ورات وجوب تمصير التنظيم ، وتدعيمه بعناصر من الطبقة العاملة ، كما رأت (اسكرا) ان المهمة الأساسية للتنظيم هى اعداد أعضاء التنظيم اعدادا قويا ، وان يكونوا من المثقفين .

وفي سبتمبر ١٩٤٣ انفصل عن الحركة المصرية بعض الأعضاء وأسسوا (تحرير الشعوب) كمنظمة تركز فى نشاطها على ضرورة تمصير الحزب كما أسسوا (تحرير الشعوب) كمنظمة تركز فى نشاطها على ضرورة تمصير الحزب ، وخلال الفترة من ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ، ظهرت عدة جماعات شيوعية ، فى مقدمتها (الطلبة) التى تكونت من طلبة ومثقفين وجماعة (الفجر الجديد) .

وكان للحركة المصرية عضوان من الأربعة أعضاء الذين سافروا لحضور مؤتمر اتحاد العمال العالمى الذى عقد فى باريس ١٩٤٥ ، وكانت التنظيمات الرئيسية فى تلك الفترة قد تبلورت فى ثلاثة :

(٦) د . زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٧) « اسكرا » كلمة روسية تعنى « الشرارة » باللغة العربية وكان لينين قد أطلقها على صحيفة ثورية أصدرها الحزب البلشفى فى أوائل هذا القرن ، وقد أخذها عن قصيدة لبوشكين . قال فيها « ومن الشرارة يندلع اللهب » على ان سمىة تنظيم سياسى مصرى باسم أجنبى يدل على نزع الغتراب وروح الانزال التى اتسم بها التنظيم .

الأولى : طليعة العمال •

الثانية : اسكرا •

الثالثة : الحركة المصرية للتححرر الوطنى •

وكانت طليعة العمال هى التنظيم السرى الذى يصدر مجلة (الفجر الجديد) وقد تشكل كمجموعة من الشباب المثقف الماركسى ، ومن بعض القيادات العمالية ، وكانت طليعة العمال تعمل بين العمال من خلال لجنة العمال للتححرر القومى ، كما عملت بين الطلبة من خلال لجنة الطلبة التنفيذية العليا التى كانت تقودها عناصر طليعية من شباب الوفد •

وكان النشاط الأساسى لطليعة العمال يظهر فى صفوف الوفد ويقال أن بعض العناصر التى تكونت منها كانت ذات اتصال تنظمى بالوفد ، ولكن الطليعة كانت تنظيما مستقلا عن هذا الحزب (٨) •

ونجد أنه عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك تنظيمات ماركسية أساسية هى :

أولا : طليعة العمال التى كانت تصدر مجلة (الفجر الجديد) •

ثانيا : الحركة المصرية للتححرر الوطنى التى تكونت من تنظيمين هما :

عصبة الماركسيين وشعوب وادى النيل ، وقد أصدرت صحيفة (أم درمان) التى كان يشرف عليها الأعضاء السودانيون داخل الحركة ، وكما أدت هذه النتيجة الى درجة أقل من التعنت ، فقد استتبعها تمصير قيادات التنظيمات ، يضاف الى كل ذلك أن تلك المجموعات قد شاركت مشاركة قوية فى احداث فبراير ١٩٤٦ ، والتى كانت من الأمور التى أدت الى استقالة حكومة النقراشى وتشكيل حكومة

(٨) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣

اسماعيل صدقى ، التى مثلت مرحلة جديدة من مراحل العمل
الماركسى .

ففى تلك الفترة تمت الوحدة بين (الحركة المصرية
للتحرر الوطنى) و (اسكرا) تحت اسم (الحركة الديمقراطية
للتحرر الوطنى) والتى حملت رموز (حدتو) على أساس
ابعاد الأجانب فى قسم مستقل فيما عدا هنرى كورييل
وهليل شوارتز .

وفى عام ١٩٥٠ أبعاد هنرى كورييل الى ايطاليا
وسافر شوارتز الى فرنسا وتخلصت بذلك الحركة الشيوعية
المصرية من الأجانب .

وهكذا يتضح من هذا العرض انه عند انتهاء الحرب
العالمية الثانية قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب
كبير من القوة ، وبرزت كوادر ماركسية مصرية هامة فى
أوساط المثقفين والعمال ، وكانت تمثل العمود الفقرى فى
الحركة اليسارية .

واستطاعت هذه الكوادر الوطنية أن تتقدم باسهام له
طابعه الفكرى المتميز فى الحركة الديمقراطية فى مصر
وتصل الى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الاحتلال (٩) .

(٩) د. عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٤٩ .

الفصل الثالث

التنظيمات الشبابية

التنظيمات الشبابية

عرفت الحياة السياسية في مصر لنحو أربع سنوات بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ظاهرة فريدة تتمثل في تشكيل جماعات من الشباب على أسلوب شبه عسكري عرفت بقمصانها الملونة، وكان أهم سماتها هي العلانية في تشكيلاتها، وإن كانت في الحقيقة هناك جماعات سياسية معينة قد سعت إلى تدريب مجموعات من الشباب عسكريا خلال الأربعينات ومطلع الخمسينات (كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة) بشكل كان يتم بصورة سرية (١) .

ويرجع الاهتمام بهذه التنظيمات المسلحة الفاشية إلى أنها كانت تضم بين صفوفها طلبة بنسب مختلفة، أولئك الذين كانوا يعايشون الأحداث، وقد سيطر عليهم الإعجاب بالتيار الفاشي الذي أوجده موسوليني حاكم إيطاليا آنئذ (٢) .

(١) د. يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة في مصر ١٩٣٣ - ١٩٣٧ . دراسة في المجلة التاريخية العدد ٢١ عام ١٩٧٤ ، ص ١٩٥ .

(٢) فقد قام بتنظيم جماعة من الصبية تشرف عليها هيئة حملت اسم (باليلا) اهتمت بتدريبهم تدريباً بدنياً سليماً ، بالإضافة إلى تعليمهم تعليماً عسكرياً ، وبدأت الاهتمام بهم من سن السادسة إلى الحادية والعشرين ، وأعطوا كل سن ما يناسبه من التعليم والتدريب ، واختير لتعليمهم معلمون من الأكاديمية الفاشية ، وتزويوا بقميص أسود مقفل عند الرقبة وشارة من المعدن وحزام أبيض وبنطلون طويل .
وقد انتقلت هذه التعاليم إلى معظم دول العالم في الثلاثينات من هذا القرن ، حيث وجدت صدى طيباً في المجتمعات التي كانت توجد فيها تناقضات طبقية - عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ٦٤١ .

كما كانت روح الكراهية للانجليز والاعجاب بالألمان تحرك نفرا آخر من هؤلاء الشبان مما كان دافعا لهم للانخراط في مثل هذه التكوينات المسلحة (أ) مثل :

أصحاب القمصان الخضراء :

ان الفاشية التي حامت حول أصحاب هؤلاء القمصان بألوانها كانت أكثر تركيزا في أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة أكثر من رجال الوفد ممن تزيوا بالقمصان الزرقاء .

فصدرت أول دعوة لتشكيل جماعة « أصحاب القمصان الخضراء » في جريدة الصرخة في ديسمبر ١٩٣٣ تحت عنوان « ذو القميص الأخضر أو جنود مصر الفتاة » . معلنة أهدافها : وهي تجميع الشباب في صعيد واحد . . وأن تعودهم على النظام والطاعة . . على أن يلبسوا زيا موحدا . . وينطقون بنشيد واحد . . وأن يكون لهم شعارا واضحا محمدا ، يملأ قلوبهم الايمان . . الايمان بقدرتهم على العمل بتحمل التقشف وكراهية اللهو والتخنث والتهتك ، يعبدون الله ويموتون في سبيل الوطن .

وان العضوية حق لكل مصرى يرغب في تحقيق مبادئ مصر الفتاة ، أما من يصل الى مرتبة « المجاهد » فهو « الشاب الذى قدم البرهان على أنه يعمل من أجل ربه ووطنه وملكه » .

وكان زيهم موحدا يتكون من « قميص أخضر مصرى وبنطلون من القماش المصرى وحزام من الجلد المصرى » .

أما هيكل هذا التنظيم فكان من ست درجات : « القسم » ويضم ١٢ مجاهدا ، « الكتيبة » وتتكون من أربعة أقسام ، « الفرقة » وتتشكل من أربع كتائب ، ثم اللواء ويضم أربع فرق ، « الفيلق » ويتكون من أربعة ألوية وأخيرا « هيئة

(١) د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

أركان الجهاد » التى تتكون من رؤساء الفيالق وقد انعقدت زعامة هذه الجماعة على صغار الشبان المتخرجين حديثا من كلية الحقوق ، وعلى رأسهم فتحى رضوان وأحمد حسين المرتبطين آنذاك ارتباطا قويا بكل من الحزب الوطنى ، وجماعة الشبان المسلمين التى كان يرأسها وقتذاك « عبد الحميد السيد » النائب الوطنى .

وكان أهم أهدافها وأفكارها هو اجلاء البريطانيين عن مصر وعن قناة السويس والسودان ، والفناء الامتيازات ، وعدم تجديد امتياز قناة السويس ، والتوقف عن أسلوب المفاوضات طالما انه لم يحقق الآمال الوطنية .

وكانت هذه الجماعة على علاقة وثيقة بالتنظيمات السياسية القديمة كالحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، بالإضافة الى ما عرف من علاقة لها بعلى ماهر الموالى للقصر ما أدى الى نتيجتين أضعفتها فيما بعد .

النتيجة الأولى : انها أجبرت على مواجهة - فى غير صالحها - مع حزب الوفد الذى تشكك فى طبيعة علاقتهم ، مما دفعه الى السعى ضدهم وضربهم ونجح فى ذلك .

النتيجة الثانية : أنه قد نبع الاحساس بين شرائح اجتماعية مصرية معينة بطبيعة تلك العلاقات العزوف عن الانضمام للجماعة أو تشجيعها مما فقدت معه مكاسبها .

اما حزب الوفد فقد أزعجته محاولاتهم لاستقطاب الشباب من جانب احدى القوى السياسية المنافسة ، وكان من الطبيعى أن يبادر الى التحرك فى مواجهة تلك المحاولات .

وقد تمخض عن هذا التحرك ظهور جماعة مشابهة فى داخل حزب الوفد هم أصحاب القمصان الزرقاء (٢) .

(٢) د . يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة - المرجع السابق ،

ص ٢٠١ - ٢٠٥ .

فرقة القمصان الزرقاء :

وهى التى نظمها حزب الوفد ردا على التنظيمات المشابهة الأخرى ، ومن الملاحظ أن حزب الوفد لم يتحرك لمواجهة هذه التنظيمات العسكرية الا فى عام ١٩٣٥ وذلك بسبب :

أولاً : أن الوفد كان التنظيم السياسى الواضح حتى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن ، ومحل ثقة أغلبية الناخبين المصريين .

ثانياً : ان قيادته لم تكن تلتمس أسلوب العنف منذ عام ١٩٢٤ وما بعده ، وفضلت العمل من خلال النظام البرلمانى فى سبيل تحقيق أهدافها ، ولقد حاول الوفد أن يمنع استمرار مثل هذه التنظيمات فى البداية ، بل واستطاع النحاس باشا أن يقنع نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء بإصدار قانون يمنع هذه التنظيمات ، ولكن عبد الحميد بدوى باشا اعترض عليه ، فلم يقدر له الصدور .

وازاء تفاقم مسألة تكوين التنظيمات المسلحة لم يجد الوفد بدا من مسايرتها واتخاذ نفس أسلوبها ، ومن ثم كان قرار تنظيم قطاع من شباب الحزب على نسق القمصان الملونة (٣) .

ولقد نمت هذه الفرق بشكل كبير ، لما للوفد من شعبية ، وانتشرت فى بقاع مصر كلها ، حيث تميزت بالرقابة الدقيقة على الأعضاء ، ووضع العقوبات لما يرتكبه من مخالفات ، مثل ارتداء الزى دون مبرر ، أو اساءة المعاملة أو استغلال النفوذ .

الا أن ظهور هذا التنظيم - كغيره من التنظيمات الشبابية المسلحة ، سبب قلقا لدى السلطات البريطانية ، ثم أن أحزاب الأقلية كانت أيضا تنظر بقلق مشابه لها ، فالأحرار

(٣) عاصم محروس : المرجع السابق . ص ٦٤٧ .

الدستوريون يعبر عنهم محمد حسين هيكل اعتبروا وجودهم، واعتداءهم على الخصوم أمر لا يتفق ومبدأ تطبيق حرية الرأي ، أو الديمقراطية (٤) .

كما كانت هذه الفرق مصدر خوف للقصر نفسه ، فقد قيل للملك فاروق ان النحاس بتكوينه هذا انما يمهّد لتطبيق نظام دكتاتوري يحكم به مصر كما يحكم موسوليني في ايطاليا وهتلر في ألمانيا (٥) .

وينبغي في هذا الصدد تسجيل ملاحظتين حول هذه الجماعة .

الأولى : النمو السريع لتلك الجماعة وهو نمو طبيعي بحكم اتصالها العضوى بحزب الوفد ، ففي غضون اسابيع قليلة فاق عدد أصحاب القمصان الزرقاء عدد اصحاب القمصان الخضراء اذ بلغ عددهم اكثر من ثمانية آلاف منها ألفان في القاهرة وأكثر من خمسمائة في الاسكندرية وفيما يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف في الأقاليم .

كما أن هذا النمو لم يقتصر على جموع المنتمين وانما امتد ليشمل رقعة واسعة من بقاع القطر المصري في القاهرة والاسكندرية ومديريات الشرقية والغربية والبحيرة والمنوفية والمنيا وأسيوط وقنا بالإضافة الى محافظة قناة السويس .

ثانيا : ان ظاهرة الانقسام الى أجنحة الأمر الذى عرفه حزب الوفد على امتداد تاريخه قد عانى منها بدوره تنظيم القمصان الزرقاء خاصة مجموعات هذا التنظيم الموجود في المدن كالقاهرة والاسكندرية .

وقد ترك التقسيم الى أجنحة آثاره السلبية على التنظيم

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ - ص ٤٢١ .

(٥) محمد النابى : من اسرار السياسة والساسة : مصر ما قبل الثورة ، القاهرة ،

١٩٧٨ ، ص ١٦١ .

كما ترك من قبل فى الحزب نفسه اذ بلغت الحدة بين هذه
الأجنحة حد الاقتتال المسلح (٦) .

فرق البزاة :

كونها الحزب الوطنى لتربية الشباب تربية رياضية
علمية أخلاقية ، وكان شعارها طائر البازى المعروف بشجاعته
ونشاطه وقوته ، وعلى رأسه تاجا الوجهين البحرى والقبلى
رمزا للوحدة بين المصريين ، وكان عملا قوميا ولم تفكر
الحكومات فى مقاومته لأنهم لم يفكروا فى أن يكونوا أداء
ارهاب أو وسيلة ضغط على غيرهم وكان شعارهم (أد الواجب
ودع ما يكون) وكانت تدريباتهم فى وادى خوف ومنطقة
الهرم (٧) وكان لباسهم قميصا أزرقا وبنطلون كاكى ، كما
تدربوا على الرماية وركوب الخيل .

ونواة هذا التنظيم هى الوحدة التى تضم ثثة أفراد
يرأسهم رابع يطلق عليه رئيس الوحدة وتضم الفرقة أربع
وحدات يرأسها رئيس الفرقة ، وتضم الشعبة فرقتين يرأسها
رئيس الشعبة أما الكتيبة فتتكون من شعبتين ، ومن الكتائب
تألف « جيش البزاة » .

والأصل فى هذا التنظيم هو ما خطر ببال رجال الحزب
الوطنى من تربية الشباب المصرى تربية رياضية سليمة
وتثقيفهم بالخلق الكريم والعلم النافع ، وتعويدهم على حياة
اقتصادية مفيدة (٨)

ونتيجة لظهور هذه الفرق الشبابية المسلحة والتنظيمات
التي أخذت بعض الوقت شكل السرية ، اتخذ الصراع بين
الأحزاب والهيئات شكلا عنيفا ، حتى وصل الى حد التخريب
والاغتيال .

(٦) د. يونس لبيب : أصحاب القمصان الملونة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٧) روز اليوسف ، ١١ يناير ١٩٣٦ .

(٨) المصور ، ٣١ يناير ١٩٣٦ .

حقيقة ان الصراع الحزبى كان موجودا قبل ظهور هذه التنظيمات المسلحة ، وحدثت اشتباكات ، كتلك التى حدثت بين أنصار عدلى وأتباع سعد زغلول ، وكان أمرا يحدث عادة بين قواعد الأحزاب ، ولكن وجود هذه التشكيلات كان من شأنه أن يدعم العنف ، خاصة وانها اتخذت شكلا منظما وموجها ، بصفتها تنظيمات حزبية ، كما هيأت المناخ المناسب لأعمال العنف التى شهدتها مصر فى أواخر الثلاثينات قبل حلها فى عام ١٩٣٨ ثم ظلت متسربة حتى الأربعينات على ايدى الاخوان المسلمين ، وفى هذا لم يكن الطلبة ببيعيدين عنها بل كان الشباب هو وقودها والطلبة على وجه الخصوص جذوتها المتقدة (٩) .

الجماعات السرية :

فى هذه الفترة كانت روح الكراهية للانجليز والاعجاب بالألمان تحرك نفرا من صفار الشباب البعيد عن الأحزاب التقليدية والفرق الفاشية الى العمل بشكل منفرد فى تكوينات مستقلة .

ومن هذه الجماعات جماعة كمال الدين رفعت التى كانت تضم كلا من : صلاح الدسوقي وحسن التهامى ومراد غالب وكمال حسنين وطلعت يوسف وأحمد الرزنامجى ، منذ كانوا طلبة فى المدرسة الثانوية عام ١٩١٨ ، وكانت معاركهم صغيرة ومحدودة مع الانجليز كالشجار والاعتداء بالأيدى فى بعض مناطق من القاهرة (١٠) .

كما حذت حذوها جماعات أخرى من طلبة المدارس الثانوية استولت على الأسلحة من الجيش الانجليزى .

وكانت أهم هذه الجماعات عموما هى جماعة حسين

(٩) عاصم محروس عبد المطلب : المرجع السابق ، ص ٦٥٥ .

(١٠) كمال الدين رفعت حرب التحرير بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ ،

القاهرة ١٩٦٨ .

توفيق التي نجحت في أثناء الحرب في اشغال الجرائق في
سيارات الجيش الانجليزى كما قتلت عددا من الجنود
الانجليز (١١) ، وانتهت بحادث اغتيال أمين عثمان *

(١١) هـ عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٤ .

جماعة حسين توفيق (١)

استعرضنا بشكل عام الأحوال العامة لمصر قبيل حادث اغتيال أمين عثمان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتحرك الحزبي سلميا ، ثم لجوئه الى السلاح — بعد ان أعيته الحيل ودفعته الظروف — من خلال التنظيمات المسلحة للأحزاب بقمصانهم الملونة ، ليحملوا مسئولية الدفاع عن حقوق مصر تجاه من احتلوها أو تلاعبوا بمستقبل أبنائها .

ولقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها في تطور هذه الأفكار ، التي تبلورت في النهاية الى حمل السلاح سرا وجهرا على أنه الطريق الأكثر فعالية لحل مشكلات البلد ككل سواء ضد المحتل أو ضد من استغله في الداخل ، وتأكد هذا الأسلوب في ذهن معتنقيه من الطلبة ازاء عجز التنظيمات السياسية التي كانت قائمة في ذلك الوقت عن الوصول الى حلول لكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فظهرت الجماعات السرية المسلحة — كما اسلفنا — ومنها جماعة حسين توفيق ، التي ستدور الدراسة حول نشاطها .

تلك الجماعة التي خلع عليها مؤسسها — حسين توفيق

(١) وهو ابن توفيق احمد — وكيل وزارة المواصلات في ذلك الوقت ومن الذين اتهموا في مقتل بطرس غالى ، وكان قد قبض عليه مع الورداني ، ولكنه أفرج عنه لأنه لم يكن قد ظهر بعد قانون الاتفاق الجنائي .
جريدة المصرى ٢٧ فبراير ١٩٤٧

اسم « جماعة الشباب » تارة « والجمعية الوطنية » تارة اخرى ،
وقد نشأت من فكرة بعيدة عن الاحزاب ، هدفها قتل الانجليز
وكل الزعماء الذين يتصلون بهم ، على اساس ان كل الزعماء
فى ذلك الوقت - فى نظره - يتصلون بالانجليز لتولى
الورارات والحكم .

واضفى حسين توفيق جوا من الشرعية على اعمال
جماعته هذه تاسيسا على ان الانجليز قد احتلوا البلاد وان
القيادة الحزبية كلها خائنة ، وبذلك ثانت الجماعة توجه
عملها فى اتجاهين ، الاول : ضد قوات الاحتلال ، والثانى :
ضد الزعماء المصريين ممن اعتبروهم ذيو لا لهم ، وانتهوا الى
ضرورة تخليص مصر منهم (٢) .

وتكونت هذه الجماعة فى حدود اقاربه واصدقائه ،
الذين امنوا بفكره .

ولما كان حسين توفيق بعد طالبا فقد كانوا هم جميعا
من الطلبة فى الجامعة والمدارس الثانوية ، وهم :

حسين توفيق أحمد	جامعة فؤاد الأول
محمود يحيى مراد	كلية الهندسة
محمود أحمد الجوهري	جامعة فؤاد الأول
عبد العزيز خميس	كلية الآداب
محبوب على محبوب	المدرسة السعيدية الثانوية
محمود محمد كريم	كلية الهندسة
نجيب حسن فخري	معهد العلوم المالية والتجارية
مدحت حسين فخري	السعيدية الثانوية
سعد توفيق أحمد	جامعة فؤاد الأول
أحمد وسيم خالد	السعيدية الثانوية
مجدى عبد العزيز أبو سعد	كلية الزراعة

(٢) اعترافات حسين توفيق بجلسة تحقيق النيابة يوم ٢٦ من فبراير ١٩٤٦ ،
المصرى ٢٧ فبراير ١٩٤٦ .

السعيدية الثانوية	مصطفى كمال حبيشة
كلية الهندسة	محمد على خليفة
كلية الهندسة	محمد عبد الفتاح الشافعى
كلية الهندسة	عباس محمد المرشدى
مدرسة القبة الثانوية	على عزيز دياب
كلية الهندسة	أحمد خيرى عباس
مدرسة المعلمين	أحمد محمد خيل الملوانى
جامعة فؤاد الاول	كامل محمد ابراهيم
متخرج من الجامعة	عبد الهادى مسعود
متخرج من الجامعة	سعد كامل
متخرج من الجامعة	محمد ابراهيم كامل
موظف	جول اسود
تاجر (٣)	انور فائق جرجس

واضح من هذه المجموعة انها شباب * * مثقف * * معظمهم
طلبة ، اخترهم من الجامعة ، ولذلك قسموا الى شعب معهديه
- اى حسب كل معهد أو كلية ليكون اتقاهم بينهم سهلا
فكانت :

شعبة الهندسة - شعبة السعيدية - شعبة جامعة فؤاد
الاول - ويقول وسيم خالد ان هذا التنظيم من الناحية النظرية
كان ديمقراطيا لدرجة كبيرة ، فلم يظهر له رئيس بالمعنى
المتسلط المعروف ، ولكن كان له مجلس ادارة ، وكان من حق
كل شعبة أن تناقش القرار الذى يقترح ، ثم تناقش الشعب
كلها - فى مجلس الادارة - أمور الجماعة ، الا أن هذا كان
يشوبه تدخل حسين توفيق ، فيذكر « أن حسين توفيق كان
يتدخل بشكل ما فى اختيار أعضاء مجلس الادارة بحيث كان
اثنان منهم يؤيدانه على طول الخط وهما محمود يحيى مراد
ومحمود الجوهري ، وهكذا كان يحصل على الأغلبية

(٣) عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ ومذكرات وسيم خالد

باستمرار مع الاحتفاظ بالشكل الديمقراطي والابتعاد عن لقب « رئيس » (٤) .

ثم انضم اليهم بعد ذلك محمد أنور السادات باسم محمد أو الحاج محمد وكان وقتها فى السادسة والعشرين من عمره، هاربا من المعتقل ، وكان انضمامه - كما يقول وسيم خالد - بالصدفة البحتة ، عندما تقابل معه حسين توفيق فى شقة أحد أصدقائه ، وفى حديثه معه عرف منه أنه يوزباشى هارب من المعتقل ومن تنظيم عزيز المصرى ، فأخبره حسين أنه عضو فى منظمة لقتل الانجليز ، فوافق محمد على الانضمام اليهم والعمل معهم ، ولما طرح حسين موضوع ضم محمد الى الجماعة وافقوا « وتم التحالف بيننا وبين بقايا تشكيل الفريق العجوز ، على أساس وضع خطة شاملة للحوادث ، وأن نتناوب القيام بها » (٥) .

ولما كانت الجماعة تعتنق فكرة العمل المسلح فكان عليها أن تلتفظ أسلوب التظاهر أو الاشتراك فى المظاهرات ، وكان حسين توفيق يرى فيها « كلام فارغ » لأن تحريك الأحزاب لها لم يكن أمرا يروقه ، وحتى أن البوليس لم يكن يتعرض لها ، واعتبر هذا دليلا على أنها نشاط مرضى عنه أو مقصود من السلطة المخدرة من الانجليز ، وأن الهدف منها مجرد مناورات تقيمها إحدى الجهات لتحقيق سياستها .

وكان يرى أنه لا سبيل الى اخراج الانجليز الا بالمقاومة المسلحة ، والمقصود هو التنظيم الذى شكله واتسع بمرور الوقت وانتشرت خلاياه السرية لتكبيد الجيش البريطانى خسائر كبيرة ، ويثير فيه نوعا من القلق يتفاقم مع الزمن (٦) .

وكان أعضاء التنظيم ينقسمون بشكل آخر الى قسمين :

أعضاء عاملون ، وأعضاء غير عاملين ، فالعضو العامل

(٤) عاصم محروس : المرجع نفسه ، ص ٤٩١ - ٤٩٢ وسيم خالد ، ص ١٠٧ .

(٥) وسيم خالد ، ص ١١٢ .

(٦) محمد أنور السادات : صفحات مجهولة ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٥٤ .

هو الذى كان يحمل السلاح ويستخدمه ، فكان القوة الضاربة ، أما غير العامل فكان العنصر المعاون .

ولم يكن التنظيم قاصرا على هذه المجموعة وانما - لما أرادوا له الاستمرار - جعلوا هناك أعضاء آخرين أصغر سنا ، عاشوا معهم فكرهم ليكونوا امتدادا لهم اذا ما عصفت بهم الظروف ، وسموا (الكتاكيت) وكان معظمهم من اخوتهم وأقربائهم ، فكان منهم سعيد توفيق شقيق حسين توفيق ومدحت فخرى وعز الدين كامل شقيق سعد كامل ، ومصطفى حبيشه ووسيم خالد ومجدي أبو سعده ومحجوب على محجوب ، وكان يرأس هذه المجموعة محمود أحمد الجوهري فى أول الأمر ثم حل محله مدحت حسن فخرى بعد ذلك .

ولم يحرموا التدريب العملى على السلاح كمن كانوا يكبرونهم ، فدرّبوهم على حمل السلاح واستعماله ، وتقدم فيهم مدحت فخرى وسعيد توفيق ، بل قام حبيشة ووسيم خالد بمفردهما بتنفيذ بعض أعمال مسلحة فى منطقة الهرم حيث كانت تتم تدريباتهم فى الصحراء بين الاهرامات .

ويبدو من مجموع مذكراتهم وأقوالهم أن شخصية حسين توفيق كانت المسيطرة ، وكان يؤكد أن مسئولياته أكبر من مسئولية أى فرد ، كما كان حلقة الاتصال برؤساء الشعب ، ومسئول عن السلاح والتدريب وجمع الاشتراكات ، وبهذا أمكن القول بأنه كان القابض على زمام أمور الجماعة والمحرك لها (٧) .

هذا بالنسبة لشكل التنظيم ، أما عن التمويل والتسليح فقد اعترفوا بأنهم كانوا يشترون السلاح من أموالهم الخاصة ، التى كانوا يدفعونها فى شكل اشتراكات من بستانى بالمعادى كان يدعى « حنفى معاذ » وكان هذا الشخص يسرقه من معسكرات الجيش البريطانى .

(٧) عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ص ٤٩١ - ٤٩٣ ، اعترافات سعيد توفيق

ومدحت حسين فخرى الواردة فى الحكم ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٦ .

فضلا عن اشتراك أنور السادات فى امدادهم بالسلاح ،
الأمر الذى اعترف به حسين توفيق بجلسة تحقيق ٢٦ فبراير
عام ١٩٤٦ من أنه أحضر له بعض القنابل اليدوية من ضابط
طيار بالجيش المصرى تبين انه كان يدعى طلعت بن عبدالوهاب
طلعت باشا ، وان كان هذا الأخير قد أنكر ذلك لدى سؤاله
أمام النيابة (٨) .

أما الاشتراكات فكانت تجمع « بشكل ميسر » ، أى كانت
حسب امكانياتهم المحدودة ، وكانوا كلما جمعوا مبلغا يكفى
لشراء قطعة سلاح قاموا بشرائها ، وكان تمرينهم على
استعمال المسدسات وتركيب الزجاجات الحارقة والقائما يتم
فى الصحراء بناحية الهرم أو فى صحراء المعادى .

وبالرغم من أن الوطنية كانت الدافع الأساسى ، فانه
كانت هناك بعض أمور نفسية واجتماعية حكمت تصرفاتهم
ببعضهم من جهة ، وجمعت بينهم على هذا الطريق الواحد من
جهة أخرى، نرى أن نشير اليها ، فهم بين شباب حديث السن
وصبية فى التعليم الثانوى ، ولم يدرسوا الأحداث بعمق ،
ولم يعرکوا الحياة بشكل كاف ، يكون لهم زادا يدفعهم الى
التصدي لقوات الاحتلال ، أو للسلطات المصرية بالشكل الذى
سنراه .

وعلى هذا نعرض أمثلة من هذه الأحوال الاجتماعية
والنفسية التى مر بها بعضهم حسب وصف أحدهم - وسيم
خالد - ويظن فيه الصدق لأنه وصف نفسه هو بأوصاف فيها
كثير من السلبيات .

فحسين توفيق رائد الجماعة كان من سكان المعادى ،
تربى فى بيت رجل - وهو أبوه - اشترك فى حادث اغتيال
بطرس غالى وقبض عليه وحوكم وأفرج عنه ، وبالطبع كان
يقص عليه هذا ، وكان عنيفا حتى فى لعبه اذ فضل لعبة

(٨) الحكم : ص ٢٦٦ ؛

« عسكر وحرامية » ثم طورها فى شكل صراع بين فلاح مصرى لعب هو شخصيته ، وتركى متجبر .

وكانت تستهويه شخصية الفلاح رغم أن جده لأمه كان تركيا يدعى « بايزيد » ، وكان حسين يتعصب للفلاحين ويستعمل العنف مع الآخر التركى ، وكان يشترك معه فى اللعب نجيب حسن فخري الذى كان يرفض أسلوبه فى العنف والتعصب .

وكما شهد أبوه فى التحقيقات بعد حادث اغتيال أمين عثمان بأنه كان شرسا فى تعامله مع الأولاد ومع الحيوانات الصغيرة ، ميالا الى قتلها ، وأن ضعف بصره كان يضيف الى آلامه النفسية كثيرا .

وهذا نجيب حسن فخري الذى سبب له انفصال والديه المبكر نوعا من الهزات العاطفية التى أثرت على مداركه العقلية فى سن مبكرة ، وكانت أمه التى رفضت الزواج تعطى أولادها كل حبها ، وانصب منه القسط الأكبر على نجيب « حتى امتصت حيويته بحيث كانت شخصيته - رغم استعداده الثقافى وذكاءه وتفتحه العقلى وذوقه - مهزوزة تماما ، تفتقد الى عناصر الثقة بالنفس » .

أما محبوب على محبوب فقد انحدر من أسرة بدوية نزحت من الغرب واستقرت فى نزلة السمان بالقرب من الاهرام فى الجيزة ، وحاول أبوه أن يدمج أولاده فى الحضرة فكان ان استمع محبوب الى قصص المغامرات التى كانت تستهويه تماما، فجعل يعيش أخبار وأحداث القتل والتصدي للانجليز ، وتعرض الانجليز للاهالى ، واشترك أخيه الأكبر فى هذه الاضطرابات وأصابته فى احداها ، فكان منظره لا يفارق وجدانه لحظة « فعرف الصراع والقتل والتأثر كما صور له أبوه » .

ومنهم من تربى فى بيت صراع دموى مع القوى السياسية

— مثل حسين توفيق — وهو محمود يحيى مراد ، فكان أبوه زميل والد حسين توفيق فى قضية اغتيال بطرس غالى وأفرج عنه لنفس السبب (٩) ، وقشل كثيرا فى حياته العملية بعد ذلك لدرجة أنه انعكس فشله هذا على تصرفاته الخاصة فى بيته والتى أحالت حياتهم جحيما خاصة بعد فصله من آخر عمل كان قد التحق به ، وكان محمود أصغر أبنائه يشهد ما كان يدور فى البيت من قسوة وعنت « وبذلك أصبح مشاكسا » « وكان وكأنه ينمو تحت ظل فكرة متسلطة بأن يكمل ما فعله والده ، وأن يبدأ من حيث انتهى » * على اعتبار أن الحادث الذى كان قد اشترك فيه هو سبب ما أصاب حياة الأسرة من انهيار .

أما أحمد وسيم خالد نفسه فيقول « كان رأسى يزخر بأراء عجيبة جدا ، كنت أعلن دائما اننى لا أريد أن أعيش أكثر من عشرين عاما ، وكنت أرى والدى مشحونا بحسوية وطاقاة عظيمنتين ، ويسهر فى عمله الصحفى الى الساعة الثانية والثالثة صباحا ، لقد فهمت من هذه السن ان الحياة كفاح وحركة بينما كانت الرجال فوق الأربعين لا قدرة لهم على هذه الحياة ولا القتال » وكان زملاؤه يعيرونه بأن والده ليس موظف حكومة ، ويمكن فصله فى أى وقت ، ولما لم يكونوا أغنياء « فكنت أحس بقلق شديد رغم طفولتى : ماذا نفعل لو فقد والدى عمله !؟ » *

وكان يقبل على قراءة الكتب الدينية ، ولكن ذات الطابع الثورى ، فكان يتخير الموضوعات المثيرة للثورة فى التاريخ الاسلامى .

وكان يحجم عن الجنس الآخر لعدم خبرته بالأمر الجنسية أو العاطفية (١٠) .

أما أنور السادات فكما رأينا كان هاربا من المعتقل ،

(٩) سبقنا الإشارة اليه عند الحديث عن حسين توفيق .

(١٠) مذكرات وسيم خالد ، ص ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ .

وبالطبع كان عليه أن يحاول استرداد حقه ويرد اعتبار بلاده من خلال الكفاح المسلح .

وهذه أمثله للأدوار النفسية والاجتماعية التي كان يعيشها شباب هذا التنظيم تعكس بلا شك الدافع النفسى والاجتماعى لأعمالهم بجانب الدافع الوطنى .

فكر الجماعة :

رأينا كيف كانت الناحيتان الاجتماعية والنفسية من دوافع عمل هذه الجماعة ، كما يمكن أن تكونا مصدرا من مصادر فكرها ، كما اتخذ معظم أفرادها التثقيف والقراءة مصدرا هاما آخر لفكرها .

فقرأوا كتب التاريخ ، تاريخ مصر وخصوصا كتب الراقى ، وقرأوا التاريخ الإسلامى خصوصا جوانبه الثورية ، وتاريخ الثورة الفرنسية ونظم الجمعيات السرية الروسية والاييرلندية ، وخرجوا من هذا بضرورة الثورة ولكن أى ثورة ، ومتى وكيف يقومون بها ؟

وخرجوا أيضا بأن شعب مصر شعب محارب عظيم ، لا يستسلم أبدا للهزيمة (١١) وأحسوا ان الهزيمة قد أتت من محتل غاصب ، ومن قوى انهزامية فى الداخل سهلت له الدلوف الى قلب البلاد ، وقتل أبنائها ، ومن ثم رأوا أن يقابلوا هذا العدوان الذى وصل الى حد الدم بالدم أيضا .

أحسوا كذلك بأن أسلوب التفاوض أو التهاون مع الانجليز أسلوب مرفوض يقوم به أذلاء - فى رأيهم - ابتداء من سعد زغلول ، وأن ثورة ١٩١٩ خنقتها الفجوة بين ثورة القاعدة ومساومة القيادة ، وأنهم قد عقدت لهم عمليات

(١١) مذكرات وسيم خالده ، ص ١٣٠ ، ١٤٠ ، اعترافات حسين توفيق بجلسة تحقيق

مناوأة الظلم المتمثل فى الاحتلال ومن يتعاونون معه من القصر والباشوات ، وعملت فيهم هذه الدوافع حتى ذابوا فى حب الموت فداء لوطن من خلال ما رسموه من خطط الاغتيال ، فيصف وسيم خالد جماع فكرهم فى قوله •

« لم نكن أشجع من غيرنا ، ولم يكن تقبل فكرة الموت بأسهل علينا من غيرنا ولم يكن الخروج الى العمليات يخلو من الخوف الطاغى الذى يتحتم علينا أن نروضه وانتحكم فيه ، ولكن ربما كان معظمنا أكثر احساسا بالأم الغير واستجابة لها ، واستيعابا لبؤس شعبنا كله ، وهذه هى نقطة البداية التى ينطلق منها جميع القتلة السياسيين الذين يمكن أن يقترفوا أى شىء وهم فى منتهى الطمأنينة النفسية ، لأن أعمالهم صدرت أساسا عن حب الخير للناس ، ووضعنا لأنفسنا قيما خاصة بنا ! ان الحياة تقاس بعمقها لا بطولها ، وصرنا نتصور انه اذا بلغ واحد منا العشرين أو الخامسة والعشرين فلقد عمر طويلا ، وصرنا نتصور حياة تنتهى فى الثامنة عشرة أو العشرين أو الرابعة والعشرين ، كل حسب سنه ، ونضيف اليه سنة أو سنتين طبقا لمدى تفاؤله - كحياة مثالية (١٢) •

ووجدنا أن البعض ممن دفعته الظروف كى يفرغ الرصاص فى البشر نوعا من التعويض النفسى فى العملية ذاتها وهناك خط واه جدا قد يتعذر الاحتفاظ به يفصل بين نفسية القاتل والسفاح الذى يمكن أن يتحول اليه ، ومذاق دماء البشر انجليز كانوا أم اسكيمو مروع مرير •

كنا ندرك بكل بساطة أن نوعنا نادر ، وأن صغر سننا يحمينا ولا يوجه أنظار البوليس الينا مطلقا ، ولذلك كنا نمتنع عن الاشتراك فى أية مناقشات أو اضطرابات أو أى نوع من النشاط العلنى ، وكنا نرى فى احتقارنا لكل « الجعجعة » التى لا تنتهى بشىء نوعا من التعويض يتمثل فى

(١٢) وسيم خالد ، ص ١٤٣ ،

اعجابنا بشخصيتنا وشجاعتنا ، وهكذا كان الغرور يتسلل
الينا دون أن نعي .

كنا نحتقر تقبل نفس الطبقات المتوسطة - التي كنا
نعرفها بحكم نشأتنا - لكل شيء ، مما كان يزيد من وعينا
بحدة الاحتكاك بين الجيلين ، ولم يخل الأمر من نوع من
الزهو والغرور القاتل الذي تغلب علينا لحظتها في شكل
جماعى (١٣) .

كان هذا فكر الجماعة بشكل عام حتى انضم اليهم
السادات ، ذلك الشاب الذى استولى على ألبابهم وتمكن من
وجدانهم لدرجة أن أصبح مرشدا لهم ، فبالإضافة الى ماسبق
وما استغله السادات ، أضاف اليه ضرورة تحالف الشعب مع
الجيش ، وكان هذا هو عمله داخل تشكيكه ، ونقل اليهم هذا
الايمان وكان يردد « بكره العساكر تنزل مع الشعب وتقوم
الثورة ، الانجليز لما احتاجوا قبل الحرب أنهم يوسعوا الجيش
المصرى علشان يساعدهم اتخلوا عن شروط كشف الهيئة
القديمة وبالشكل ده دخلنا احنا أولادالشعب وماعدش جيش
أولاد شركس أو بهوات » .

ويضيف وسيم خالد قوة جذب السادات بأنه « كانت
الأيام التى عاشرنا فيها محمد هى بالفعل أبهج أيام حياتنا
وأشدّها اغراقا فى الآمال ، وكان محمد يرى أنه حتى يجيء
اليوم الذى يتلاحم الشعب معالجيش لابد من معارك متواصلة
لأنها ستقرب يوم الثورة » (١٤) .

كما ناقش معهم تقييما لعمليات الاغتيال ، فلما عرضوا
عليه اغتيال اليهود رفض البدء بهم ، وكان يرى البدء
بقوات الاحتلال الانجليزى لأن قتل اليهود لن يغير من الأمر
شيئا ، وأن قتل انجليزى يساوى ١٠٠ يهودى وأن قتل باشا
واحد يتعاون معهم يساوى قتل ١٠٠٠ انجليزى ، أما مسائل

(١٣) وسيم خالد ، ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(١٤) وسيم المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

اليهود فلا يحلها القتل ، انما حكومة وطنية تحجم نشاطهم ووجودهم ، لأن قوتهم الحقيقية فى مصر تكمن فى رأسمالهم الذى يسيطر على تجارتنا وبورصاتنا وساستنا وصحافتنا (١٥) كان هذا فكر هذه الجماعة ، ظهر فيه العامل النفسى واضحا وكذا الاجتماعى والاحساس بالمعاناة والضياع وحب الثأر والمغامرة ، الذى هانت أمامه حياتهم ، كما ظهر انهم لا ينتمون الى أحزاب أو تجمعات سياسية وذلك من نظرتهم وتقييمهم الخاص لها : فما هو موقفهم من هذه الأحزاب والتكوينات السياسية !

فعندما أحسوا بعجز هذه التنظيمات السياسية عن إيجاد حل لمشكلات البلاد رفعوا شعار « ابادة مدرسة ثورة ١٩١٩ » التى رأوا أنها مدرسة المفاوضات والتخاذل ، ورأوا فى سعد زغلول أنه عاد من منفاه ليوقف الكفاح المسلح وليبدأ سلسلة لم تنته من الاذعانات لم ينتج عنها سوى انقسامات داخلية (١٦) .

وأعجب بعضهم أول الأمر بالحزب الوطنى ، وكان الحزب الأكثر تحركا وتطرفا - لدرجة أن فكر كل من حسين توفيق وسعيد توفيق ومصطفى كمال حبيشة الى اطلاق اسم « أبناء وادى النيل » على الجمعية متأثرين فى ذلك بفكر هذا الحزب على أساس تحديد هدفين للعمل السياسى : وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ، الا أن البعض الآخر من الجماعة ، ومنهم وسيم خالد لم يتقبلوا فكر الحزب الوطنى لتكاسله فى العمل المسلح ووصفوه « بأنه يريد أن يقاتل من تحت اللحاف » (١٧) كما لفظوا أسلوب مصر الفتاة الذى تحول الى الاشتراكية على أساس أنه تعبير عن الديماجوجية .

(١٥) وسيم المرجع نفسه ، ص ١١٥ .

(١٦) اعترافات سيد خميس فى التحقيقات ، ص ٧١٩ وما بعدها .

(١٧) وسيم خالد ، ص ١٣١ .

أما الاخوان المسلمون فكانوا فى نظرهم « رهبان مستشيخين » يدينون بالطاعة العمياء لقيادتهم (١٨) .

وكانوا فى نظرهم متعصبون ضيقوا الأفق ، انحصر تفكيرهم فيما هو حلال وما هو حرام كالسينما والتدخين واللباس . الخ ، وقد عقد وسيم خالد مناظرة بينهم وبين جماعته فقال « الاخوان يكمن ايمانهم كله خارج أنفسهم ، انهم لا يقلون عنا شجاعة ولا تجلدا ازاء الخطر ولكن بينما تنبع شجاعتنا من وعينا الثورى ، ومن مجرد استهانتنا بأى خطر ، كانت شجاعتهم تنبع من ايمانهم بالجنة ، فى حين كان بعضهم جهلة سياسيا تقريبا ، مما جعلهم عرضة للتفجير بهم من جانب قيادتهم التى يمكن أن توحى لهؤلاء المريدين بأى شئ » .

كما رأى أن دعوة الاخوان غير محددة أو واضحة فى أذهان اعضائها مما قد يدفعهم تحت أى ضغط أو ظروف الى الانحراف عنها الى النقيض كالشيوعية (١٩) .

أما الشيوعيون فكانوا فى نظرهم سلبيين اتجهوا من خلال ثقافتهم المستوردة من الخارج الى الاشتراكية الأوربية ، وكان الأجدى بهم أن يولوا وجوههم وجهودهم شطر الشعب المصرى ، ومن ثم دعوا الى القضية المصرية عن طريق المنشورات ، ورؤا أن يتجهوا بها الى المحافل الدولية واقناع أحزاب انجلترا والأحزاب الاشتراكية فى العالم بعدالتها « وهكذا كانوا ينخرون فكرة الكفاح المسلح » وأنه من العبث أن نعتمد على أوربا « بينما بهرتهم فى نفس الوقت حرب العصابات الشيوعية التى كانت فى جبال كربات (٢٠) » .

ويأتى دور الوفد الذى رأوا أنه منذ عام ١٩٣٦ قد

(١٨) اعترافات عبد العزيز خميس فى القضية ، ص ١٩١ وعاصم محروس المرجع

السابق ، ص ٤٨٦ ، الحكم ، ص ص ٤١٨ - ٤١٩ .

(١٩) وسيم خالد ١٢٨ .

(٢٠) وسيم خالد ١٣١ ، ١٣٢ .

سيطر عليه كبار الملاك ورجال الأعمال والأموال جريا وراء مصالحهم المادية ، ومن ثم أصبح حزب الباشوات ، وان معاهدة ١٩٣٦ ما هي الا باب المهادنة والاستسلام .

ويقول خميس في اعترافاته « اليس من حقى وأنا شاب لم أتجاوز الخامسة عشرة أن أتحسر على حال بلادى ، فيجب على المصريين أن يرفضوا أى تفاوض طالما يوجد جندى بريطانى على أرض مصر » (٢١) .

ورأت جماعة حسين توفيق فى طليعة الوفد شيئا من الأمل ما لبث أن اختفى « وكان الوفد يون بطليعتهم هم الذين يتعذر فهمهم تماما ، عندما أسمعهم يتكلمون عن الحياة النيابية وتزوير الانتخابات وحق الأغلبية ، كنت أجد انهم يريدون العمل خلال الأوضاع القائمة ، لقد تجمدوا عند حد استمرار لعبة تبادل الحكم مع أحزاب الأقلية التى خلقتها السراى ، وفقدوا الروح التورية وكنت أطمع ان تحررهم عقليا وهم غالبية الشباب ، عندما نحطم هذه الاصنام التى تغرر بهم » (٢٢) .

وكانت الأصنام فى نظر هذه الجماعة هم زعماء الحزب الوفدى الذين لجأوا هم وغيرهم من الزعماء الى أسلوب التفاوض مع الاحتلال للوصول الى حل القضية والحصول على الجلاء ، وكان أسلوب التفاوض مرفوضا لدى هذه الجماعة على أساسين :

أولهما : أنه أسلوب خائر لجأت اليه مدرسة ثورة ١٩١٩ لتخدير الشعب وليحقق من خلاله الباشوات مصالحهم الخاصة ، ومن ثم كان عليهم القضاء على مدرسة ثورة ١٩١٩ والقضاء على هؤلاء الباشوات .

ثانيهما : أنه أسلوب طويل ممل يسوق الشعب الى

(٢١) اعترافات خميس ، ص ٧٢٠ .

(٢٢) وسيم ، ص ١٣٤ .

الأذعان تلو الأذعان « كالأخراف » وأن للشعب أن يفهم أن الحل يكمن في المقاومة المسلحة .

ومن هنا تبلورت أفكار الجماعة في مجال التنفيذ في شيئين أولهما : مقاومة الانجليز باستعمال السلاح والقوة المسلحة المدربة وثانيهما : القضاء على الباشوات الذين استغلوا الموقف لصالحهم (٢٣) .

من هذين المنطلقين بدأت الجماعة نشاطها العمل عام ١٩٤١ وذلك بسرقة المعدات (الموتوسيكلات) الخاصة بالجيش الانجليزى ليس للاستيلاء عليها وإنما لتعطيلها عن العمل ، ثم تطور الأمر الى احراق عدد من السيارات العسكرية الانجليزية باستعمال زجاجات ملؤها بالبنزين .

ثم بدأوا بعد ذلك استعمال السلاح الذى راجت تجارته فى تلك الفترة فى منطقة المعادى بسبب ما كان يسرق من المعسكرات الانجليزية فى تلك المنطقة .

وكانت منطقة المعادى - حيث كان يقيم حسين توفيق عبارة عن معسكرات للقوات البريطانية ، وكان الجنود الانجليز يأتون بتصرفات شخصية تسيء للمصريين مما كان يثير الشعب وخصوصا الشباب منهم الذين رأوا الانجليز كذلك يسيطرون على كل شئ فضلا عما سببوه من أزمات فى التموين وارتفاع الأسعار وقلة البضائع المستوردة ، واضطرار الحكومة لمنع زراعة القطن لزيادة الرقعة المنزرعة قمحا لتوفير الخبز لجيوشهم ، فكانت النفوس معبأة والمنطقة مهيأة لاجراء عملياتهم المسلحة (٢٤) .

وكانت أهم العمليات التى قامت بها هذه الجماعة منذ نهاية ١٩٤١ وضع النار فى مدرسة القنصلية البريطانية فى المعادى ، واشعال النار فى سيارات الجيش الانجليزى ،

(٢٣) اعترافات حسين توفيق بجلسته ٢٦ فبراير ١٩٤٦ ، ص ١١٨ من كتاب وسيم

خالد ، الحكم ، ص ص ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢٤) عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

ومحاولات كثيرة لاغتيال بعض الضباط والجنود الانجليز
أمثال يونج وميللر .

كما اشتركوا فى حادث الاعتداء لأكثر من مرة على
النحاس .

وكانوا يقسمون أنفسهم عند القيام بكل عملية ، فبينما
كان أحدهم يقوم باطلاق النار كان الآخرون يراقبون مسرح
العملية ، وبمرور الوقت تطورت الجماعة وأعيد تنظيمها
فى عام ١٩٤٤ برفع العمل فيها الى حد الاغتيال بدءا
بالانجليز ومن يتعاونون معهم سواء سياسيا واقتصاديا ،
ووضح أثر التثقيف فى أعضائها ، فأصبحوا يسرون على
نهج الجمعيات السرية التى شكلت فى فرنسا لمقاومة الألمان
بينما كان اعجاب حسين توفيق بالألمان أنفسهم يعود صلب
فى المعارك ، وأعداء للانجليز فى الحرب ، فكان يرسم اشارة
« الصليب المعقوف » فى أرض شوارع المعادى لدرجة انه
قبض عليه بسبب هذا وأجبر على ازالة ما رسمه (٢٥) .

وبقى عليهم بعد أن دخلوا الصراع المسلح ضد الانجليز
أن ينفذوا الشق الثانى من فكرهم وهو القضاء على
الباشوات ، وأن يحددو ترتيب من سيقضون عليهم وكذلك
وضع خطط اغتيالهم .

فبالنسبة لترتيب ضحاياهم ، فقد رأوا أن يبدأوا
بمصطفى النحاس للأسباب :

أولا : أنه الشخصية الوحيدة التى تستطيع أن تتقدم
للشعب بمعاهدة جديدة لما يتمتع به من شعبية كبيرة ، رغم
أنهم كانوا معجبون به أول الأمر ، ولكنهم - حسب
اعترافاتهم - فجعوا فيه كفيرهم من شباب جيلهم ، ورفضوا
ما قيل دفاعا عن موقفه من أنه يلعب دور حزب المؤتمر فى
الهند مع الانجليز ، وهو التحالف معهم فى الاطار الخارجى

ضد النازية مع الاحتفاظ بالمطالب القومية ، وتأجيلها الى
نهاية الحرب (٢٦) .

ثانيا : موقف الوفد يوم حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - في
نظرهم - حيث جلب النحاس العار على مصر بقبوله التعاون
مع الانجليز وتولييه الحكم (٢٧) .

ثالثا : محاولات الملك فاروق اضعاف شعبية الوفد ،
والتي ظهرت في النشاط المتزايد الذي شهدته الشهور الأخيرة
من عام ١٩٤٣ بتنظيم الطلبة والعمال تحت راية القصر ،
وقام أحمد حسنين باقناعهم بأن النحاس باشا مصمم على سلب
الملك سلطاته ، وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من
أن يقنع بدوره في زعامة حزب سياسي ورئاسة الوزارة .

وبذلك تحول فعلا عدد كبير من الطلبة عن الوفد الى
الملك ، كما شهد بذلك اللورد كيلرن - ومن ثم قامت
مظاهرات كثيرة من الطلبة والعمال معلنة الولاء للملك بعدما
أصيب في حادثة القصاصين في نوفمبر ١٩٤٣ .

ثم تحريك القصر للطلبة الذين قاموا بالمظاهرات
ابتهاجا باقالة الوزارة الوفدية في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ (٢٨) .

فهذه الجماعة - جماعة حسين توفيق - وان لم تنخرط
ضمن هؤلاء الطلبة الذين شجعهم القصر لأنهم آمنوا
بالاستقلال عن كل هذه التكوينات الا انهم رأوا من القصر
الضوء الأخضر لما كان في فكرهم من أحداث الاغتيالات .

ويؤكد حسين توفيق في لقاء له مع أحد الباحثين وهو
الدكتور عاصم محروس عدم وجود صلة بين جماعته وبين
القصر وأن ما أثار هذه الشكوك هو أن السراي كانت ضد
النحاس ، مما حدا بالبعض الى القول بأن الملك كان يشجع

(٢٦) وسيم خالد ، ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢٧) اعتراقات حسين توفيق بجلسة تحقيق ٢٦ فبراير ١٩٤٦ والحكم ٢٣٢ ،

٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢٨) يونان لبيب (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ، ص ص ٤٥٤ ، ٤٦٧ .

الحركات السريّة المناوئة للوفد كتشجيعه لحسين توفيق ونفى أية صلة كانت بينه وبين القصر (٢٩) .

وكانت قائمة الاغتيالات لديهم تتضمن : محمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد الذى اشترك فى حكومة ٤ فبراير ، وعمر فتحى وعطا الله حارسى الملك فاروق ، وحسن رفعت والغزالى جواسيس الانجليز فى البوليس المصرى وأمين عثمان الوسيط الذى يفاوض الوفد باسم الانجليز .

أما خطتهم فى ذلك فكانت أن ينتشروا ويشتركوا فى التجمعات التى تضم هذه الضحايا ، فانضم بعضهم الى الأحزاب لجمع المعلومات عنها وعن تحركات زعمائها ، كما التحق سيد ومحجوب برابطة النهضة التى انشأها أمين عثمان لرصد تحركاته ، والتحق وسيم خالد بشباب الحزب السعدى .

وبدأوا عملياتهم فى مجال الاغتيال بمحاولتين لاغتيال النحاس وفشلتا ، ولأذ مرتكبوها بالفرار دون أن يقبض البوليس عليهم .

وفكروا بعدهما فى اغتيال النقراشى « باعتباره رئيس أحزاب الأقلية التى تساند القصر حتى يفهم الناس ان أعمالنا لا تستهدف القضاء على الوفد بالذات » ولكن مشروعاتهم هذا فشل لشدة الحراسة عليه .

أما مكرم عبيد فأوا أن يتركوه مؤقتا لما يتظاهر به - فى نظرهم - من مواقف وطنية تعرقل بقية أعمالهم ، ومن ثم عادوا الى التفكير جديا فى اغتيال النحاس مرة أخرى ، وهداهم تفكيرهم الى اصطناع مصيدة له طالما شددت الحراسة عليه وحددت انتقالاته .

وكانت هذه المصيدة هى اغتيال أمين عثمان فيخرج النحاس فى جنازته فيلقى حتفه على أيديهم أثناء الجنازة ، وكان حسين توفيق بالذات وراء هذا التصميم فى حين

عارضه كثيرون من انجماعه لان ثقل وزن النحاس كان يستثير خيالهم وكانوا يطمعون في قتله أولا لأنهم لم يكونوا يضمنون نجاح هذه الخطة بالاضافة الى « أن امين عثمان كان محل احتقار من الجميع الى الحد الذي يرون أنه لا يصلح لمجرد أن يكون هدفا ولا يستحق مجرد العناء ، ولكن الطريقه التي عبر بها امين عثمان عن افكاره ازعجت الجانب الأخلاقي في شخصية حسين » (٣٠) .

بالاضافة الى ما وصف به امين عثمان العلاقة بين مصر وبريطانيا بالزواج الكاثوليكي أى علاقة أبدية لا تنقسم اكده النص الثانى من مبادئ رابطة النهضة التي وضعها امين عثمان ، كان ينص على الصداقة والتحالف الابدى بين مصر وبريطانيا ، تلك الرابطة التي جمع فيها - حسب أقوال وسيم خالد - الانهزاميين والانتهازيين من الذين يرغبون فى ترقية او علاوة باى طريق وكان يبت فيهم مبادئه بلغة عربية انجليزية مما كان يثير سيد ومحجوب اللذين دس اليه لتقصي أخباره ، عندما كان يقول « أنا عايز أعمل منكم ليدرز ، وانجلترا غلبت ألمانيا ، لكن فيه مجانين بيعاربوهم » ويقصد المجانين هنا المصريين من المجاهدين والوطنيين (٣١) .

فضلا عن دوره فى حادث ٤ فبراير الذى وصفوه بأنه - أضاف الخزى على مصر كلها وخصوصا حزب الوفد ، وأكد الوجود البريطانى سيطرته على السلطة فى البلاد (٣٢) .

وهذا ما اعترف به حسين توفيق فى التحقيقات عندما سئل :

س : من هم الذين اعتبرتموهم مسئولين عن حادث ٤ فبراير

(٣٠) وسيم ، ص ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ .

(٣١) وسيم ، ص ١٣٥ .

(٣٢) أنور السادات : مقدمة كتاب الكفاح السرى ضد الانجليز ، ص ٤ .

وايضا البحث عن الذات ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .

ج : النحاس باشا وأمين عثمان باشا لقبولهما تدخل الانجليز
فى شئون المصريين ، وكل الزعماء قالوا عليهم انهم
السبب فى تدخل الانجليز .

س : هل من الطرق العملية التى تعجبك الاعتداء على الحكام
المصريين فقط أو الانجليز أيضا ؟

ج : فكرتى العملية أن يعتدى على الانجليز والمتعاونين معهم
من المصريين .

س : هل تعتقد أن أمين عثمان باشا كان يتعاون مع الانجليز
ج : أيوه طبيعى كان يعاونهم لأنه كان انجليزى خالص (٢٣)

ومما لا شك فيه أن حادث ٤ فبراير كان له كل الأثر
فى تفكير الجماعة كمبرر لاغتيال النحاس وأمين عثمان
أيهما أولا .

ولكن اذا كان المتهمون قد ركزوا على حادث ٤ فبراير
باعتباره دافعا لأعمالهم الوطنية ، وهو ما امتلأت به أوراق
القضية ، فإن حسين توفيق - فى لقاء له مع أحد الباحثين -
قرر أن الحادث لم يكن هو السبب الرئيسى وراء الاعتداء ،
ولكنهم استغلوه عند التحقيق معهم ، وأبرزه هو بصورة
كبيرة - كاعتداء على الملك رمز البلاد ، لعله يجد عطفاً أو
متنفساً من ناحية السراى ، بعد أن أطبقت عليه سلطات
التحقيق ولم يستطع أن يثبت نفسه فى مكان آخر وقت
ارتكاب الحادث .

ويضيف أن مسألة القرض الوطنى الذى اعتبره أمين
عثمان خدمة للبلاد « كلام فارغ » وكان لازم ماندفعش
والمسألة بس علشان يوفر فلوس للانجليز « (٣٤) .

كما يوضح وسيم خالد أسبابا أخرى لارتكابهم الحادث :

(٣٣) المحاكمة الكبرى ، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ واعترافات حسين توفيق .
(٣٤) عاصم محروس ، ص ٤٩١ ، ٤٩٢ .

ان وصل اليهم قبيل ارتكابهم للحادث أن بدأت هناك
مفاوضات سرية اضطلع فيها أمين عثمان بدور الوسيط بين
الانجليز والسراى لتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة « وهو
المرضى عنه من السراى والوفد والانجليز للتغلب على الاشكال
القائم ، نتيجة لرفض السراى أن يتولى النحاس الوزارة ، فى
حين لن يرضى الانجليز بمعاهدة جديدة الا اذا بصم وختم
عليها الوفد (٣٥) »

فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بدأ
الملك يذكر الانجليز بأن يردوا لمصر ما قدمته لبريطانيا
أثناء الحرب ، وطلبت انجلترا من سفيرها فى مصر النصيح
بالتذكير على مزيد من التعاون ، الأمر الذى وافق عليه
الملك فى شكل تعديل للمعاهدة .

وبدأت مرحلة من غزل سياسى بين انجلترا والملك ،
حيث رأت فيه المؤسسة الوحيدة التى لازالت تمتلك المكانة
والسلطة والاستمرارية ، فبدأت تظهر له رغبتها فى التعاون
معه على أن يغير النقراشى - رئيس الحكومة آنذاك - من
سياسته تجاههم ، فانصاع الملك لطلبهم ، وافهم النقراشى
بضرورة حسن التعامل مع السفارة البريطانية .

وبدأت مسألة تعديل المعاهدة تشغل الطرفين ، فأشار
السفير البريطانى على الملك باعادة النحاس للحكم على أساس
أنه هو الذى وقع المعاهدة الأولى ، ولكن لم يكن الطلب بشكل
ملزم ، خصوصا وانهم لمسوا فى الملك المرونة والتقبل ،
وبدأ الملك يسرد للسفير أخطاء الوفد ومساوئه ، فضلا عن
رغبة النحاس فى الاطاحة به واعلان نفسه رئيسا للجمهورية ،
وضمن الانجليز فى نفس الوقت تأمين المصالح البريطانية
والاحتفاظ بالعلاقات الودية بينهما .

وبذلك قرر السفير لحكومته أن العلاقة بينهم وبين الملك

أصبحت ممتازة ، وبذلك استطاع فاروق أن يفوت الفرصة على الوفد ، وألا يتكرر حادث ٤ فبراير (٣٦) .

أما السبب الثانى الذى ساقه وسيم خالد ان أمين عثمان كان عائدا لتوه وقتها من انجلترا بعد أن سلم تبرعا بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه كان قد جمعها من تبرعات المصريين لبناء قرية انجليزية تخليدا لذكرى معركة العلمين ، وكان ابان وجوده فى لندن فى هذه الرحلة فى ضيافة اللورد كليرن بطل حادث ٤ فبراير ، وقدم المبلغ فى حفل عام مجد فيه بريطانيا وأعمالها أثناء الحرب ، كما كان فى ضيافته بمنزله قبل وقوع حادث اغتياله بساعات (٣٧) .

وهكذا تجمعت الأسباب حول أمين عثمان ، وحكمت الجماعة بقتله ، ولو انه لم يكن هدفا غنيا للجماعة أو مقصودا بذاته ولكن لكى يصيدوا به النحاس وهو هدفهم الأكبر .

(٣٦) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص - ص ٣٨٩ - ٣٩٣ .
(٣٧) أنور السادات - مقدمة كتاب الكفاح السري ، ص ٤ ، المصطفى يوم ١٠ يناير ١٩٤٦ ، البحث عن الذات ، ص ٧٢ ؛

الفصل الرابع :

أمين عثمان وعلاقته بالانجليز

حول شخصية أمين عثمان :

ولد أمين عثمان في ٢٨ نوفمبر عام ١٨٩٨ بحى محرم بك فى الاسكندرية ، وكان والده يعمل سكرتيرا عاما لبلدية الاسكندرية (١) .

تلقى تعليمه فى كلية فيكتوريا بالاسكندرية حيث كان متقدما فى دراسته بها فكان بارزا على أقرانه The head boy (٢) وحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٨ ، ثم حصل على شهادة الآداب مع درجة الشرف فى التشريع ، وسافر بعدها إلى إنجلترا فى عام ١٩٢٠ ليدرس القانون بجامعة أكسفورد .

وفى إنجلترا تعرف على الليدى كاترين جريجورى البريطانية وتزوجها (٣) .

وبعد أن أتم دراسته عاد الى مصر ، وعين فى ١٣ يناير عام ١٩٢٤ كاتباً مؤقتاً بسكرتيرية اللجنة المالية فى وزارة الأشغال العمومية ، ثم نقل الى قسم القضايا بنفس الوزارة ، وتسلم عمله فيها بتاريخ ٢ فبراير ١٩٢٤ .

وفى نفس السنة تقدم للحصول على اجازة لمدة ثلاثة أشهر ليسافر خلالها الى باريس ليؤدى امتحانا للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون ، وقد تم له ذلك ، وعاد فى

(١) ملف خدمة أمين عثمان - دار المحفوظات بالقلمة ورقة ١ ، ٢ .

(٢) F.O. 407-223, Inclusion in No. 3 Index of Egyptian Personalities, July Dec. 1938-88.

(٣) عبد العزيز على : الثائر الصامت ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٩٣ .

العاشر من مايو عام ١٩٢٤ ليعين محاميا في قلم قضايا الحكومة ، وظل يشغل هذه الوظيفة الى أن عين مفتشا للمالية في ٢٢ من يناير عام ١٩٢٧ (٤) .

وفي ١١ يناير ١٩٣٠ اختاره مكرم عبيد - وزير المالية في ذلك الوقت - مديرا لمكتبه ووافق مجلس الوزراء على ذلك وعلى منحه الدرجة الرابعة بجلسته التي عقدت بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٠ برئاسة مصطفى النحاس ، وقد صحب مكرم عبيد ضمن وفد مفاوضات النحاس الى لندن في نفس العام كسكرتير له .

ندب أمين عثمان بعد ذلك ليعمل مفتشا للمالية في الاسكندرية ، وعضوا في لجنة تحقيق وبحث نظام العمل بالبلدية بصفة مؤقتة اعتبارا من ٢٥ يولية عام ١٩٣٤ الا انه في ٢٤ يولية ١٩٣٥ فصل من وزارة المالية ليعين مراقبا عاما لايرادات ومصروفات بلدية الاسكندرية .

وفي ٢٧ فبراير عام ١٩٣٦ عين سكرتيرا لمجلس الشيوخ المصري ، وبعد أقل من شهر أى في ٢٥ مارس من نفس السنة عينه النحاس سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات المصرية (٥) نظرا لسعة اطلاعه وذكائه - كما وصفته الوثائق البريطانية .

وفي ٢٧ مايو من نفس السنة عين مديرا عاما لمصلحة الأموال المقررة فوكيلا لوزارة المالية ، وتذكر الوثائق البريطانية أنه قام في هذه الفترة بدور ضابط الاتصال أو الوسيط بين النحاس والسفارة البريطانية حيث كان مستشارا للنحاس (٦) فيما يتعلق بالمفاوضات .

ونظرا لجهوده في الوساطة منحه مجلس الوصاية المصري في ١٥ فبراير عام ١٩٣٧ رتبة الباشوية بمناسبة

(٤) ملف خدمته : ورقة ١٣ .

(٥) ملف خدمته مرقق ٢٨ ، ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) F.O. op. cit.

ابرام « معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا »
المعروفة بمعاهدة ١٩٣٦ ، ثم صدق مجلس الوصاية
على منحه نيشان الصليب الأحمر الألماني من الدرجة الأولى
فى أبريل ١٩٣٧ (٧) .

وتصف الوثائق البريطانية أنه استمر خلال عام ١٩٣٧
« يقوم بدور القناة التى تربط بين السفارة البريطانية
والنحاس ، فكانت أعماله المتعلقة بحل المشاكل التى نشأت
عند تنفيذ المعاهدة ذات هيئة كبيرة ، باعتباره كان « مواليا
جدا للبريطانيين Very Pro-British » (٨) .

ولما تولى على ماهر رئاسة الوزارة عام ١٩٣٩ صدر
مرسوم ملكى بإحالة أمين عثمان - وكان وكيلا لوزارة
المالية آنذاك - الى المعاش بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ (٩)،
وذلك ضمن مجموعة من وكلاء الوزارات ، وكانت إحالته الى
المعاش احدى النقاط الهامة التى أثارها المصادر البريطانية
وحدث حولها الاحتكاك بين على ماهر وبين السلطات البريطانية
فى مصر سيما وهو الشخصية المصرية الموالية لبريطانيا (١٠)

ولقد أوضح على ماهر أسباب ذلك فى شهادته فى حادث
اغتيال أمين عثمان عندما سئل عن ظروف وملابسات هذه
الإحالة ، أنه أحيل الى المعاش فى أول أو ثانى جلسة لمجلس
الوزراء برئاسة على ماهر للأسباب :

أولا : عدم رضاه عنه فى موقفه من مفاوضات
معاهدة ١٩٣٦ .

ثانيا : أنه عندما كان (أى أمين عثمان) وكيلا لوزارة

(٧) ملف خدمته ٤٠ .

(٨) F.O. op. cit.

(٩) ملف خدمته مرقق ١٥٠ .

(١٠) عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ -
١٩٤٨ ، ج ٢ ، ص ٥٩ ،

المالية ، كان الوزراء يرتابون فى صلتة بالانجليز ، فكانوا يخشون بأسه نتيجة هذه الصلات .

ثالثا : وهى مسألة ادارية تتعلق بالعمل وجهده فيه ، فيشهد على ماهر بأنه لما كان وكيل الوزارة هو المحرك الأصلي للعمل ، لأن الوزير ما هو الا موجه لسياسة الوزارة ، فان أمين عثمان لم يكن كفؤا لهذا العمل ، لأنه كثيرا ما كان يترك أعمالا دون انجاز وأمورا دون تصريف ، نظرا لانشغال معظم وقته خارج الوزارة ، خاصة عند الانجليز كالقيام بدور الوسيط لدى السفير البريطانى بل كان ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة (١١) .

فكل هذه الأمور تجمعت لدى على ماهر مكونة أسباب ابتعاده عن التعاون معه .

وبعد احالته الى المعاش عين عضوا فى مجلس ادارة البنك الأهلى وتنقل بعد ذلك بين عدة مجالس ادارات شركات تجارية أخرى (١٢) .

وفى عام ١٩٤٢ لعب أمين عثمان دورا كبيرا أبرزه على الساحة السياسية من جديد - وكان من أبرز أسباب اغتياله - وسنتناوله فيما بعد .

ففى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ تولت وزارة النحاس ناصية الحكم فى البلاد ، بعد أن قام أمين عثمان بدور الوسيط بين السفير البريطانى والنحاس والملك فاروق (١٣) .

وطلب من الملك بعد ذلك أن يصدر مرسوما ملكيا فى ١٥ من نفس الشهر بتعيين أمين عثمان رئيسا لديوان

(١١) لطفى عثمان : الحاكم الكبرى فى قضية الاغتيالات ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٣٢ ، أحمد قاسم جودة : مقال فى الكتلة بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٤٥ تناول فيه أعمال أمين عثمان (هذا هو الميدان) .
(١٢) ملف خدمته .
(١٣) يوتان لبيب (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٤٤٢ .

المحاسبة (١٤) ، ثم صدر مرسوم ملكى آخر بتاريخ ٢ يونيو ١٩٤٣ بتعيينه وزيرا للمالية ، ويعترف اللورد كيلرن السفير البريطانى فى القاهرة آنذاك بأن هذا كان بناء على طلبه لتوفير الكفاءة اللازمة وارضاء الجاليات الأجنبية فى البلاد ، التى أزعجتها البيانات المثيرة التى ادلت بها الوزارة ، وكان أمر تغيير كامل صدقى وزير المالية الأسبق بأمين عثمان تحت دعوى « نقص كفاءة الأول » حسب تعبير السفير البريطانى (١٥) .

وظل أمين عثمان وزيرا للمالية حتى أقيمت الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ وانصرف بعد ذلك الى أعماله المالية .

أسس فى عام ١٩٤٥ (رابطة النهضة) التى كانت تضم خريجي كلية فيكتوريا التى تخرج منها ، واتخذ مقرا لها ٢٤ شارع عدلى بالقاهرة - مكان اغتياله . وكان من أهم اغراض هذه الرابطة توثيق العلاقة بين البريطانيين والمصريين (١٦) .

ولعله كان لتربيته وتعليمه دور فى تشكيل شخصيته ، فقد نشأ - كما رأينا - منذ صغره فى أحضان التعليم الانجليزى فى مصر ، ثم أكمل تعليمه فى جامعات إنجلترا ، وتزوج من انجليزية ، جعله يحظى فى جميع مراحل حياته بحب الانجليز .

ولقد أثارت نشأته الانجليزية هذه حوله النقد الكثير ، ووضعته فى مواقف حرجة انتهت به الى اغتياله ، هل كان يعمل لصالح الانجليز ككلية ، أم كان مصريا مرنا استغل مرونته أو استغل المسئولون مرونته لصالح مصر فأساء نقاده فهمه ١٩

(١٤) ملف خدمته .

(١٥) يونان ليب ، تاريخ الوزارات ٤٥٣ .

(١٦) الأهرام : قضية الاغتيالات ، ٢ ديسمبر ١٩٤٧ .

لدرجة أن وصفه بعضهم - ممن تولوا أمر الدفاع عن المتهمين في قضية اغتياله بأنه « كان صاحب مدرسة اصطليغت فيها المعرفة بصيغة بريطانية بحتة » ، وأنه في مجمل أعماله وتصرفاته كان يسعى الى جعل مصر جزءا من بريطانيا ، وأنه أصبح لا يجيد العربية بقدر ما كان يتقن اللغة الانجليزية التي كان حريصا أن يمزج عبارات حديثه بها (١٧) .

ولعل هذا نقد موجه من خصم يتولى الدفاع عن اقترفوا الجريمة ، فهو وان كانت ثقافته انجليزية ، فهذا مرجعه الى مساحة التعليم الانجليزى الذى حققها .

ولنعرض لبعض الأحداث والمواقف التى شارك فيها أمين عثمان والتى كانت محل حوار مع خصومه لتظهر شخصيته ان سلبا أو ايجابا .

فانتقدته صحيفة الكتلة فى عام ١٩٤٥ - أى قبل حادث اغتياله - وهنا نراعى أمرين اولهما أن مكرم عبيد صاحب الكتلة كان قد خرج على الوفد ودخل معه فى خصومة ، وكشف أسرارهِ وسلبياته فى الكتاب الاسود ، ومنها سلبيات أمين عثمان ، رغم أن أمين عثمان عمل معه ردحا من الزمن بناء على موافقته - أى موافقة مكرم كما عرضنا عندما كان وزيرا للمالية .

ثانيهما ان أمين عثمان شغل منصب وزير المالية فى عام ١٩٤٣ ، وكان هذا المنصب يعز على مكرم لأنه شغله فترات طويلة ، فلعل عامل الغيرة والانتقام كان ضمن أسباب الحملة عليه .

فنشرت هذه الصحيفة عن أمين عثمان انه أسس « الشركة المصرية للتجارة » واشترك هو بنصيب الأسد فيها ، بعد أن أخفى ذلك فى أول الأمر حتى يتسنى له استصدار

(١٧) مذكرة على الخشخاني فى الدفاع عن حسين تولى فى قضية الجناية ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ (ج) عابدين ، ص ٧٣ .

قرار انشائها من مجلس الوزراء ، ولم يكن اشتراك المصريين فيها بنصيب كبير (١٨) .

وتظهر الكتلة في هذا المقال انه استغل نفوذه الشخصى كوزير للمالية فى منح رخص أمور التصدير والاستيراد ، وصرح لهذه الشركة برخص لهذا النوع من الاتجار (١٩) .

وأنه سافر بعدها الى فلسطين لتنظيم عملية الاستيراد والتصدير هناك ، وكان فى صحبته شريكه المستر « شارل كاسترو » الانجليزى ، بعد أن أصدر له قرارا بتعيينه عضوا فى اللجنة الوزارية الخاصة بالتصدير والاستيراد ، وأوصى له باعفائه ومن معه من التفتيش الجمركى (٢٠) وساعده على احتكار تجارة (الكاوتش) المستولى عليه من الجمارك ، والتي أصدرت قرارا بمصادرته لمخالفته التعليمات أو عدم سداه الرسوم الجمركية ، ولقد رفع أسعاره محدثا سوقا سوداء له ، ولما تخصص كاسترو بعد ذلك فى تجارة هذه السلعة استمر فى رفع سعرها ، بل أخرجت من جدول الأسعار الجبرية المخفضة ، مما شجع على ظهور السوق السوداء بالنسبة لها .

ولم يكتف أمين عثمان بهذا ، بل تحايل على منح كاسترو الجنسية المصرية عندما علت أصوات الاحتجاج عليه ، ورغم اعتراض وزارة الخارجية المصرية وإدارة الجوازات على ذلك (٢١) .

كما تناولت الكتلة كذلك مواقف المحسوبية بالنسبة له واستغلال النفوذ ، وأحصت مكافآت الانجليز له مما أظهره

(١٨) الكتلة ٢ يناير ١٩٤٥ .

(١٩) نفس المرجع : (أمين عثمان وشريكه كاسترو) وقد أوردت تفاصيل هذه التراخيص .

(٢٠) نفس المرجع : ١٨ يولية ١٩٤٥ .

(٢١) نفس المرجع : ٢٧ يناير ١٩٤٥ .

تدرجه الوظيفة السريع وتعيينه. في وظائف تستطيع منها
انجلترا أن تستغله .

وحدث عندما كان رئيسا لديوان المحاسبة أن استغل
نفوذه - كما قالت الكتلة - في تعيين أتباعه ، رغم اختلاف
مؤهلاتهم عما هو مطلوب ، ومنحهم درجات وعلاوات مالية.
استثنائية سريعة ، حتى أنه منح أحدهم ست علاوات ، فضلا
عن لجوئه الى أسلوب نقل أتباعه أيضا من الوزارات الأخرى
الى ديوانه فأحدث خللا بالهيكل الوظيفي والاداري فيه ،
وترتب على ذلك نقل درجات لهم من وزارات أخرى ليشغلوها
في الديوان ، فكان ذلك سببا في احالة الكثيرين من
الموظفين الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية توفيراً لدرجاتهم
لأن يعينهم هو ، ولما جأروا بشكاواهم لجأ الى صرف الفرق
بين مرتباتهم ومعاشاتهم نقدا ، مما كان عبئا على ميزانية
الدولة المثقلة في ذلك الحين ، ولقد اسمى مكرم هذا الديوان
بديوان « المحسوبة » بدلا من « المحاسبة » (٢٢) .

وأنه عندما كان وكيلا لوزارة المالية فصل من منصبه
بحجة انه لا يصلح للعمل فيها - وهو ما سبقت الإشارة
اليه - وقد اتخذ وزير المالية اجراء ماليا بشأن ما أحدثه من
خلل مالي في الوزارة ، وكان هذا الاجراء هو استقطاع نسبة
الرابع من معاشه نظير الأموال التي تسبب في ضياعها وتعجب
الكتلة أن تراه لا يلجأ الى الشكوى أو اظهار الامتعاض !!
وأنه أشاع أيامها انه أكبر من ذلك (٢٣) .

كما أنه أصدر خطابات توصية خاصة بعملية تعلية خزان
أسوان ، كان يحملها أحمد عبود ، كانت ذات أثر في
الاتفاقات التي عقدها عبود مع الشركات التي تجري الأمور

(٢٢) نفس المرجع : ٢٧ يناير ١٩٤٥ .

(٢٣) الكتلة ١٩٤٥/٧/١٩ مقال لقاسم جودة بعنوان (هذا هو الميزان أيها الشجعان
بمناسبة حديث للسير أمين عثمان .

فى صالحتها ، دون اجراء مناقصة كما هو متبع (٢٤) ولم
توضح الكتلة تفاصيل هذا الادعاء .

وانه عندما كان وزيرا للمالية قدم مذكرة فى ٤ سبتمبر
عام ١٩٤٣ الى مجلس الوزراء لتحويل الدين العام من دين
اجنبى دولى الى دين داخلى وطنى ، وقال فى مذكرته « ان اول
ما عنيت به منذ تقلدت وزارة المالية ان ابحث مع الاخصائيين
عن خير طريقة لتحويل دين مصر من دين دولى اجنبى الى دين
داخلى بحت ، وبذلك نعدم الدين القديم ونعدم معه ذكرياته
السيئة التى جرت على البلاد فى الماضى ويلات الاحتلال
وساعدت على تدخل الدول الأجنبية فى اخص شئون مصر
الداخلية » (٢٥) .

وبعرض الموضوع على مجلس النواب صدر بشأنه
مشروع بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ بالاذن لوزير المالية
فى تحويل الدين العام واصدار قروض محدودة الأجل قصيرة
أو متوسطة أو طويلة بموافقة مجلس الوزراء .

وكان العلاج الذى اقترحه أمين عثمان فى مذكرته هو
اصدار قروض محدودة الأجل (قصيرة ومتوسطة وطويلة)
داخلى مصر ، وكان الخلاف أن هذا النظام يتيح الفرصة
للمصريين والأجانب فى الاكتتاب ، وقد رحب أمين عثمان
بكل مكتتب مصرى كان أم أجنبيا معتبرا أن كل أجنبى يعيش
فى مصر مصرى ، فكان هذا مدخلا للأجانب ليشتروا اكبر
عدد من هذه السندات لأنه لم يكن بوسع عدد كبير من المصريين
أن يسهموا فى هذا .

وأبدت المعارضة فى البرلمان ان هذا سيوقع البلاد فى
مشكلة دولية بسبب مديونية المكتتبين الأجانب لمصر ، ورد
أمين عثمان أن تحويل هذا الدين من قرض دولى الى قرض

(٢٤) نفس المرجع ١٩٤٥/٨/٢ .

(٢٥) نبيل عبد الحميد (دكتور) : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع

المصرى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١١٠ .

مصرى بالعملة المصرية ويدفع فى مصر يكون لمصلحة مصر ،
وهو على أى حال لا يقتصر على مصلحة مصر وانما لمصلحة
انجلترا كذلك .

ووافق مجلس النواب بالأغلبية عليه بجلستى ١٥ ، ١٦
سبتمبر ١٩٤٣ (٢٦) .

وصرح بعد ذلك زكى ميخائيل وكيل مجلس الشيوخ فى
يولية ١٩٤٥ بأن الديون حكومية وأهلية قد صارت بعد
تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية أخف مما كانت عليه
بل لقد صارت مصر دائنة لبريطانيا بأرصدة مقدارها ٣٥٠
مليون جنيه (٢٧) .

كما لا ينسى أمين عثمان أنه أثناء فترة وجوده فى وزارة
المالية أصدر قانون انصاف الموظفين ، الذى كان له عائد
مادى لقطاع كبير من العاملين فى الدولة .

تلك صفحات من أعمال أمين عثمان بسلبياتها
وايجابياتها ولسنا فى مجال اتهامه أو الدفاع عنه ، ولسنا
نصدر أحكاما أخلاقية على أعماله وانما يمكن القول بأنه فى
حدود هذا انما قد شارك فى أخطاء مالية وسلبيات ادارية
كثيرا ما حدثت فى عصره فهو فى هذا كغيره من أصحاب
المناصب العامة الذين كانت لهم مثل هذه السلبيات وله فى
الكفة الأخرى ايجابياته كمسألة تحويل الدين المصرى والذى
استخدم فى حل بعض الازمات واقامة بعض المشروعات (٢٨)،
وقانون انصاف الموظفين .

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ١١٢ .

(٢٧) الكتلة ١٩ يولية ١٩٤٥ « مجلس الشيوخ يستأنف مناقشة السياسة المالية » .

(٢٨) يرجع اليها فى كتاب نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

علاقة أمين عثمان بالانجليز

عندما اغتيل أمين عثمان فى الخامس من يناير ١٩٤٦ ثارت التساؤلات حول أسباب اغتياله ، ووضح من مجموع أقوال المتهمين والشهود والدفاع ان أهم هذه الأسباب هى علاقته بالانجليز بشكل عام - ثم دوره فى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ على وجه الخصوص . لذلك سنلقى مزيدا من الضوء على هاتين النقطتين فيما سياتى :

ففى مجال علاقته بالانجليز شهد مصطفى النحاس - وهو أبرز من عرفه واختاره صديقا وهمزة وصل بينه وبين الانجليز فى مواقف عدة - بأنه كان على علاقة طيبة بالانجليز حيث كان من كبار « المجتمع الفيكتورى » وأنه قام بدور الوسيط بينه وبين السفارة البريطانية عندما اتخذته مستشارا له (١) .

وفى هذا لقبه اللورد ويلسون « بالمفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية » ابان مفاوضات عام ١٩٣٦ (٢) .

وقد كان أمين عثمان - نظرا لنشأته وتربيته الانجليزية كما أسلفنا - معجبا أكثر من غيره بالانجليز ، مما ظهر من

(١) المصرى ٣ ديسمبر ١٩٤٧ .

(٢) محمد فريد عبد المجيد : حزب الوفد من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٧٠ ص ٢ ، أنور السادات البحث عن الذات ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧٢ .

تعبيراته في مجال تقييم العلاقة بين مصر وانجلترا ، فهو صاحب التعبير الخاص بزواج انجلترا من مصر زواجا كاثوليكيًا وزواجا أبدى ، مما جعله محل شك كان يصل أحيانا كثيرة الى حد اليقين في موالاته للانجليز ، وتغليب مصلحة انجلترا على مصلحة بلاده .

وفي هذا يشهد النحاس بأنه «متخرج من كلية فيكتوريا، وهذه الكلية تعمل على بقاء الصلات الطيبة بين خريجيها ومنهم الانجليز ، ومن مبادئ هذه الكلية في التربية أن يغلب الشخص الدوافع الوطنية على الصداقة ، وأنا أجل هذا ، وقد حضرت بعض حفلاتهم ولمست هذه الروح فيها ، وأعهد في أمين باشا أنه يقدم الصالح الوطني على الانجليز» ويستطرد النحاس في شهادته تعقيا على خطاب أمين عثمان الذي ذكر فيه هذا الزواج بأنه « كان يقصد التأثير على الانجليز بطريقته الجذابة ، فقال ان الزوجة تستدرج الزوج حتى تنال منه مطالبها ، وان الروح الجامعية التي كان يتشبع بها أمين عثمان باشا وهو أحد خريجي كلية فيكتوريا كانت دائما تدعو الى تفضيل الصالح المصري الوطني على مودة الانجليز . وأنه معجب بهذا التشبيه ! (١)

(١) المصري ١٩٤٧/١٢/٣ ، المحاكمة الكبرى ، شهادة مصطفى النحاس ، ص ٤٩ . ولقد وردت أقوال أمين عثمان هذه في الخطبة التي القاها في حفل خريجي كلية فيكتوريا في ٧ فبراير ١٩٤٠ وحضره مصطفى النحاس ومحمد محمود واحمد ماهر وغيرهم ، كما حضره السفير البريطاني في القاهرة .

وكان أمين عثمان أول المتكلمين حيث تناول العلاقة بين مصر وبريطانيا في شكل ثلاثة انواع من الزيجات : زواج الغزو وزواج العقل وزواج الحب .

فقد ارادت انجلترا أولا أن تزوج عن طريق الغزو « فلم تسعد الزوجة وكانت ثورة وطلاق » ، والثاني عن طريق العقل بمعاهدة ١٩٣٦ « ولكن زواج العقل لم يعجبنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ، فنحن نؤمن بزواج الحب ، ولعل بعضنا يغضب لأنى شبهت مصر بامرأة وانجلترا برجل ، ولكنى أفضل هذا التشبيه ، فللمرأة دائما تأخذ من الرجل خير ما عنده ، نحن وسطاء الغرام أن نقول للرجل قل لها انك تحبها ، ونحن نقول للانجليز نحن حلفاؤكم لا لاننا وقعنا المعاهدة ، ولكن لاننا نعتقد انكم تحاربون لنفس الغرض الذي نسعى اليه وهو تحقيق العدالة ، بل اننى سأذهب الى أبعد من ذلك وأقول كنا سنؤيد الانجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق لأن زواجنا بهم زواج كاثوليكي اي لا طلاق فيه =

ولقد بدأ ظهور أمين عثمان على المسرح السياسى ابان
مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ حيث عمل « كضابط اتصال » بين
السفير البريطانى من جهة وبين النحاس من جهة أخرى
للتسهيل - حسب تعبير النحاس - لعقد هذه المعاهدة ولعله
كان قد اختاره لهذا العمل فعلا ، ومن ثم عينه « سكرتيرا
عاما للجنة المفاوضات » .

ومن هنا توطدت علاقته بالنحاس ، خاصة وأن الأخير
كان يريد أن ينجح المفاوضات للوصول الى معاهدة تضمن
استقلال البلاد ، فانه كان يختار الأشخاص الذين يستطيعون
معاونته فى هذا الصدد ، ومن بينهم امين عثمان ، لأنه - كما
شهد - « كان على صلة طيبة بالسفارة البريطانية » (٣) .

فقد كان أمين عثمان فعلا على صلة بالسير «مايلز لامبسون»
السفير البريطانى فى القاهرة لدرجة أنه أصبح « موضع
رعايته » مما سهل عليه أن يكون اشبه بضابط اتصال فى
المفاوضات ، ويقول هيكل فى مذكراته :

« وقد أدت هذه الرعاية الى اجتماع الوفدين المتفاوضين
ابتغاء التغلب على الصعوبات القائمة (٤) » .

ولو أن على ماهر فى شهادته - فى قضية مقتل أمين
عثمان - نسب الى نفسه جهد ازالة هذه العقبات : وهى مكان

= يتهمنا بعض الناس اننا انصار الانجليز واقول ، اننا نحن طلبة فيكتوريا القدماء
نحب مصر أولا ونحب انجلترا ثانيا ، ولكن اذا اختلفت المصلحتان فمصلحة مصر أولا وأخيرا ،
ولكن من حسن الحظ ان مصلحتنا واحدة ، واننا نذكر اعمالكم فى مصر بالخير ، وصحيح
انكم ارتكبتم أخطاء ، ولكن جل من لا يخطئ » .

الاهرام ٨ فبراير ١٩٤٠ (فى حفلة خريجي كلية فيكتوريا) .
(٣) ذلك لأن أمين عثمان كان متخرجا من « كلية فيكتوريا » التى كانت تجلب
المصريين بايجاد الصلات بهم وبين الانجليز ، كما كان متزوجا من سيدة قيل أنها
« طريفة الحديث » وان السيد مايلز لامبسون كان يجد فى نكتتها القومية متعة .
محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ القاهرة ١٩٥١ ، ص ٤١٢ .
والمحاكمة الكبرى شهادة مصطفى النحاس ، ص ٤٩ .
(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ المرجع السابق ،
ص ٤١٢ .

اجراء المفاوضات فكانوا يريدون - الانجليز - أن تجرى فى دار السفارة وهذا يضيف شيئاً من الضغط على المفاوضات المصرى ، كما لم يكونوا موافقين على اشراك أحمد ماهر والنقراشى فى وفد المفاوضات ، وقدموا اذاراً بذلك مفاده انه فى حالة اخفاق المفاوضات فانهم يستردون كامل حريتهم .

الا أن على ماهر يقول أنه هو الذى توصل الى أن تعقد المفاوضات فى قصر الزعفران وأن يقبل كل من أحمد ماهر والنقراشى ضمن وفد المفاوضات ، وانه نجح وسحب الاذار (٥) .

الا أنه يظهر من شهادة على ماهر عندما نسب الى أمين عثمان فى هذه الواقعة أنه « أتى مسألة لم تكن مشرفة » وهو انحيازه للانجليز عندما أفهمهم أن المفاوضات المصرى - النحاس - يحاول التقليل من مطالب الانجليز ، وأسدى لهم نصيحة هى فى الواقع ضد المصلحة المصرية ، بأن يطلبوا ٢٠٠٪ مما يريدونه حتى اذا ساوم النحاس وخفض وصلوا الى ١٠٠٪ من مطالبهم (٦) .

فمن خلال هذه الشهادة يظهر انه كان هناك جهد لأمين عثمان أخفاه على ماهر لكرهه له خصوصاً وانه جرت بالفعل اتصالات بشأن حل هذه العقبات فى شكل عدة مكاتبات بين رئيس الوزراء المصرى - النحاس - والسفير البريطانى فى القاهرة وكان يحملها أمين عثمان الذى أسموه « رسول السلام » (٧) .

ذلك كان جهد أمين عثمان فى عقد معاهدة ١٩٣٦ بين رؤيتين احدهما للوفد ممثلاً فى النحاس وبين على ماهر الذى

(٥) المرجع نفسه ، ص ٣٩٤ شهادة على ماهر فى القضية الكبرى ، ص ١٣٢ .

(٦) ملف القضية شهادة حسين سري ، ص ص ٤٤١ ، ٤٤٢ وشهادة على ماهر فى

المحاكمة الكبرى ص ١٣٣ .

(٧) ملف القضية شهادة على ماهر ، ص ٤٣٦ .

يمثل الرافضين لموقف أمين عثمان ، ويصفونه بالانحياز للانجليز وتغليب مصلحتهم على مصلحة مصر .

وهنا يضيف حسين سرى موقفا آخر يدل به على هذا الانحياز عندما كلف مجلس الوزراء محمد محمود باشا بالمفاوضة مع الانجليز حول تعديل معاهدة ١٩٣٦ فيما يختص بالتكنات ، وكلف حسين سرى بصفتة الفنية (وكان وزيرا للأشغال) وعبد الحميد بدوى (رئيس أقالام القضايا) لوضع الصيغة القانونية لها فى المفاوضة الخاصة بهذه التكنات ، ولم يكن سرى يعلم لدى سفره أن لأمين عثمان صلة بالموضوع .

وفى لندن بعد أن قابل الوفد المستر تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية واتفقا معا على أسس تعديل المعاهدة ، كانت دهشتهم كبيرة عندما وجدوا أمين عثمان فى وزارة الخارجية البريطانية ، « وان علاقته طيبة برجال الخارجية البريطانية ، وانه يمكنه المساعدة لتسهيل مأمورية عبد الحميد بدوى اذا كان هناك خلاف على النصوص » ولكنه يضيف « كانت دهشتى عندما علمت أن أمين عثمان هو المدافع عن الوجهة البريطانية من جهة النصوص ، وكانت هذه أول علاقة بينى وبين أمين ، ولم أضمها كمصرى » (٨) .

من أجل هذا الحادث وما تركه من احساس داخلى فيه يواصل شهادته « انه فى عام ١٩٣٩ كلفنى على ماهر بتولى وزارة المالية وقال لى ان وكيل الوزارة هو أمين عثمان باشا ، ووجوده غير مستحب ، قلت له ان هذا الرجل لم أعمل معه الا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ، ولا أرى مانعا من إحالته الى المعاش ، ويواصل شهادته فى رده على سؤال حول وقع خبر اقالته على السفير البريطانى . ربما كان هذا بدم سوء العلاقة بينى وبين السفير » (٩) .

(٨) شهادة حسين سرى المحاكمة الكبرى ، ص ١٦٥ .

(٩) شهادة حسين سرى ، ص ١٣٣ المرجع نفسه .

ولعل العلاقة بين أمين عثمان والسفير هي التي دفعته الى أن « يتردد على علي ماهر عدة مرات بالقصر الأخضر، مستعينا أحيانا بمن لهم تأثير عليه من أصدقائه وأقاربه وحضر اليه مرة أخيرة في بيته بالزمالك يقول فيها علي ماهر أخبرني بأن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية في نهاية عهد وزارة حسين سرى ، فكان جوابي وهل استشرت السفير ؟ أم لا ، فقال استشرته وهو الآن في الأقصر فقال لي لا تقبل الآن لأن وزارة سرى على وشك الانهيار » (١٠) .

وهذا ان دل فانما يدل على العلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بالسفارة البريطانية والتي كان يضعها بشكل أو بآخر في خدمة أي من الطرفين بالقدر الذي لا يرى فيه تكدير للصفاء بينه وبين الانجليز ولا فقدان للصلة بالجانب الآخر هذا الجانب الأخير الذي قدر فيه هذا وأثابه على جهده في مفاوضات ١٩٣٦ بأن أنعم عليه مجلس الوضاية المصري برتبة الباشوية في ١٥ فبراير ١٩٣٧ (١١) .

تلك كانت صلته بمن كرهوه بينما نرى النحاس يتخذ منه موقفا آخر يؤكد قبوله استمرار أمين عثمان ضابط اتصال بينه وبين الانجليز .

فوجد لامبسون يكتب لخارجية بلاده في لندن في ١٦ يونية ١٩٣٧ عندما سافر النحاس الى مونترية ليوقع اتفاق الغاء الامتيازات الأجنبية ، أن أبلغه أمين عثمان وهو بالطبع يأتي بمعلوماته من السفارة البريطانية ، « أنه في الوقت الذي لا يصمم فيه النحاس على اخراج النقراشي من الوزارة ، فانه قد يضطر الى ذلك ، ما لم يغير النقراشي باشا موقفه المعطل والمعادي للبريطانيين ، ويبدو أن النقراشي كان

(١٠). المرجع نفسه شهادة علي ماهر ، ص ١٤١ .

(١١) نصها « قد تفضل مجلس الوضاية الموقر بالانعام في ١٥ فبراير ١٩٣٧ على حضرة صاحب السعادة أمين بك عثمان برتبة الباشوية ، وذلك لمناسبة ابرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى » ملحق الوقائع المصرية العدد ٢١ في ١١ مارس ١٩٣٧ .

ومودع في ملف خدمته بدار المحفوظات ٢ .

مصمما على ابعاد كل الموظفين الانجليز من ادارته وغيرها .

وهنا كان النقراشى يبدى عداؤه للانجليز بشكل سافر وعنيف ، اما النحاس فقد جعل التعاون الانجليزى المصرى بمثابة حجر الزاوية فى كل سياسته ويعلق السفير على هذا بقوله « وهكذا كان النحاس مهتما للغاية بالتعاون بكافة الطرق مع حكومة صاحب الجلالة ، وما لم يكن النقراشى مستعدا لأن ينتظم فى الخط فسيكون عليه أن يمضى » .

وعندما عرض عليه أمين عثمان موافقة النحاس على ذلك قال لامبسون لأمين « ليس لى شىء أعترض عليه » (١٢) .

ولعل فى هذا معنى ان أمين عثمان كان يظهر عندما يلم بالانجليز شىء ، وأنه كان فى صفهم - حسب رأى المتشددين ضده - يبلغ ما يدور حولهم فى وزارة المواصلات أو غيرها للسفير ، أو انه كان لا يريد أن تقف هذه الأمور عقبة فى سبيل حسن العلاقات بين دولة قوية لها يدها العليا ازاء دولة محتلة ، فهل نسمى ذلك مرونة أم انحيازاً ؟!

وفى اطار هذا « النوع من المرونة » مثل آخر ، ذلك ما كتبه السفير البريطانى الى حكومته يوم ٦ مارس ١٩٤٥ برقية رقم ٥١ وفيها يحاول أمين عثمان التخفيف من أثر بيان الوفد ضد دخول مصر الحرب ، هذا التخفيف الذى يتودد فيه أمين للانجليز .

يقول السفير « تحادثت طويلا مع أمين عثمان مساء اليوم بعد اجتماع لنادى العلمين الذى عقد بالسفارة ، وأبلغنى أمين عثمان كلمة من النحاس الذى أخذته على غرة رسالتى المذاعة التى رفضت فيها البيان الذى أذاعه الوفد أخيرا » .

وكان رد النحاس بأنه على حق فيما قاله بعد أن رأى

(١٢) محسنى مجيد : سنة من عمر مصر ، القاهرة ١٣٨ ، ص ١٣ .

الحكومة المصرية تتقاعس عن النشر والاعلام فيما يتعلق
بالدوافع الكامنة وراء اعلان الحرب .

وقال النحاس بأنه لم يكن على علم بأسباب هذا البيان
المشروع ، وفضلا عن ذلك لم يكن من اللياقة في سياق
استشارة جميع الزعماء السياسيين الآخرين - استبعاد
النحاس تماما وبشكل سافر من تلك المشاورات « ولم أجد
صعوبة في اثبات أنه برغم ما أبدته الحكومة من تقاعس
باستبعاد النحاس من تلك المشاورات ، فإن البيان كان خطأ
سياسيا كبيرا لأنه نشر أفكارا متطرفة كاذبة وضارة
ببريطانيا ، وهي أفكار يعلم النحاس نفسه انها مضللة بشكل
متعمد » .

قلت (السفير) لأمين عثمان :

« ان المسألة قد تكون على ما يرام بالنسبة للسياسة
الداخلية لكن البيان تجاوز الحدود المشروعة بخطوات
كبيرة » (١٣) .

ان أمين عثمان عندما تحدث مع السفير حول هذا الموضوع
بسط أمامه أحاديث أخرى ظهرت من خلالها نواياه .

فيقول السفير « ان لقاء أمين عثمان كان فرصة يشكو
فيها أمين هموم الوفد ومتاعبه مع النقراشي » وفي هذا تقوم
السياسة البريطانية بدورها في شق الصف الوطني الا أن
السفير يسترسل في عرض ما قاله أمين عثمان « قال أمين
عثمان ان استبعاد تمثيل الوفد في مؤتمر سان فرنسيسكو
أمر خاطيء ، والأفضل للحزب الا تطلب منه الحكومة
الاشتراك في المؤتمر ، فالبلاد حافلة بالأفكار الحمقاء التي
تقول بأن مؤتمر سان فرنسيسكو هو الفرصة التالية لندوب
مصر ليعرض على الملأ ما تدعيه مصر من أن أضرارا ألحقت
بها على أيدينا ، وان النتيجة المحتومة لذلك ان هذه الشكاوى

(١٣) محسن محمد ، المرجع نفسه ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

الصغيرة لن تلق آذاناً صاغية وسط تجمع دولي يضع نظاماً عالمياً للسلام ومن هنا سيعود ممثل مصر خالي اليدين أمام شعب جاهل تحتل بلاده - بالنسبة له - مركز الكون ، شعب لا يرى أبعد من طلمية المياه في القرية » .

وأضاف ان ذلك يضيف الى رصيد الوفد ، اذ لا يستطيع أحد اتهام الوفد بـأنهم عملوا على تشجيع الآمال الكاذبة في النفوس كما فعل خصومهم في حين ان الحكومة تخسر حالياً بسبب النقص المتزايد في الكساء والغذاء للشعب (١٤) .

ان هذا يكفي ليكشف أسلوب أمين عثمان في التعامل مع الطرفين المتضادين ولعله كان يتخذ أسلوب اللف والدوران للحصول على أى نوع من المناسب للوفد مستعملاً الحديث الذى يروق للانجليز .

أمين عثمان وحادث ٤ فبراير :

كان الشق الثانى من أسباب اغتيال أمين عثمان هو دوره فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ذلك الحادث الذى كان ذا أثر كبير فى تدهور العلاقات المصرية البريطانية ، والذى وصفه أنور حبيب ، وكيل النيابة ممثل الادعاء فى القضية « بأنه سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية ، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الاخير الكالح » (١٥) .

وكان من أهم نتائجه أن فقدت معاهدة ١٩٣٦ مصداقيتها باعتداء بريطانيا على استقلال مصر الذى نصت عليه المعاهدة بتدخلها المسلح فى شئونها الداخلية ، وتولى الوفد الحكم ، مما أثار كثيراً من الغبار على موقف الحزب بصفة عامة ومصطفى النحاس بصفة خاصة من قبل خصومه وظل الوفد

(١٤) المرجع نفسه ٤٠ ، ٤١ .

(١٥) مراعاة النيابة فى القضية جلسة ١٠ ابريل ١٩٤٨ المحاكمة الكبرى من ١٩٠

وما يندمها .

عقب هذا الحادث يتجنب الخوض فى تفاصيله ربما لاختفاء معالمة - كما ذهب بعض الباحثين - أو للتقليل من آلام ذكراه التى علفت بوجودان المصريين ، وساعدت على ذلك الرقابة التى فرضت على الصحافة والاجتماعات ابان الحرب العالمية الثانية اذ ذاك « (١٦) » .

والحادث فى حد ذاته تناولته أقلام ودراسات عديدة (١٧) وليس الحديث عنه مجاله هنا ، وانما سنناقش ما خص أمين عثمان منه ، أو دوره فيه ، وهو ما شكل السبب الثانى من أسباب اغتياله .

فأمين عثمان كان باعتباره ضابط الاتصال بين الطرفين الانجليز والسلطات المصرية فى ذلك الوقت ، تلك السلطات التى تمثلت فى هذا الحادث فى الملك وحزب الوفد برئيسه مصطفى النحاس ، مما أكداه السفير البريطانى آنذاك من « أن أمين عثمان لم يكن رسول الوفد فحسب الى السفارة البريطانية بل كان وسيطا ورسولا لمعظم الأحزاب الى هذه السفارة وذلك قبل ١٩٤٢ ثم تفرغ بعد ذلك ليكون وسيط الوفد وحده » (١٨) .

هذا الاتصال الذى حمل فى طياته معنى أن أمين عثمان كان على علم بما جرى ، وأوصله الى النحاس ، وبذلك اتهم الأخير بأنه كان يعلم به ، وبذلك يصبح متهما بالمشاركة فيما نال مصر من جراء ما حدث ، من أجل هذا نجد أن النحاس ينفى عن نفسه حدوث أى اتصال بينه وبين الانجليز فى بداية الأحداث وأن الأحداث فاجأته وهو فى الصعيد فى رحلة خاصة هو وأسرتة ، وأن الاتصال كان من القصر يستدعيه

(١٦) محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ واثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٧٥ .

(١٧) أهمها رسالة د. محمد صابر عرب « حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية » ، القاهرة ١٩٨٥ .

(١٨) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ١٩٣ ،

للحضور الى القاهرة عندما استقال حسين سرى ، وكانت الحالة مضطربة والمظاهرات تجتاح الشوارع (١٩) .

وقد أوضح الدكتور هيكل فى مذكراته شكه فى أكثر من موضع فى هذا ، فهو عندما يصف جو الاجتماع الاول فى ٤ فبراير ، يذكر انه حين انبرى النحاس ليقول انه لم يدن يعلم بالانذار ، وانه يحتج على زج اسمه فيه ، علت الابتسامة وجوه الحاضرين ، كذلك من المعروف ان الملك حين اجتمع بالسفير فى ليلة ٤ فبراير كانت الدبابات تحاصر القصر ، ونظر الملك الى أحمد حسنين قائلا « يبدو أن النحاس كان واثقا من الأرض التى يقف عليها » (٢٠) .

ويصل هيكل الى شك قريب من اليقين عندما أشار الى دور أمين عثمان ، فذكر أنه كان فى استقبال النحاس فى محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صباح يوم ٣ فبراير ١٩٤٢ ، وقبل مقابلته للملك للتشاور فى الموقف الذى نشأ عن استقالة سرى ويتساءل هيكل عما اذا كان أمين عثمان قد أبلغ النحاس رسالة من السفير ، هى التى دفعت النحاس للتشدد ورفض فكرة الوزارة القومية ، كما أبدى شكه أيضا فى أن يكون النحاس قد علم بخطة السفارة وهو فى الأقصر (٢١) .

وازاء هذه الشكوك والتكهنات تضاربت الأقوال وظهرت الاتهامات ، حتى بين رجال الوفد نفسه من أن أمين عثمان ربما أجرى بعض الاتصالات ، من أجل هذا خرجت صحيفة الكتلة وهى لسان حال حزب الكتلة الوفدية ومكرم عبيد باتهام مصطفى النحاس بالاشتراك فى تدبير الحادث نتيجة اتصالات أمين عثمان به من قبل تليفونيا وهو فى

(١٩) المحاكمة الكبرى شهادة مصطفى النحاس ، ص ٤٣ .

(٢٠) الأهرام : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ للدكتور محمد أنيس ١٠ فبراير ١٩٦٧ .

(٢١) محمد فريد حشيش ، المرجع السابق .

الصعيد (٢٢) لكننا نستطيع أن نستنتج انه ليس ثمة قرينة واضحة حول صحة هذه التكهّنات .

ويظهر هذا التضارب أيضا في شهادة علي ماهر في قضية اغتيال أمين عثمان « ان هذا التدبير لم يكن من الانجليز وحدهم بل لابد ان بعض المصريين قد اشتركوا فيه ، كما انه لا يمكن ان يكون النحاس وحده هو المسئول بل يرى ان امين عثمان هو المسئول الأول (٢٣) » .

ويؤكد محمد التابعي في مقال له في اخر ساعة دور أمين عثمان فيقول « هناك حقيقة واحدة هي انه لا مصطفى النحاس ولا مكرم عبيد ولا أى عضو من اعضاء الوفد أيا كان فهناك رجل واحد لم يثن من اعضاء الوفد هو الذى كان على علم بحوادث ذلك اليوم هو امين عثمان ، فقد كان النحاس يومها في الصعيد . . . وطلب منه ان يعود سريعا الى القاهرة » وأشار في مقاله الى تفصيل الاتصال التليفونى الذى كان بين أمين عثمان والنحاس ، الذى اكد له فيه أنه سيشكل الوزارة ، وكان ذلك يوم ٣ فبراير ، وأن كل طلباته ستجاب ، ويندهش التابعي ويقول « فكيف عرف أمين عثمان ان النحاس هو الذى سيشكل الوزارة وأن جميع طلباته سوف تجاب !! (٢٤) » .

تلك كانت محاولات استجلاء الحقيقة فى سنوات لم تكن بعيدة عن الحادث ، والآن وقد ظهرت الوثائق البريطانية التى ألقت أضواء جديدة على هذه المواقف ، نحصر منها ما خص أمين عثمان وحده .

فقد كشفت الوثائق البريطانية أن النحاس كان يعلم

(٢٢) الكنة ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ « خطاب هام من الدكتور زكى ميخائيل وكيل مجلس الشيوخ » .

(٢٣) شهادة علي ماهر جلسة ١٣ يناير ١٩٤٨ على لسان حمادة الناحل المحامى ، ص ٤٣٧ المحاكمة الكبرى .

(٢٤) آخر ساعة : محمد التابعي : مقال ٤ فبراير وأمين عثمان العدد ٥٣٩ ٤ فبراير ١٩٤٥ .

بوجهة النظر البريطانية لتأليف وزارة قومية ، وذلك في يوم ٣ فبراير ، عندما حمل السفير السير مايلز لامبسون أمين عثمان رسالة اليه ينصحه فيها بأن يبدى استعداد له لبذل قصارى جهده لتأليف وزارة قومية ، فهذه ستعزز مركزه لدى الرأي العام والانجليز ، وأنها برئاسته تعتبر فكرة مثالية على ألا يشترط اجراء انتخابات . الخ (٢٥) .

ونلاحظ أن استهلال الوثيقة كالاتى :

« طلب أمين عثمان بشكل ملح جدا أن يقابلنى هذا الصباح ، وكنت قد تجنبت - عن عمد - مقابله خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، لأمنع أى أساس لشائعات التآمر مع السفارة ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما ، وقد أصبح الآن من جديد ذا قيمة خاصة بوصفه موضع ثقة النحاس » .

وكانت نهاية البرقية « أبلغنى أمين عثمان أن النحاس قد عقد العزم تماما فى حالة توليه السلطة على تطهير القصر ، ولا يسمح بعيب آخر من جانب الملك » (٢٦) .

ويظهر من هذه البرقية أولا : أن أمين عثمان كان متلهفا على مقابلة السفير بعد قطيعة متعمدة لمنع أية شائعات تآمر ، وكأنه يشير من طرف خفى الى جو من التآمر .

وعندما أصبح الموقف مناسبا ، وأن أمين عثمان استعاد مصداقيته لدى النحاس بدأت الاتصالات ، ثانيا : ان اتصالات ما تمت بين أمين والنحاس ظهر منها عزم الأخير على اجراء عملية تطهير فى القصر .

وقد ظلت المباحثات قائمة بين السفير والنحاس من خلال أمين عثمان فتقول البرقية التالية « عاد أمين عثمان من

(٢٥) عبد العظيم رمضان د : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج ٢ ،

ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢٦) الامرام ١٨ مايو ١٩٧٣ برقية ٤٦١ الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير

١٩٤٢ .

زيارته للنحاس ومعه الرسالة التالية : ان النحاس سيرفض في مقابلة الملك تأليف وزارة ائتلافية - وقد كان من قبل محبذا لتشكيل وزارة محايدة ، ولكنه يقف الآن ضد ذلك بسبب مرض أحمد ماهر . . . أما بالنسبة للعمل معنا بكل جوارحه فقد فعل ذلك دائما من قبل وسيفعله دائما . . . واذا كان حسين سرى ذا فائدة بالنسبة لنا في هذا الشأن فان النحاس باشا يشعر بأنه سيكون متعاوننا أكثر من ذلك بعشر مرات » .

سألني أمين عثمان عما اذا كنت أرغب في الاصرار على قيام وزارة ائتلافية - وكبديل - تأليف مجلس استشاري يضم عناصر من سائر الأحزاب فأجبتته بأن هذه مسألة لا بد للنحاس نفسه أن يحكم فيها . .

وردا على سؤال أمين عثمان فقد كررت اننى سأؤيد النحاس في هذا الشأن وأساعده حتى النهاية (٢٧) .

ويظهر من روح هذه البرقية ارتياح السفير لموقف النحاس واستعداده لتعزيد موقفه ومساعدته ، وعلى هذا كان رفض النحاس - بشكل واثق - فى اجتماع بعد ظهر يوم ٣ فبراير والذي دعا اليه الملك - تأليف وزارة قومية واصراره على تأليف وزارة وفدية الى آخر ما حدث (٢٨) وهو ما سبق أن تشكك فيه د . هيكل .

وقام أمين عثمان بنقل نتيجة المحادثات الى السفير البريطاني فأخطر رئيس الديوان فى المساء بتبليغ الملك لاستدعاء النحاس فورا ، وتكليفه بتشكيل الوزارة ، وانتهت صيغة الاستدعاء بعبارة «نحن فى حالة حرب، وسنعمل ما فيه

(٢٧) الامرام المرجع نفسه برقية ٤٦٣ ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٨) يرجع الى تفصيل ما حدث الى د . عبد العظيم رمضان مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

د . لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣١٧ حيث انه ليس موضوعنا .

مصلحتنا ، وهى كلمة واحدة ، يستدعى الملك النحاس باشا
ويكلفه بتأليف الوزارة ، والا فستصرف » .

ثم تلاه بالانذار الشهير للملك من خلال احمد حسنين
« ان لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء ان النحاس قد دعى
لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه
ما حدث » (٢٩) .

وقد ترتب على هذا دعوة الملك لاجتماع ضم رؤساء
الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ، واعضاء هيئة
المفاوضة فى معاهدة ١٩٢٦ وغيرهم وناقشوا الانذار ، وهل
يعتبر قبول النحاس لتشكيل وزارة قوميه أفضل ام لا ،
ورفض النحاس ذلك ، وأصر على طلبه وهو تشكيل وزارة
وفدية ووافق الملك ، الا أنه أحس بخطورة موقفه التى نفلها
الدكتور النقيب الى أمين عثمان لينقلها الأخير الى السفير
البريطانى لتظهر فى الوثيقة التالية :

« اتصل بى أمين عثمان للتو وابلغنى ان الدكتور النقيب
موفد القصر قد قابل النحاس باشا فى الثانية مساء وابلغه
أن الملك يحزم أمتعته بغية مغادرة البلاد ، وأن الملك أرسل
فى استدعاء النحاس فى الثالثة والنصف بعد الظهر مع سائر
الزعماء ، وانه سيبلغهم بأن البريطانيين قد وجهوا اليه
انذارا باستدعاء النحاس فى موعد أقصاه السادسة مساء
وبأن يطلب اليه تشكيل وزارة ، وان الملك يعتبر ذلك تدخلا
غير مسموح به ، وأنه سيتترك لهم تقدير الموقف » (٣٠) .

ويظهر من نص ما أبلغ به أمين عثمان السفير أنه لم يكن
فقط ضابط اتصال لتعسر الاتصال المباشر بين الطرفين ،
وانما كان حريصا على نقل الموقف بالتفصيل وأثره على الملك
وأسماء من نقلوا اليه المعلومات !!

(٢٩) د. لطيفة سالم : المرجع نفسه ، ص ٣١٨ .

(٣٠) الامرام ٢٥ مايو ١٩٧٣ الملف السرى وثيقة ٤٨٣ .

وكانت اخر مواقف أمين عثمان في هذا الحادث ، هو انه بعد أن حاصر الانجليز قصر عابدين بدباباتهم تهديدا بخلع الملك ان لزم الأمر ، لان لامبسون كان قد فقد الأمل في تكليف الملك للنحاس بتأليف الوزارة ومحاولته المقاومة ، أن سأل - هو ووزير الحرب : أمين عثمان عما اذا كان النحاس سوف يقبل تأليف الوزارة بعد عزل الملك « فأكد أمين بأغلق الايمان بأن النحاس سيفعل ذلك » (٣١) .

وكان الضغط على الملك قد وصل مداه لدرجة ان النحاس قرر في شهادته أمام المحكمة في هذه القضية « ان جلالة الملك قال لي لازم تقبل وتؤلفها الليلة وتذهب للسفير . . . وقال أحمد ماهر ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز قلت اخرس أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة » .

وبعد أن شكل الوزارة ذهب الى السفير محتجا على هذه الأعمال فاسترضاه السفير وسحب الانذار (٣٢) .

وقد قيم ابراهيم فرج الموقف العام بأن الفريقين قبلا تأليف وزارة قومية يكون رئيسها النحاس ، وهذا الأمر في حد ذاته تنفيذا للانذار البريطاني بمعنى أنه لم يكن لديهم مانع من أن يكونوا وزراء برئاسة النحاس في ظل تلك الظروف .

ولسنا هنا في مجال تفصيل حادث ٤ فبراير ككل وانما اظهر دور أمين عثمان - موضوع الدراسة - والذي انتهى عند الحد الذي أشرنا اليه .

وأراد النحاس أن يكافئه عن هذا الجهد فعرض عليه منصبا وزاريا ، ولكن أمين عثمان بعد أن استشار السفير البريطاني فضل منصب السكرتير العام لرياسة مجلس

(٣١) الأهرام ٢٥ مايو ١٩٧٣ الملف السري يرقية ٤٨٧ .

(٣٢) شهادة مصطفى النحاس ، ص ٤٦ من المحاكمة الكبرى .

الوزراء ليكون أكثر نفوذاً ويحقق أكبر فائدة بوصفه «الظل المباشر لرئيس الوزراء» (٣٣) .

وبعد عشرة أيام استصدر النحاس مرسوماً بتعيينه رئيساً لديوان المحاسبة بدرجة وزير ، ولم يكن قانون إنشاء هذا الديوان قد صدر بعد ، فلم يقدم إلى البرلمان إلا في ١٣ مايو ١٩٤٣ .

ثم في التعديل الوزاري الذي تم في ٢ يونيو ١٩٤٣ عين أمين عثمان وزيراً للمالية وهو المنصب الذي يلي في الأهمية منصب رئيس الوزراء (٣٤) .

هكذا كان دور أمين عثمان بين الانجليز والمصريين عرضناه قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وأثناء الحادث ، الذي وصل فيه إلى أقصى قدر من السلطة وهو تعيينه وزيراً للمالية أثناء وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) والذي اعتبر في نظر الانجليز ضمن الكفاءات اللازمة ولارضاء الجاليات الأجنبية باعتبار أن من سبقه في المنصب وهو كامل صدقي ، ناقص الكفاءة - على حد تعبير السفير البريطاني آنذاك (٣٥) .

وان كان أنور السادات - أحد المتهمين في القضية - يقول « أنه لم يكن هذا هو السبب في ادانتنا لأمين عثمان » . فلم يكن له أثر يذكر في سياسة الوفد ، وعلى النحاس نفسه . . . ولكنه كان أكثر من صديق للانجليز ومسانداً لبقائهم في مصر بشكل لم يسبق له مثيل (٣٦) .

وهذا يشدنا إلى أنه كان هناك جانبان الأول يصف أمين عثمان بالميل إلى الانجليز أكثر من الميل إلى المصريين والجانب

(٣٣) مرافعة إبراهيم لرج المحاكمة الكبرى ، ص ٢٣٧ .

(٣٤) حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة

١٩٨٢ ، ص ١٢٥ والنظارات والوزارات المصرية ، ص ٤١٨ .

(٣٥) يونان لبيب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ،

ص ٤٥٣ .

(٣٦) أنور السادات البحث عن الذات ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧٢ .

الآخر يصفه باستغلال معرفته بالانجليز « وعلاقته الطيبة بهم » لصالح المصريين ، مقدرا المناخ العام الذي كانت تعيشه مصر في تلك الفترة ، وانه لم يكن وحده الذي كان يلتزم هذا الأسلوب ، وان النحاس احسن استغلال هذه الشخصيه حتى لا ينقطع الخيط بين الدولة المحتله للبلاد وصاحب السلطة فيها وبين السلطات المصرية .

ويستند الجانب الاول الى سلوك امين عثمان نفسه بالنسبة للانجليز وتصريحاته لهم عن المصريين ، ووصف الانجليز له بانه موال لهم Pro-British كما سبق ان اشرنا ابتداء من تصريحه بان العلاقة بين مصر وانجلترا يجب ان تكون زواجا خاتوليديا لا انفصام فيه ، بصرف النظر عن استحسان النحاس لهذا التعبير ، وبذلك كان يسير دائما تحت العلم البريطاني اكثر من العلم المصري ، ويتواجد في اماكن الانجليز وبين دهاليز السلطات البريطانية اكثر من تواجده بين المصريين ، بل كان لا يقبل التعيين في عمل قبل ان يستشير السفير البريطاني ، ومن ثم وصف بانه تحت رعاية السفارة البريطانية في القاهرة ، وضابط الاتصال بين الانجليز والمصريين منذ مفاوضات عام ١٩٣٦ لدرجة ان وصفه لورد ويلسون بانه « المفاوض المصري لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات » (٣٧) وهو تعبير سبق ان اكده السفير البريطاني من قبل بانه « المفاوض المصري لصالح الانجليز » (٣٨) .

وقد ثبت هذا من حادثة تواجده في وزارة الخارجية البريطانية - والتي اشرنا اليها من قبل - عندما قابله حسين سرى ثدى اجراء المفاوضات بشأن الثكنات ، ثم تصريحه للانجليز بأن النحاس يساوم كثيرا على الطلبات ، ونصحهم بطلب أكثر مما ينبغي .

(٣٧) محمد صابر عرب : حادث ٤ فبراير ص ١٨١ .

(٣٨) المرجع نفسه ، ص ١٤٨ .

ثم ما وصف به المصريين من انهم شعب جاهل محتل . .
لا يرى أبعد من طلمبة المياه في قريته - كما سبق وأشرنا ،
ولو أن هذا الوصف ورد في وثيقة تحوى حديث السفير ولم
يكن أى ممن قيموه قد اطلع عليه ، أو قد يكون من عنديات
السفير !!

أما الجانب الذى دافع عنه فقد ظهر فى دفاع الأستاذ
محمد سليمان غنام المحامى عندما قال « ولعل ما أوجب القيل
والقال عن الاتصال بالانجليز يرجع الى وجود أمين عثمان
بالقرب من النحاس ، اذ ظن أنه هو صاحب الاتصالات ،
وأستطيع - كمنصف لأمين عثمان - ألا أرميه بعدم الوطنية ،
وانما كان يرغب لبلاده الخير ، ولكن عن طريق التفاهم مع
السلطات البريطانية ، وما كان ذلك من عيب » (٣٩) .

ثم يدلى عبد اللطيف محمود المحامى فى القضية « وهل
حقيقة كان أمين عثمان يدا انجليزية أم انه كان مصرياً
صميماً ووطنياً ، قدر - عن عقيدة - خطأ فيها أم أصاب -
أن أنجع الطرق لخدمة قضية البلاد أن يأخذ القوى المتحكم
عن طريق الملاينة والاقناع والتفاهم ليكسب لمصر ما لم
تستطع أن تأخذه قدرة واقتداراً . »

وتسأل هل كان أمين عثمان هو المصرى الوحيد بين
المصريين - وزراء وغير وزراء - الذى قام رأيه على حسن
التفاهم مع الانجليز ، وعلى الاتصال بالانجليز وعلى مصادقة
الانجليز أملاً فى الوصول الى حل تستقر عنده الأمور ؟
استعرضوا معى كل الوزراء الذين حكموا مصر فى هذه
الفترة ثم قولوا لى اسما واحدا لم يصانع الانجليز ، ولم يجمال
الانجليز ، أو رفض الحكم مع وجود الانجليز ؟! (٤٠) .

(٣٩) محمد فريد حشيش حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير ١٩٧٠ ،
ص ٢٠١ - ٢٠٣ ومرافعة الأستاذ سليمان غنام فى القضية .
(٤٠) المحاكمة الكبرى ، ص ٢٢٧ .

ثم هذه وجهة نظر ابراهيم فرج المحامى فى القضية
يصف فيها شجاعة أمين عثمان بجهره بعلاقته بالانجليز « ان
أمين باشا لم ينكر ميله للانجليز بل كان يجهر به فى كل
مناسبة وعلى رؤوس الاشهاد ، فهو لم يفش أحدا فى طبيعته ،
ولم يخف عن أمته حقيقة عقيدته ، شأن غيره ممن يجهرون
بعدوانهم للانجليز فى العلن ويصانعونهم فى الخفاء وليس
يضير شخصا أن يرى الغير فى توثيق العلاقات بين مصر وتلك
الدولة وأنه يمكن لمصر أن تنال منها بالسياسة ما لم تنله
بالشدة » (٤١) .

وازاء هذين الجانبين كانت هناك أصوات بين بين ، ربما
قدرت الظروف التى عاش فى ظلها هذا الرجل فنجد حسين
سرى عندما سئل فى المحكمة : هل يمكن أن تبين لنا مسلك
أمين عثمان بصفته وطنيا مصرية فى سنتى ١٩٤١، ١٩٤٢ .

فأجاب : اتردد فى الرد على هذا السؤال ، ولكنى أميل
الى القول بأنى ماكنتش مرتاح كثير لأعمال أمين عثمان فى
هذا الصدد ، وهذا الوقت بالذات (٤٢) .

وفى الحقيقة يجب ألا نفصل — رغم ما قيل عن سلبيات —
هذا الرجل عن المناخ العام للسياسة المصرية الذى لعب أمين
دوره فى ظله ، فمصر كانت محتلة من دولة قوية كانت فى
تلك الفترة تمر بمرحلة حرجة ضد قوات المحور التى اقتربت
من مصر فى الصحراء الغربية ، وأصبح عليها أن تضرب بيد
من حديد وبسرعة كل مقاومة مصرية ، فلمل أسلوب من
وجدوا فى أمين عثمان الشخصية القريبة جدا من هذه القوة
والتي يمكن أن تكون عنصرا مخففا للصدمات، وهذا ما يظهر
من اختيار النحاس له ومن قول الاميرال ويكلي عندما علم
بوفاته « كانت مأساة حقيقية ومفجعة لا بالنسبة لمن عرفوا
أمينا فحسب بل بالنسبة لبلدنا ، وتنتابنى رعدة حين أتصور

(٤١) المحاكمة الكبرى ٢٣٥ .

(٤٢) المحاكمة الكبرى ، ص ١٧٠ .

المشاكل التي تنتظرنا في الأيام المقبلة . . فيما يتعلق
بالمعاهدة . . وليس لدينا أمين يلعب دور القرملة ومخفف
الصدمات بيننا وبين الوفد « (٤٣) » .

ونقول أيضا انه في ظل المناخ السياسي العام - كما
قلنا - كان هناك من قاوموا الانجليز وكان الانجليز
لا يرتاحون اليهم أمثال علي ماهر ، وكان هناك أيضا من
عرفوا بميولهم الانجليزية أمثال حسن صبري الذي رأس
الوزارة ١٩٤٠ بعد أن أجرى اتصالا بالسفير البريطاني
وكانت بينهما مودة ، ولم يؤلف وزارته الا بعد أن اطمأن من
فاحيته (٤٤) .

أما بالنسبة لدور أمين عثمان في حادث ٢ فبراير
١٩٤٢ ، فرغم كل ما قيل عنه فان هناك ملاحظات تؤخذ في
الاعتبار لدى الحكم عليه .

أولا : ان هذا العمل كان موجها من مفتصب لمفتصب
آخر ، وصراع بين استعمار أجنبي واستعمار محلي ، والآخر
هو الملك فاروق - بماضيه عام ١٩٣٧ - والذي كان آنذاك
يريد الضغط على الوفد ممثلا الأغلبية مقابل مناصرته
(الملك) لدول المحور ، وهو الاتجاه الذي أحسه فيه الانجليز ،
ولذلك كان الانذار موجها ضده في الحقيقة ، وان التحرك
العسكري حول القصر لم يكن لفرض حكومة جديدة وانما
كان لخلع الملك (٤٥) .

ولم تكن فكرة خلع فاروق وليدة وقتها ، وانما
فكر فيها الانجليز في عام ١٩٣٧ أثناء الأزمة الدستورية ،

(٤٣) محسن محمد : سنة من عمر مصر ، ص ١٨٩ .

(٤٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) للرجع السابق ، ص ص ٤١ ، ٤٢ ، .
دكتور عبد المنعم الجيمى : اغتيال أمين عثمان ودلالاته - المجلة التاريخية ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

(٤٥) عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ج ٢ ،
ص ، ص ٢٠٧ ، ٢١٣ .

وكان أمين عثمان ضالما فيها كذلك وكان مدافعا عن موقف الوفد فى نفس الوقت (٤٦) .

ثانيا : ان الانذار لم يكن عدوانا على حرية الشعب بقدر ما كان عدوانا على حرية القصر واراדתه .

ثالثا : ان النحاس أعلن « أنه لا يعبأ بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا ؟ وانه ملتزم فقط ، ومتمسك بالتزامه ، ومهمته بسيطة للغاية ، وهى الدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية .

رابعا : ان أمين عثمان لم يكن وحده الذى كان يعلم بما سيفعله الانجليز فى هذا الحادث ، وانما كان أحمد حسنين والملك أيضا كانا يعلمان بذلك مسبقا (٤٧) .

وبهذا يمكن القول - وهذه وجهة نظر - أن دور أمين عثمان فى السعى لأن يقبل النحاس الوزارة قد فوت الفرصة على أى اجراء بريطانى من شأنه التمدى على السلطة المصرية أكثر .

فقد كانت نهاية حدود الارغام هو الانذار الانجليزى الذى رفضه الزعماء ورفضه الملك ، وجاءت الوزارة ليس على أسنة الرماح الانجليزية ، وانما كانت الرماح الانجليزية موجهة أصلا الى الملك وخاب أثرها (٤٨) .

ان أمين عثمان كانت له شخصية فيها شىء من الغموض، ترى لأكثر من منظر فى ظل ظروف تتغير من منظور لآخر .

فكان من أشد المعجيين بالانجليز ، ومن ثم كانت تصرفاته تجاههم من هذا المنطلق ، حتى كان يسره ، على أساس أنهم قوم استطاعوا أن يخضعوا العالم لسيطرتهم فكان مبهورا .

(٤٦) عن تفاصيل هذا يرجع الى المرجع السابق نفسه ، ج ١ ، ص - ص ١٥٥ - ١٥٧ .

(٤٧) نفسه ، ج ٢ ، ص ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٩ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ ، ٢١٦ .

وليس هناك شك في أنه كان قديرا على القيام بدور
الفرملة ، لرأب ما كان يظهر من صدوع بين الانجليز والوفد
أحيانا ، كما كان مدفوعا بالطموح ، وبذلك استطاع أن
يصعد السلم قفزا الى آخر درجاته رغم ما وصف به (٤٩) .

وأن سياسته لم تؤسس على المغالاة في المطالب والأطماع
الوطنية ، بل قد يوصف بالاعتدال في السياسة ، فحاول
التوفيق بين حقوق مصر في الاستقلال وبين مركز انجلترا
في الشرق الأوسط ، مما أوقعه في خلاف سياسى مع كثير من
الزعماء السياسيين في عصره ، لذا اتهم بالخيانة .

فلقد أدت سياسته أحيانا الى التوفيق بين السياسة المصرية
والانجليز الأمر الذى مهد لنجاح مفاوضات معاهدة ١٩٣٦
وكانت أقصى ما كانت تسمح به انجلترا للمصريين حينئذ ،
ووافق عليها معظم الأحزاب آنذاك ، وإن لم تكن معبرة عن
كل آمال المصريين في ذلك الوقت .

ولقد قال فيه أنور حبيب وكيل النيابة في هذه القضية
« ان أمين باشا عثمان ، مهما اختلفت النظرة اليه ، ومهما
تباينت الآراء فيه ، لم يكن رجلا عاديا ، أو هملا من العامة ،
بل كان رحمه الله - من أصحاب الراى ، له عقيدته التى يؤمن
بها ، وله مذهبه الذى يسير عليه ، وله نهجه الخاص الذى
اتبعه والتزمه ، لانه اعتقد - ان خطأ وان صوابا - ان فى
التزامه خير لمصر وبركة ، وأنه وحده هو الطريق السوى الذى
ينتهى الى تحقيق مجد مصر وعزتها ، وقد يكون أمين باشا
محقا وقد يكون مخطئا ، ليس هذا محل بحثى ، ولكن الذى
يعنينى هو تقرير الحقيقة التى لا يجب أن يختلف عليها
اثنان ، وهى أن لكل انسان أن ينتهج لنفسه من الطرق
ما يراه ملائما له ، وما يقتنع به أنه موصل الى خير خاص أو
عام طالما أن ذلك لا يتعارض مع قانون أو نظام » (٥٠) .

(٤٩) المصرى ١٦ يناير ١٩٤٦ « قتلة الديمقراطية » .

(٥٠) المحاسبة الكبرى ، ص ١٦٣ .

● القسم الثانى

الحادث

الفصل الأول :

وصف الحادث وأصداؤه

وصف الحادث

بدأ التفكير فى تنفيذ اغتيال أمين عثمان ، بانضمام عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب الى « رابطة النهضة » (١) ، التى كان يرأسها أمين عثمان ، وكان الغرض من انضمامهما اليها هو رصد تحركات الفريسة ، وتزويد أفراد الجمعية السرية بكافة المعلومات التى تتوافر عنه (٢) .

وفى مساء يوم السبت الخامس من شهر يناير ١٩٤٦ ذهب عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب فى الساعة السادسة والنصف الى نادى رابطة النهضة وظلا فيه (وذلك حسب الرواية التى نشرتها جريدة البلاغ) بينما انتظر حسين توفيق ومحمود مراد أمام باب الرابطة فى انتظار قدوم سيارة أمين عثمان ، وكان المتفق عليه بين أفراد الجمعية ان محمد أحمد الجوهري عند رؤيته للسيارة يعطى حسين توفيق ومحمود مراد اشارة ببطارية لاطلاق الرصاص .

وعند وصول السيارة دخل أمين عثمان « العمارة » وكان المصعد الكهربائى معطلا ، فصعد درجات السلم ، وما أن تخطى الدرجة الثالثة حتى لاحظ وجود شخص عارى الرأس يتتبعه ويناديه باسمه ، فلم يكذب يلتفت نحوه حتى أطلق عليه ثلاث طلقات نارية فاضطر الى الجلوس على السلم

(١) كان اجتماع الاعضاء يتم يومى السبت والثلاثاء ، الامرام ٢ ديسمبر ١٩٤٧ .

(٢) جريدة البلاغ ٧ مارس ١٩٤٦ وسبق الحديث عن تنظيم هذه الجماعة فى فصل

التنظيمات السرية (جماعة حسين توفيق) .

واستغاث (٣) ، وخرج الجاني من باب العمارة ، فارا في شارع عدلى الى الجهة الشرقية ثم الى ميدان ابراهيم باشا فشارع الملكة فريدة وهو يطلق النار من مسدسين - كان يحملهما - على الجماهير التى كانت مهرولة تتعقبه ، حتى أفرغ ما فيهما من الرصاص ، ثم ألقى نحو من كانوا يتعقبونه قنبلة يدوية (٤) ، انفجرت فى منطقة باول شارع الملكة فريدة ، فتوقفوا عن تعقبه ، وتمكن من الفرار من شارع البندق واختفى بين المارة (٥) .

وقد حمل أمين عثمان بعد اصابته الى مكتب الأستاذين زكى عريبي وميخائيل غالى المحامين ، الموجود فى الدور الأول من نفس العمارة لاجراء الاسعافات اللازمة ، ثم نقل بعد ذلك الى مستشفى مورو لاستكمال اسعافه .

وعند وصوله المستشفى طلب ابلاغ النحاس باشا بالحادث ، فحضر مسرعا الى المستشفى ، كما حضر فؤاد سراج الدين ، وكبار رجال الوفد ، وغيرهم من مختلف الهيئات ، كما أوفد السفير البريطانى (لورد كيلرن) ياوره الخاص للاستفسار عن صحته ، بل اتصل بالمستشفى عدة مرات للاستفسار (٦) .

وقد بذل الدكتور عبد الوهاب مورو محاولات كثيرة لانقاذه ، ولكن دون جدوى ، وكان ضمن فريق الأطباء الذى

(٣) المرجع نفسه ، وملف القضية (الحكم ، ص ١٦) .

(٤) الأهرام ٦ يناير ١٩٤٦ ، أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ٧٢ .

(٥) قام الأستاذ محمد كامل القاويش وكيل النيابة وبصحبة الدكتور محمد تولى الطيب الشرعى بمعاينة مكان الانفجار ، وتبين ان القنبلة انفجرت فى حجرة تلى سور الأوبرا من الداخل بنحو ٦٠ سم ، وتركت شظاياها آثارا فى شجيرة مجاورة للحفرة ، وفى صندوق خشبى كغطاء لعداد المياه على مسافة نحو متر من الحفرة ، كما تركت آثارا فى الأوبرا وفى أعمدة دار الأوبرا الخمسة الغربية ، وفى مواجهة البناء القبلى لدار الأوبرا ، وأحدثت كسرا فى زجاج نافذتين فى الدور العلوى منها ، وقد اتضح ان هذه القنبلة يدوية الجليزية الصنعة ، وتسمى فى كل من الجيشين المصرى والانجليزى وتسمى (Mills hand grenade No 36 HEWDC).

وفد انفجرت القنبلة فى أرض طينية لينة مما كان سببا فى عدم حدوث اصابات جسيمة .

(ملف القضية : تقرير الطبيب الشرعى ص ٤٢) .

(٦) الأخبار ١٦ يناير ١٩٤٦ .

بذل هذه المحاولات مع الدكتور مورو : الاميرال (ويكلي)
والبريجادير (اليوت سميث) وهما من أكبر الجراحين
الانجليز ، وكذلك الدكتور (كانز) الألماني وكان جراحا
شهيرا في الاسكندرية تصادف وجوده في القاهرة كما أنه كان
صديقا قديما لأمين عثمان .

ولقد قضى نحبه في منتصف الليل (٧) ، ومثلت جثته
للتشريح بواسطة الطبيب الشرعى الذى أثبت في تقريره :
أنه بتشريح الجثة شوهد بها :

١ - جرح نارى ، فتحة دخول بالجهة اليسرى لأعلى
الظهر أسفل النتوء الشوكى للوح الأيسر ، دائرى الشكل ،
قطره نحو $\frac{1}{4}$ سم غير مصحوب بنمش أو اسوداد أو احتراق ،
ويقابله بالجهة اليسرى مباشرة جرح فتحة خروج المقذوف ،
دائرى الشكل قطره $\frac{3}{4}$ سم .

٢ - جرح نارى فتحة دخول بالجهة اليمنى للظهر على
مسافة نحو سنتيمتر من الخط فى المسافة الضلعية السابقة
تقريبا ، دائرى الشكل قطره نحو $\frac{1}{4}$ سم ، غير مصحوب بنمش
أو اسوداد أو احتراق ولم توجد له فتحة خروج .

٣ - جرح نارى ، فتحة دخول مقذوف ثالث يقع
بمنتصف البطن بالجهة اليسرى قطره $\frac{1}{4}$ سم ، غير مصحوب
بنمش أو اسوداد أو احتراق يقابله بجدار البطن بالجهة
اليسرى أسفل الأضلاع مباشرة فى خط الثدى الأيسر جرح
وجدت به رصاصة بارزة بقاعدتها .

كما شوهدت بالجاكتة والصدى والقميص التى كان
يرتديها المجنى عليه ثقب بالظهر مقابل فتحات الدخول
السابق ذكرها .

وتبين من الصفة التشريعية أن فروة الرأس خالية من
الاصابات ، وان الاصابة بالجهة اليسرى للظهر اخترقت

جسم المجنى عليه من الخلف للأمام ، وثقثت من أعلى الصدر أسفل منتصف الترقوة ، وأصابته الرئة محدثة نزيف داخل تجويف الصدر .

وان الإصابة الثانية التي بالجهة اليمنى من الظهر فى المسافة الضلعية السابقة اخترقت الجسم أيضا من الخلف الى الأمام وأحدثت نزيفا داخليا ، وسكنت بعضلات الصدر أسفل الترقوة اليمنى ، واستخرجت ، وأن إصابة البطن الأيسر اخترقت البطن من الخلف الى الأمام أيضا وأصابته الأمعاء الغلاظ والدقاق محدثة لنزيف البطن ، وسكنت تحت جلد البطن محدثة فيه جرحا سطحيا وهى التى استخرجت بمعرفة الدكتور مورو .

وجاء فى نتيجة التقرير : أن الاصابات النارية ناشئة من ثلاث أعيرة نارية ذات السرعة العالية ، أطلقت جميعها من الخلف للأمام ويميل من أسفل لأعلى ، ومن مسافة تزيد عن متر لخلوها من آثار قرب أو اطلاق ، وأن الوفاة ناشئة عن إصابة الرئة اليسرى والأمعاء الغليظة والدقيقة وما ترتب على ذلك من النزيف والصدمة العصبية ، وأن شكل المقذوفين المستخرجين من الجثة يشير الى أن السلاح المستعمل هو من عيار ٣٨ بوصة (٨) .

(٨) ملف القضية : تقرير الصفة التشريحية ، ص ٢٨ ، ٣٩ من الحكم .

من أصداء الحادث

كان لوقوع حادث اغتيال أمين عثمان صدهاء في عدد من المصادر تختلف حسب اعتبارها لشخصه .

فتناولته الصحافة المصرية بشكل استنكارى وخصوصا صحيفة الوفد (المصرى) وكذلك صحيفة الكتلة .

فهذه صحيفة « المصرى » تستهل عددها الصادر في اليوم التالى للحادث بمقال ورد فيه « أفزع الحادث القطر المصرى بأسره ، فقد ارتكبت الجريمة فى حى من أكبر أحياء القاهرة ، وفى ساعة يتدفق فيها سيل من الناس ، فقد هزت تلك الجريمة مشاعر الناس جميعا ، من يعرفونه ومن لا يعرفونه .

وقد جاءت تلك الجريمة مؤيدة لقول القائلين ، ان فى مصر عصابة اجرام سياسى غايتها الاعتداء ، كما جاءت قاطعة بأن عهدا مشئوما فى الاجرام السياسى بدأ فى مصر من جديد ضد المصريين » (٩) .

ونجد جريدة الكتلة تصف موكب الجنائز وما تخللته من هتافات معادية منظمة « وشبائم وقعة مرتبة » ضد الوزارة والوزراء وضد رئيس الوزراء ووزير المالية بالذات .

(٩) المصرى ٦ يناير ١٩٤٦ .

« وقد كان استغلال الجنازة رغم ما للموت من حرمة ورهبة وحلال سببا في انسحاب كثير من كبار المشيعين الذين أسفوا لاتخاذ الجنازة فرصة للتظاهر السياسى » (١٠) .

وجريدة الاجبشيان جازيت علقت على مدار فى الجنازة فذكرت « . . ان من سوء الحظ أن جنازة الأمس التى سار فيها كثيرون من ذوى الشخصيات البارزة قد قلبت الى مظاهرة سياسية ، فقد جرت العادة فى مصر كما فى غيرها على اظهار الاحترام للموتى » .

ثم تعود الكتلة فتعبر عن خطورة الموقف أثناء سير الجنازة وما شابهها من أحداث واحتكاكات بقولها « كان مما يشبه المعجزات أن يكون قد أمكن تفادى بعض الحوادث السيئة عندما أخذت بعض العناصر غير المسئولة تهتف ضد رجال الحكومة الحاضرة ، وان أمثال هذه المظاهرات السياسية على كل حال لا يمكن الا أن تزيد فى خطورة موقف دقيق بالفعل ، وتنتهى الى خطر الاغتيالات السياسية التى يندد الجميع بها بحق » (١١) .

وتلفت الكتلة - وهى خارجة على الوفد - النظر الى بعض هتافات بذاتها : « الى انه من بين الهتافات التى أثارت ثائرة بعض السائرين فى الجنازة « يحيا اللورد ولا وزير غير النحاس » (١٢) ولعل هذا كان تحديا من الوفديين ضد المعارضين أصحاب الاصبع فى الحادث مما أثار كثيرا من الأحداث المؤسفة .

ثم جعلت بعض الصحف المشايعة لليمين تناقش أسباب الحادث وتستنكره وتلقى باللائمة على ما اعتبرت يسارا متطرفا يستحق العقاب المبين وتشير على الحكومة بتعقب المجرمين وعناصر الاجرام » وعللت تسرب الأسلحة الى أيدي

(١٠) الكتلة ٨ يناير ١٩٤٦ .

(١١) الكتلة المرجع السابق .

(١٢) الكتلة ١٢ يناير ١٩٤٦ .

المتهمين بحالة الحرب التى كانت تعيشها البلاد «حتى أصبحت فى أيدي العابثين بالأمن والنظام ، وتسترسل التيمس المصرى فى تحليل الحادث وتحليل الموقف » بأن هذه الجرائم المنكرة تقع نتيجة الانحراف الذى نراه فى الخصومة الحزبية والمهاثرات السياسية وسب الزعماء مما يؤدى الى تسمم أفكار الصغار فيصبح الزعماء جميعا فى نظرهم شياطين، فيقيمون من أنفسهم قضاة يحكمون عليهم بالاعدام ، فاذا كان الزعماء السياسيون لا يعملون على قمع هذه الفتن من أجل قضية الوطن فليفعلوا ذلك من أجل أنفسهم (١٣) .

وعلى الصعيد الرسمى المصرى فقد نعى مجلس الشيوخ أمين عثمان بجلسة ٧ يناير ١٩٤٦ حيث قال سليمان السيد سليمان باشا رئيس المجلس « ان هذا المجلس يستنكر تلك الجريمة الوحشية الفظيعة ، وقد قامت هيئة المكتب بالاشتراك رسميا فى تشييع الجنازة نيابة عن المجلس » .

وانى باسم المجلس أعرب عن شديد الأسف على فقدته وسأرسل كتاب تعزية باسم المجلس الى الأسرة الكريمة» (١٤) ثم تكلم رئيس مجلس الوزراء فى نفس الجلسة فقال :

« ان الحكومة تشاطر هيئة المجلس الموقر ابداء شديد الأسف والأسى لاغتيال المغفور له أمين عثمان باشا عضو المجلس ووزير المالية السابق وانا نستنكر أشد الاستنكار وسائل العنف والاغتيال - فهى شديدة الخطر على البلاد وأنها ، ضارة بمصالحها وأهلها » .

كما رثاه صبرى أبو علم باشا بكلمة قصيرة ممثلا للمعارضة .

وهكذا لم نر تعرضا لمناقب يكون قد قدمها أو عمل

(١٣) التيمس المصرى . مقال « هذه الجرائم » الصادر فى ٣١ يناير ١٩٤٦ .

(١٤) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٧ يناير ١٩٤٦ .

وطنتي اشترك فيه وهذا يعكس قدر أمين عثمان في نظر
الكثيرين .

ومن ناحية أخرى نجد راديو لندن يذيع بيانات منها
« ان البوليس المصرى صرح بأن هذا الاعتقال قد يؤدى الى
وضع اليد على العصاة التى ارتكبت الحوادث السياسية
الأخيرة ، ومن بينها حوادث الاعتداءات على جنود القوات
البريطانية » (١٥) .

ونرى من هذا ان التركيز لم يكن على مقتل شخص أمين
عثمان باعتباره صديقا لهم ومات، وانما كان أيضا على مقتل
الجنود البريطانيين .

ثم نشرت جريدة التيمس اللندنية مقالا رثت فيه أمين
عثمان جاء فيه :

جاءت أخبار اغتيال « السير » أمين عثمان الحائز لوسام
الامبراطورية صدمة قاسية ليس فقط للذين عرفوه بل لكل
من يثق فى الصداقة المصرية الانجليزية وهى الغاية التى
وهب أمين عثمان حياته لخدمتها (١٦) .

كما أرسل أرتست بيفن وزير الخارجية البريطانية
برقية تعزية الى اللورد كيلرن السفير البريطانى فى القاهرة
يبلغه تعازيه ويكلفه بتقديم العزاء لأسرة أمين عثمان .

— كما تحدث البريجادير « جون كريستال » السكرتير
البريطانى للجنة تخليد ذكرى العلمين الى وكالة الأنباء العربية
فقال « ان هذا الحادث فجيعه لنا ، ومصاب أليم ، فقد كان
السير أمين عثمان من أعظم أصدقاء بريطانيا فى مصر ،
وتكون وفاته نكبة كبرى على مشروع العلمين (١٧) » .

— وقال اللورد مونسيون نائب رئيس مؤسسة (العلمين)

(١٥) الكتلة ٧ يناير ١٩٤٦ .

(١٦) لطفى عثمان — المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(١٧) المصري : الإغتيالات السياسية ١٠ يناير ١٩٤٦ :

« أشاطر جميع عارفى فضل هذا الرجل العظيم وأصدقائه الحزن والفجيرة عليه ، وقد خسرت مصر خادما شجاعا ، لا يعرف الخوف ومخلصا متفانيا فى خدمتها ، كما خسرت بريطانيا بموته صديقا عظيما ، فقد أسدى أمين عثمان خدمات جليلة لبلاده ولقضية الوحدة المصرية البريطانية (١٨) كما شهد الدكتور محمد حسين هكل أمام المحكمة انه سمع السفير البريطانى - أثناء الجنائزة - يقول له : أنه من العبث أن أصدقاء انجلترا يعتدى عليهم مثل هذا الاعتداء الفظيع (١٩) »

أما فى سوريا ولبنان فقد كانت تعليقاتهم لا تخرج عن أسلوب المجاملة من أسف وتقديم عزاء واستنكار للقتل وطلب الرحمة للفقيد (٢٠) »

(١٨) الأهرام : قضية الاغتيالات السياسية ٧ يناير ١٩٤٦ .
(١٩) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .
(٢٠) النشرة الشرقية - صحيفة مصر والشرق ١٩ يناير ١٩٤٦ .

الفصل الثانى :

اجراءات التحقيق

اجراءات تحقيق النيابة (١) :

انتقل لتحقيق الحادث الأستاذ « حسن أنور حبيب » وكيل النيابة حيث بدأ تحقيقه فى حوالى الساعة السابعة عقب الحادث مساء نفس اليوم ، وأثبت فى محضره تفصيل ما سبق سرده من وصف للحادث ، ووجد ان ممن تعقبوا الجانى منادى سيارات وأحد رجال البوليس ، فأمر بارسالهما الى قسم عابدين ، بينما انتقل هو الى مستشفى مورو لاستجواب المجنى عليه ، وهناك وافاه يحيى مسمود (بك) المحامى العام (الأفوكاتو العمومى) ، وعلمنا من الدكتور مورو أنه لا يمكن استجوابه لخطورة حالته ، وأن به ثلاث اصابات نارية : اثنتان بالرئتين وقد اخترقتاهما ، واستقرت احدهما تحت الأضلع ، ونفذت الأخرى فى المواجهة فى البطن من الناحية اليمنى ، وقد استقرت تحت الجلد وأمكن استخراجها ، وكانت رصاصة مخروطية الشكل مدببة الى حد ما طولها ٢ سم وقطر القاعدة نصف سنتيمتر .

كما سلم مأمور قسم عابدين طلبة عشر عليها فى مكان الحادث الى وكيل النيابة المحقق ويشبه المظروف الذى سلمه اليه الدكتور مورو بعد استخراجها من جسد المجنى عليه ، كما سلمه أيضا مسدسين أحدهما ماركة « انفلد » من الصلب الاسود له مقبض من الخشب البنى . . . تنبعث منه رائحة

(١) ملخص عن الحكم فى القضية وقد اعتمدنا عليه على أساس انه تلخيص صادق وقانوني لكل الوقائع .

البارود ، والمسدس الآخر له فوهتان قطر كل منهما نصف سنتيمتر ماركة « براوننج » وتنبعث منه رائحة البارود ، وشظايا من القنبلة التي انفجرت بجوار حديقة الأوبرا ، وقرر ضابط الحريق انها لقنبلة يدوية انجليزية الصنع وتستعمل فى كل من الجيشين المصرى والانجليزى وتسمى (Mills hand grenade)

كما أشرف على تحقيق وكيل النيابة عبد الرحمن الرافعى (بك) رئيس نيابة جنوب القاهرة (٢) ، بناء على تعليمات النائب العام ، واشترك فى اجراءات الضبط والاستجواب الاستاذ كامل القاويش وكيل النيابة .

وجعلت دوائر التحقيق تسأل شهود عيان الحادث ، وكان أبرزهم عبد العزيز الشافعى ، الذى قرر أنه حضر قبل الحادث بعشر دقائق ولاحظ وجود شخص بجوار شجرة أمام المبنى الذى كان مسرحا للحادث ، وانه سبق أن لاحظ وجوده ثلاث مرات وتبين انه ابن توفيق أحمد بك وكيل وزارة المواصلات ، وله ابن عم يدعى سامى توفيق كان زميلا للشاهد بالوزارة .

وبعرض الأمر على النائب العام أمر بضبط كل من حسين توفيق وسعيد توفيق ، وقام الأستاذ (محمد كامل القاويش) وكيل النيابة بتنفيذ أمر الضبط حيث عثر فى مسكنهما على مسدسين بساقية أحدهما مفكك ماركة انفلد وآخر بنفس الصورة والماركة ، كما ضبط فى غرفة حسين توفيق أحمد بعض الصحف منها « الاجبشيان جازيت » عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ وجريدة المصرى عدد ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ وبه عنوان « الأمة تهنىء الرئيس بالنجاة من الحادث ، وجريدة الكتلة الصادرة فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ وبها « وثيقة عثمانية لغوية » .

كما عثر في جيب ملابس حسين توفيق أيضا على ورقة
يأصيب عليها عبارات (هل قالت لأهلها س - أريد منك
صورة - البيانو - أريد أن أراكى لأنى سأذهب الى مهمة
خطيرة (Behind the Front line) وفى جيب سترته عثر
على مفكرة مدون فى خانة يوم السبت ٥ يناير (الساعة ٥
باعتبة م*م*م* غ) وفى خانة الاحد ٦ يناير (الساعة ٤
بالجيزة Reunes) *

أقوال شهود الحادث فى التحقيق والمحاكمة :

سئل الشهود الذين تعقبوا الجانى عقب هروبه وتصادف
وجودهم فى مكان الحادث أو على مقربة منه ، فشهد عبد المنعم
ابراهيم القبباني الموظف بالمخازن الأميرية فى التحقيق
والمحاكمة ، انه كان قادما من جهة ميدان الملكة فريدة حوالى
الساعة السادسة والرابع متجها الى ميدان الأوبرا ، وشاهد
القوم يجرون مستغيثين « حرامى حرامى » ثم سمع انفجارا
شديدا ، أصيب هو منه فى ذراعه ، وشاهد شخصا يجرى من
ميدان الأوبرا الى ميدان الملكة فريدة ، وكان عارى الرأس ،
ولم يتمكن من تباين ملامحه ، ثم علم أنه أنقى قنبلة عند
الأوبرا *

كما شهد جمال الدين عبد الشافى (مكوجى بمحل
جروبي) أنه كان عائدا من عمله فى نفس الوقت عندما رأى
جمهرة من الناس تتعقب شخصا ثم سمع صوت انفجار قنبلة
أصيب من جرائها فى ساقه اليمنى وسمع أن الشخص الهارب
هو الذى ألقاها *

كما شهد حسن محمود (قائد جناح بسلاح الطيران
الملكى) أنه أثناء سيره بشارع عدلى شاهد امين عثمان يدخل
مسرعا الى المبنى الذى وقع فيه الحادث ثم سمع طلقات سمع
بعدها صرخة استغاثة علم بعدها بالحادث وشاهد بعدها
شخصا يخرج مسرعا فى نفس الصورة التى شهد بها الشهود
السابقون *

وقد شهد عبدالعزيز الشافعي أحد أعضاء رابطة النهضة التي كان يرأسها أمين عثمان والذي إعتاد الحضور اليها كل سبت وثلاثاء ، وقد لفت نظره وقوف شاين لمدة ثلاثة أيام - سابقة على يوم الحادث - أمام المبنى الذي قتل فيه أمين عثمان ، أما يوم الحادث فقد حضر (الشاهد) وبعد وصوله الى النادي سمع صوت اطلاق أعيرة نارية فى مدخل المبنى ، فتوجه صوب الصوت فوجد أمين عثمان وقد أصابته هذه الأعيرة ، فجعل يصرخ ضاغطا بيديه على الجروح ليوقف النزيف ، وأضاف أنه تبين ان أحد هذين الشاينين ابن توفيق أحمد (بك) وكيل وزارة المواصلات ، لأنه سبق أن تعرف عليه منذ سنة سابقة على الحادث عن طريق ابن عمه سامى توفيق الذى كان موظفا بوزارة المواصلات ثم نقل الى هندسة الواپورات بالسكة الحديد وكان حسين يتردد كثيرا على ابن عمه فى عمله ، وأضاف انه لاحظ عليه أنه « عبيط » من مظهره وملبسه ، فأخبره ابن عمه ان هذا الذى يستهين به « شقى ويحرز قنابل ويتحرش بالانجليز » ووصفه يوم الحادث بشكل متطابق مع اوصاف بقية الشهود له .

وقد أيدته أحمد سامى توفيق ابن عم المتهم الأول فى شهادته .

عملية العرض القانونى :

رأت النيابة العامة أمام شهادة الشهود التى اتحدت حول وصف أشخاص المتهمين زيا وشكلا ، أن تقوم بعملية عرض قانونى عليهم حتى يمكنهم التعرف عليهم ، فطلب رئيس النيابة احضار المتهمين فى عربة خاصة من السجن فأحضروا وأودعوا فى غرفة خاصة بمكتب المحامى العام الذى نزل الى فناء المحكمة ليأمر بايداع حسين توفيق وأخيه سعيد غرفة خاصة بهما حتى يتم الاعداد لعملية العرض ، على ألا يتصل أحد بأى من المتهمين .

بدأ المحقق بإحضار ثمانية أشخاص متقاربين في الشكل والجسم مع المتهمين، وأوقفوهم مع المتهمين في شكل (طابور) وعرضوا على الشاهد حسين أحمد عبد السيد فلم يتعرف على أحد .

وبعرضهم على الشاهد حسن محمود أشار الى حسين توفيق قائلا أنه يشك في أن يكون هو المتهم .

ثم احضر الشاهد أبو بكر موسى وعرض المتهمين عليه فتعرف على حسين توفيق وجذبه الى الأمام من سترته جازما أنه هو الذى قارف الجريمة .

وبتكرار عملية العرض على الشاهد عبد العزيز الشافعى تعرف عليه فورا ولما سئل حسين توفيق عن معرفته به نفى ذلك فجعل الشاهد يسرد عليه مناسبات اللقاء به فى وزارة المواصلات .

وبعد ذلك أمر المحقق بالقاء القبض على حسين توفيق وأخيه سعيد توفيق اللذين كان وكيل النيابة القاويش قد قبض عليهما فى منزلهما فى الواحدة صباح ثانى يوم الحادث .

كما تقدم فى نفس الوقت أحمد عبد الرحمن (بك) مفتش ضبط القاهرة بتقرير يشير فيه أنه سبق ضبط حسين توفيق فى حوادث مقتل هينز فى الجناية رقم ١٧٥ سنة ١٩٤٥ حلوان قسم المعادى فى ليلة ٨ ديسمبر ١٩٤٤ ، كما قدم الاميرالاي جايلز (بك) تقريراً ضد حسين توفيق وعمر بليخ وأنور فايق جرجس وجول اسود نعيم وضبطهم وتفتيش منازلهم يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ وأنه حقق معهم وأخلى سبيلهم .

ثم أنه اتهم فى جناية الشروع فى قتل الأونباشى (يونج) فى الجناية رقم ١١٤٠ سنة ١٩٤٥ مصر الجديدة ، تم اتهامه فى جناية الشروع فى قتل العسكرى ميللر .

وبعد تسليم هذا التقرير ورد تقرير الطبيب بوفاة أمين عثمان - فاستمر التحقيق بسؤال الشهود « أرتو بازجيان والكونستابل محمد كامل مرسى الذى كان معينا لتنظيم المرور عند ملتقى شارعى عدلى و ابراهيم باشا ، الذى قرر انه رأى المارة مقبلين عليه بسرعة مستغيثين ، وشاهد شخصا بين تمثال ابراهيم باشا و «الفسقية» يطلق النار عليهم واستمر فى اطلاق النار فقام هو بتتبعه حتى وصل الى ميدان الملكة فريدة فألقى المسدس على الأرض واستمر فى الجرى فتناول هو المسدس ثم سمع انفجار قنبلة فتوقف عن تعقبه فتمكن من الافلات تجاه شارع البيدق ، ولم يتمكن من التعرف عليه »

استمرار اجراءات القبض والتحقيق :

استدعت النيابة والد المتهم حسين توفيق فقرر أن ابنه فى السنة الرابعة الثانوية وانه عقب حادث اغتيال أحمد ماهر (باشا) سمع ابنه حسين يهتف التضحية ، وضبط معه مسدسا غير صالح للاستعمال ، وعمل وجوده معه بالدفاع عن نفسه ضد اللصوص ، فنصحه بعدم حمل السلاح ، كما أن ابنه كان يظهر كراهيته للانجليز ، ويقول أن المتولين الحكم خدام لهم ، وقال بأن حالة ابنه الصحية والنفسية غير طبيعیه وانه (Abnormal) فهو مصاب بانفصائل شبكى فى عينيه وان تصرفاته غير عادية ، وأنه فى ليلة الحادث خرج حسين حوالى الساعة السادسة الا ربعا لزيارة خالته فى ضاحية منشية البكرى ، أما هو (أى الأب) فقصد نادى سليمان باشا حيث سمع بوقوع الحادث ، وعاد الى المنزل حوالى الساعة السادسة والثلاث وعلم من الخادمة أن ابنه حسين قد عاد قبل وصولهم بنصف ساعة ، ولما قص ما سمعه على مسامع ابنه حسين أثناء اجتماعهم على مائدة العشاء من انه سمع بالخبر من وكيل وزارة الداخلية وان المتهم أطلق رصاصتين على القاتل ، أضاف حسين انه سمع من أصدقائه ان الاعتداء كان بقنبلة »

وانه بعد قليل حضر الأستاذ القاريش وكيل النيابة
وقبض على المتهمين حسين وسعيد *

وقد شهدت الخادمة بأن حسين حضر حوالى الساعة
السابعة - بدء الاذاعة المسائية *

واستمرت النيابة فى استماع بقية شهود اثبات الحادث *
وقد عرض المتهم مرة أخرى عرضاً قانونياً على بقية
الشهود فتعرفوا عليه من بين الأشخاص الذين تخللوا
وجودهم *

وسئل حسين توفيق وقتها فرفض الاجابة بحجة أنه متعب
وسئل محمد ابراهيم كامل فأنكر ما نسب اليه وكذلك سعيد
توفيق الذى قرر أنه خرج وعاد وقت الحادث بصحبة والديه *

ولم يستمر حسين توفيق على رفضه الاجابة أكثر من يوم
واحد لجأ بعده وكيل النيابة الى الحيلة (٣) فأوعز الى الصحف
بالاشارة الى أن الحادث وقع لأسباب نسائية وهنا انفجر
حسين توفيق معترفاً ، وكان وكيل النيابة يعرف فيه حبه
للبطولة ، وكان اعترافه فى يوم ١٠ يناير ١٩٤٦ ، كما دل
على أفراد الجماعة الذين اشتركوا معه ومخزن أسلحتهم فى
جبل المقطم *

وبدأت عمليات القبض على من وردت أسماؤهم فى
اعترافاته ومنهم أنور السادات الذى قبض عليه ليلة ١٢
يناير *

(٣) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، حيثيات الحكم فى القضية ،

ص ٢٢ ، ٢٣ *

بقية اعترافات المتهمين فى الحادث

اعترف المتهمون فى الحادث (١) تفصيلا ، وقد استعنا باعترافاتهم فى عدة أماكن سبقت فى هذه الدراسة حسب الحاجة اليها ، فقد اوردنا جزءا منها فى تصوير الحالة فى البلاد قبيل وقوع الحادث ، وجزءا آخر عند الحديث عن تشكيل جماعة حسين توفيق وفى أسباب الحادث ، واخيرا فى تصوير كيفية وقوع الحادث .

والآن نعرض لما بقى من هذه الاعترافات ، مستعينين فى ذلك بما ورد فى كتاب المحاكمة الكبرى للطفى عثمان وما ورد فى القسم الخاص ، بالحكم فى القضية ، حيث ان هذا ما أمكننا التوصل اليه .

فقد اعترف المتهم الأول : حسين توفيق أحمد بأن الجمعية التى كونها - والتى سبق لنا أن عرضنا تنظيمها - قد رأت قتل النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر ١٩٤٥ وأنه كلف من قبلها للقيام بهذه المهمة ، ولكن التدبير أخفق ، فتقرر قتل أمين عثمان ، ثم قتل النحاس أثناء سيره فى جنازته ، الا أن ظروف القاء القبض عليه منعت من مواصلة تنفيذ الشطر الثانى من المخطط ، وأن بقية أعضاء الجماعة لو علموا بهذا لقاموا هم بتنفيذه .

(١) تقصر هنا الحديث على حادث أمين عثمان فقط دون بقية الأحداث التى تناولتها القضية حيث انه موضوع دراستنا .

وأنه فى سبيل تنفيذ خطة اغتيال أمين عثمان ، عاين مكان رابطة النهضة والممرات التى تؤدى اليها ليرسم خطة الهرب ، ثم تربص له ساعة الحادث داخل المبنى ، وقد رافقه الى باب العمارة محمود يحيى مراد أما الأربعة الآخرون عمر حسين أبو على ومحمود الجوهري وسيد أحمد خميس ومحجوب على محجوب فقد اتخذوا الأماكن المحددة لهم لمراقبة الطريق ، واذا نادى عليه والتفت أمين اتيه أطلق عليه ثلاث رصاصات فى مواجهته ثم هرب بعد اطلاق النار على النحو الذى سبق عند تصوير الحادث .

وقال ان الجمعية تتكون من خمسين عضوا بعضهم عامل والبعض الآخر غير عامل وانها مقسمة الى شعب وحلقات غير متصلة ، وانها تهدف الى استقلال البلد عن طريق القوة ، اى طرد الانجليز بالقوة ، وقتل من يعاونهم من المصريين الخونة ، ومن بينهم النحاس وأمين عثمان ، وبذلك يخاف غيرهم فيعتزلوا السياسة أو يتركوا البلد ، أو يبتعدوا عن الانجليز .

وبدا يعترف أكثر اعترافه عن تفاصيل حادث الاعتداء على النحاس - وهذا يخرج عن موضوعنا - واعترف على محمود يحيى مراد الذى قبض عليه فور ذلك وفتش منزله .

ثم عاد حسين توفيق يوم ١٤ يناير ١٩٤٦ واعترف اعترافا مفصلا امام الأستاذ كامل القاويش وكيل النيابة فى سجن الأجانب ، حيث ذكر بقية شركائه فى هذا الحادث ودور كل منهم وهم :

عمر حسين أبو على ومحمود الجوهري وسيد أحمد خميس ومحجوب على محجوب ومحمود كريم .

وفى اعترافه تفصيلا يوم ١٤ يناير قال أن اختياره من الجمعية لتنفيذ اغتيال النحاس كان بطريق القرعة ، على أن ينفذ هذا فى يوم ٥ ديسمبر ١٩٤٥ ، وأنه أخفق ، وكان عليه أن يعود لقتله فى جنازة أمين عثمان وقد حال القبض عليه دون استمرار التنفيذ .

وقد أشار حسين في التحقيق انه يعرف ان قتل أمين عثمان كان صوابا وليس خطأ ، ولما سئل كيف يكون القتل صوابا ، وقد حرم الله قتل النفس ؟ أجاب ان الله لا يحرم قتل كل نفس ، بل هناك بعض النفوس مباح قتلها وأن نفس أمين عثمان ومن على شاكلته التي تعيث فسادا في الأرض حلل الله قتلها في سبيل الشعب .

ولما سأله وكيل النيابة كيف يتهم شخصا ويحاكمه ويحكم عليه وينفذ فيه الحكم دون أن يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه أجاب انه سمعه وعرف وجهة نظره ، حيث كان يحضر مع الناس في نادى رابطة النهضة واستمع الى أقوال أمين باشا ، ومن جهة أخرى فان آراء أمين باشا معروفة للخاص والعام .

ولما سئل عما دعاه للاعتراف أجاب أنه ظن أن هذه الفرصة لتفهيم الناس المبادئ السامية والفكرة الجلييلة التي يعمل من أجلها .

وان كان حسين قد ارتد عن هذا الاعتراف في جلسة ١١ مارس ١٩٤٦ مقدما عريضة ضمنها « أن ما أدلى به بعد عدة أيام من القبض عليه ، وحوالى منتصف الليل تحت تأثير التهديد » .

وأنه عند نظر معارضة أمر حبسه أمام القاضى أراد ان يدلى بأقواله في محضر التحقيق لا أمام المحكمة فوعده وكيل النيابة بذلك ثم اعتذر بعد ذلك معللا ترده بقوله « لانقاذ ما يمكن انقاذه » .

وبضبط محمود يحيى مراد الذى اعترف حسين توفيق باشتراكه معه فى الحادث على أساس علمه بالمخطط فتش منزله حيث ضبط فيه أربع صحف تحتوى على تفاصيل مقتل أمين عثمان ، وبعض أدوات للرماية .

ولما ووجه حسين توفيق به قال حسين أن محمودا كان يعلم أن هناك ثلاث محاولات بذلك في سبيل قتل أمين عثمان

وان محمودا كان يعلم أيضا انه سيقوم بمأمورية خطيرة •

وقد أنكر محمود هذا أول الأمر لكنه عاد واعترف بأن حسين كان يدربه على إطلاق النار في « بدروم » منزله ، وأنه اتصل بحسين وأخبره بمقتل أمين عثمان كما اعترف بأنه اشترك في الحادث ، حيث كانت مهمته مراقبة الطريق، وبذلك وجبت في حقه تهمة الاتفاق والمساعدة •

كما اعترف محمود أحمد الجوهري في جلسة نظر المعارضة في أمر حبسه يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦ أمام الأستاذ أحمد الوشاحي رئيس محكمة مصر ، بأنه عضو في الجمعية التي يرأسها حسين توفيق ، وأن غرض هذه الجمعية هو طرد الانجليز بالقوة وأنه لدى أفرادها أسلحة ، وأن اشتراكه في حادث اغتيال أمين عثمان كان في شكل مراقبة قدوم سيارته من ناحية شارع عماد الدين •

كما اعترف عمر حسين أبو علي الجوهري بأنه كان واسطة تعارف بينه وبين حسين توفيق •

أما عمر أبو حسين فقد اعترف بأنه بعد وفاة والده أقام مع أخيه الأكبر أحمد سعودى - كما سبق وأوضحنا - الضابط بسلاح الطيران الملكى وهو صديق حميم لأنور السادات ، وأنه من أفراد الجمعية التى يترأسها حسين توفيق •

سيد عبد العزيز خميس الطالب بالسنة الثالثة بكلية الآداب قسم التاريخ اعترف بصلته بحسين توفيق عن طريق محمد إبراهيم كامل ابن خالة حسين وأنه كان عضو في الجماعة وعضو في رابطة النهضة ، وأنه كان موجودا بها مساء مقتل أمين عثمان ، وأنه اشترك في نقله بعد إصابته مع من حملوه الى مكتب المحامى ليتمكن من التأكد من أن الجروح مميتة ، ثم ذهب الى منزل أحمد وسيم خالد وأنبأه بالخبر الذى ذاع بعد ذلك بين أفراد الجماعة ، وأضاف انه هو

الذى عرف بموعد تردد أمين عثمان ، فكان حلقة هامة من المخطط .

أما محبوب على محبوب الذى كان زميلاً لخميس فى المدرسة ، فقد اعترف بما دار فى جمعيتهم من فكرة الاغتيالات السابقة ، وأنه كان مع حسين توفيق ومحمود مراد والجوهري وأنه قصد قبل الحادث الذهاب الى الرابطة مع خميس وأخبر حسين بموعد حضور أمين عثمان ، وبالنسبة لأنور السادات فقد استرسل وكيّل النية فى سرد حياته فى الجيش ، وخروجه منه وحياته بعد ذلك ، وقد تعرف عليه حسين توفيق وأنه شجع جماعة حسين توفيق على القيام بهذه الأحداث ، ومن ثم وجبت فى حقه تهمة الاشتراك والمساعدة .

وقد اعترف عليه حسين توفيق بالتفصيل ، ولكنه عدل عن ذلك من « باب الرأفة به - حسب قوله - لأنه رب أسرة ، وهذا التردد استغله الدفاع فيما بعد .

وعلى هذا فقد تم القبض عليه ، وبتفتيشه ضبط فى جيب بيجامته ورقة فيها العبارة الآتية « التقرير رقم ١ فى ١٣/٢ - التشكيل رقم ٢ جمعية بلا عمل - التشكيل رقم ٢ يتصل بى ، ابتعدوا وأنا أتولى القيادة من هنا - التشكيل رقم ٢ ينتظر الأوامر - أتعلم أن أصل الى الضربة الكبرى قريباً - يعتبروننى شخصاً خطيراً ولكن الدليل ضعيف جداً - فى انتظار الأوامر الحمد لله وليحى رجالنا . . » .

وبالنسبة لمحمد ابراهيم كامل وهو نجل أحمد كامل بك وكيّل محكمة استئناف أسيوط فقد ظهر فى القضية عندما ضبط كتابه « علم الحيوان » على مكتب حسين توفيق ، وأنه كان عضواً فى جمعية حسين توفيق وفى مجلس ادارتها ، كما اتهم كل من نجيب حسين فخرى وسعد الدين كامل المحامى ومحمد محمود كريم بالاتفاق والمساعدة على أساس اشتراكهما فى التخطيط للاغتيال .

وعلى هذا فقد قسم وكيل النيابة المتهمين فى هذا الحادث
الى ثلاث درجات :

(أ) فاعل أصلى وهو حسين توفيق * .

(ب) شركاء بالاتفاق والمساعدة وهم :

محمود يحيى مراد - محمود أحمد الجوهري - عمر
حسين أبو على - السيد عبد العزيز خميس - محجوب ، على
محجوب * .

(ج) شركاء بالاتفاق فقط وهم :

محمد أنور السادات - محمد إبراهيم كامل - سعد
كامل - نجيب فخري - محمد محمود كريم (٢) * .
أما بقية المتهمين فكانوا متهمين بالقضايا الفرعية * .

(٢) لطفى عثمانى : المرجع السابق ، ص ١٦٥ ،

أهم الأحداث الفرعية

نتناول هنا أهم الأحداث التي تفرعت عن القضية الأصلية ، أى ما وقع أثناءها أو بسببها ، وقد أشير إليها فى قائمة الاتهام ، بادئين بحادث سجن الأجانب : وهو السجن الذى أودع فيه المتهمون رهن التحقيق والمحاكمة وكان مسرح الحادث هى الغرفة رقم (١٠) من هذا السجن حيث كان فيها كل من المتهمين :

حسين توفيق أحمد — محمود يحيى مراد

محمود أحمد الجوهري — السيد عبد العزيز خميس

مدحت حسين فخرى سعيد توفيق أحمد

أحمد خيرى عباس

وفى حوالى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٦ سمع الحراس هياجا ونداءات من المتهمين ، مطالبين الحراس « بالتدخين » ، فأطلق الكونستابل فؤاد محمد حسن صفارته كتنبيه لنوبة الحراسة لما قد يحدث نتيجة هذا الهياج . وفى نفس الوقت شكوا بعض المسجونين المودعين فى غرفة مجاورة من وجود أقذار عندهم يريدون إزالتها ، فذهب اليهم الجندي المرافق للكونستابل ، فى الوقت الذى فتح الكونستابل الغرفة رقم (١٠) فجذبه المتهمون الى داخل الغرفة وشجوا رأسه (بقله) كانت معهم ، فسقط مخرجاً فى دمهائه ، وهنا حاول المتهمون الاستيلاء على مسدسه .

وقد حضر على هذا الهرج القائم مقام ابراهيم امام (بك)
وانتزع المسدس من أيديهم ، وهددهم باطلاق النار عليهم
ان لم يمتثلوا للأمر برفع أيديهم ، فأطاعوا الأمر ، وقد حضر
فى هذه الآونة اليوزباشيان (النقيبان) محمد الجزار
ومحمد توفيق سعيد ، ونقلوا المصاب الى المستشفى لاجراء
اللازم نحوه طبيا .

وقد انتقل الى مكان الحادث عبد الرحمن الرافعى رئيس
النيابة ومحمد كامل القاويش وكيل النيابة .

وتبين ان المتهمين كانوا يريدون بهذه المحاولة الهروب
من السجن وهكذا تشكلت فى حقهم تهمة جديدة اضيفت الى
قائمة الاتهام خاصة ، وانه قد عثر فى (شبشب) حسين توفيق
عند تفتيشه على رسم تخطيطى لمحاولة الخروج من السجن .

وقد حدث فى أثناء المحاكمة ، وعند مناقشة وقائع هذا
الحادث طلب الأستاذ على الخشبخانى المحامى سماع اقوال
كامل القاويش وكيل النيابة لأنه قرأ التحقيق ورأى ان هؤلاء
الضباط الثلاثة قد اشتركوا فى التحقيق وقاموا بأعمال
تتصل بصميم الدعوى واعترافات المتهمين سواء أمامهم أم
أمام وكيل النيابة .

وقد آيد معظم المحامين هذا المطلب .

وعلى هذا فقد سمعت أقواله فطالب الدفاع برده عن
الاستمرار فى الادعاء وفعلا نحي عن مواصلة ادعائه بجلسة
٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ .

حادث محاولة خطف ملفات القضية :

وهو كذلك حادث تفرع عن هذه القضية وتفصيله
كالآتى :

تحددت الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٠ ابريل ١٩٤٦ موعدا للنظر في أمر مد حبس المتهمين في قضية اغتيال أمين عثمان ، وبينما كانت الشرطة تتخذ استعداداتها للمحافظة على الأمن في المحكمة وخارجها ، وتستعد لاستقبال المتهمين ، كان ساعى المحكمة ويدعى (محمد عمران) يحمل ملفات القضية على دراجته ، من منزل قاضى الاحالة بعد أن اطلع عليها في منزله في الحليمية الجديدة ، وكانت تبلغ خمسة ملفات ، وبينما كان مارا بدراجته في شارع محمد على أمام جامع قيسون اذا بسيارة يقف على رفرها شاب ، وانحرفت صوبه وانحنى هذا الشاب واختطف أحد ملفات القضية ، فصاح الساعى مستغيثا ، وجرى خلف السيارة فنزل الشاب يجرى على قدميه فتبعه الساعى صائحا مستغيثا .

وتصادف مرور الاونباشى محمد مصطفى من قوة وزارة الداخلية في هذه المنطقة ، فأسرع خلف الشاب ، مهددا اياه بإطلاق رصاص مسدسه ان لم يقف فورا ، وبهذا تمكن من القبض عليه ، فى الوقت الذى تناثرت فيه أوراق القضية ، فأسرع المارة وجمعوها وسلموها الى الساعى وأقتيد الشاب المتهم الى قسم البوليس ، وأبلغت النيابة بالحادث . حيث انتقل عبد الرحمن الرافعى رئيس النيابة والأميرالاي عبد الفتاح نصر ومأمور قسم الدرب الأحمر الى مكان الحادث ، وشهدوا تمثيلية لما جرى وجمعوا الشهود لسؤالهم ، كما حضر قاضى المعارضات وفحص الأوراق فوجدها كاملة .

وقد تبين من التحقيق ان الشاب المتهم من هواة الرياضة ، وهو من فريق الرياضة بجمعية الشبان المسلمين ويدعى محمد عبد الفتاح فى السابعة والعشرين من عمره ، وكان يعمل فى الجيش الانجليزى بمرتبة ٨٠ قرشا فى الشهر (١) .

وقد اتضح من شهادة الشهود ان السيارة التى اشتركت فى ارتكاب الحادث ، سيارة كبيرة مقفلة لونها أخضر قاتم (٢)

(١) البلاغ ٢١ ابريل ١٩٤٦ .

(٢) الأهرام ٢١ ابريل ١٩٤٦ .

وقد اشترك فى تحقيق الحادث صادق الشبيني وعلى نور الدين وعصام الدين حسونة .

وقد أنكر المتهم ما نسب اليه وقام الأستاذ على نور الدين بتفتيش مسكنه بمنشية الصدر وعثر على طلقة رصاص وأوراق مختلفة منها ما كان مدونا عليها كلمة (٠٠ جمعية) وعادوا به الى مبنى قسم الدرب الأحمر ، حيث باثروا التحقيق الذى انتهى فى ساعة متأخرة من الليل (٣) .

وظل البوليس يبحث عن السيارة الخضراء التى استخدمت فى الحادث حيث أبلغ أيضا ان رصاصا أطلق على أحد الجنود البريطانيين من سيارة خضراء مما أدى الى تكثيف البحث عنها .

وقد ترمى الى علم البوليس ان هذه السيارة مخبأة فى المقابر ، وفعلا تم العثور عليها فى مكان مهجور فى المقابر مغطاة بالخيش ، فقام الأميرالاي أحمد طلعت بضبطها وأبلغ النيابة بذلك .

فانتقل للتحقيق الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة ومعه الأستاذ مدحت نور وكيل النيابة واللواء سليم زكى وغيرهم من رجال البوليس ، ونقلوا السيارة الى دار محافظة القاهرة وغطيت الى أن أجريت عليها عملية عرض قانونى مع سيارات مماثلة فى الشكل واللون وتعرف الشهود عليها وقد أمرت النيابة بتفتيش ١٥ منزلا اشتبه فى أصحابها (٤) .

حادث طريق الهرم :

عندما وقع حادث اغتيال أمين عثمان ، أحس كل فرد له صلة بالحادث أو بمن ألقى القبض عليهم بضرورة قطع صلته بهم ، فكان على كمال حبيشة وهو من أفراد (الجمعية) يحرز

(٣) الأمرام ٢٢ ابريل ١٩٤٦ .

(٤) الأمرام ١٩ ، ٢٠ مايو ١٩٤٦ .

مسدسين. احدهما خاص بزواج خالته (حسين فخرى) وآخر
ماركة براونج .

واراد على حبيشة التخلص من المسدسين فخرج بالمسدسين
ومعه وسيم خالد الى طريق الهرم ليلقيا السلاح بعيدا عن
الأنظار ، وبينما هما يسيران فى شارع الهرم شاهدا سيارة
بداخلها رجل وفتاة ، والفتاة هى التى تمسك بعجلة القيادة،
فعاكسهما !!

فنزل الرجل من السيارة ليتشاجر معهما فأطلق عليه
حبيشة مسدسه فأصابه ، وحاولا انزال الفتاة من السيارة
وتولى قيادتها هو ، فلم يستطع ذلك .

فتركا ساحة الجريمة وألقيا بما معهما من سلاح وجريا
نحو الترام فاستقلاه ، الى نقطة البوليس حيث أسلما
تفسيهما هناك وقد تبين أن المجنى عليه يدعى محمد الشلقانى
وكان فى صحبة احدى قريباته فى نزهة قريبة من مسكنهما .

وقد اعترف أحمد وسيم بواقعة المشاجرة كما اعترف
كمال حبيشة بواقعة اطلاق الرصاص عليه .

وقدما للمحاكمة بتهمة الشروع فى القتل (٥) .

اطلاق النار على الشاهد

عبد العزيز الشافعى

عندما قتل أمين عثمان ، اتخذت اجراءات القبض
والتفتيش ، تقدم الشاهد المهندس عبد العزيز الشافعى الى

(٥) ملف القضية والاهرام • ديسمبر ١٩٤٦ •

سلطات التحقيق وأرشدتهم الى المتهم الأول حسين توفيق ،
وبناء على شهادته تم القبض عليه .

ولقد تعرض هذا الشاهد لمحاولة اغتيال نتيجة هذا
العمل ، فعندما كان يجلس فى مقهى (رويال) بشارع توفيق
بالقاهرة مع بعض أصدقائه كما تعود ، قابله أحد أصدقائه
وهو المهندس على حسنين بشركة البواخر النيلية ، وأبلغه
بأنه سمع أن عدة أشخاص سيقومون باغتياله ، وأوصاه بالآلا
يبقى خارج منزله بعد الساعة العاشرة مساء .

ثم تلقى عبد العزيز الشافعى نفسه خطاب تهديد
بالقتل وأبلغ الأمر الى رجال الأمن العام .

وفى ليلة الحادث وأثناء جلوسه فى المقهى أطلق عليه
مجهول الرصاص وهرب الى شارع الألفى ، وكان يطلق
الرصاص أثناء فراره للارهاب الى أن قابله أحد رجال المرور
وقبض عليه وانتزع منه المسدس ، واقتاده الى قسم بوليس
الأزبكية حيث أبلغ بالحادث (٦) .

فانتقل على الفور الأستاذ مختار قطب وكيل نيابة مصر
واللواء سليم زكى ، ونقل المصاب الى مستشفى الهلال الأحمر
وقد أنكر المتهم محمود فهمى السيد ملكيته للمسدس
وقرر انه كان ثملا ولم يدر ماذا جرى .

وقد تبين ان المتهم عامل باليومية فى مصنع للزجاج
التابع لوزارة المعارف العمومية وهو وان لم تكن له علاقة
بحادث أمين عثمان الا أنه كان له ملف بالقلم السياسى وسبق
اتهامه فى قضايا سياسية سابقة (٧) .

فمن هذه القضية وقضية محاولة خطف ملف القضية تبين
ان المتهمين فيهما لم تثبت علاقتهما بالمتهمين ، وانما يرجح

(٦) الأهرام ٢ يولية ١٩٤٦ .

(٧) الأهرام ٤ يولية ١٩٤٦ .

أن يكون السبب هو تعاطف بعض الشباب مع المتهمين ،
واعتبارهم مجاهدين وطنيين فى نظرهم ، وعليهم أن يقدموا
لهم هذه الخدمات •

وان كان بالنسبة لقضية خطف الأوراق الخاصة بالقضية
فهناك من يرى ان الخطف كان بسبب اعادة التحقيق مرة
أخرى لتستمر المحاكمة ، وهنا كان المتهمون سيلتزمون جانب
الانكار بعد اعترافهم أول الأمر (٨) •

(٨) روز اليوسف العدد ١٤٤٢ • ٣٠ يناير ١٩٥٦ مذكرات الجزار •

نظر القضية أمام القضاء

نظرت قضية اغتيال أمين عثمان بعد أن انتهت النيابة العامة من تحقيقاتها وذلك بجلسة ٢١ ابريل ١٩٤٦ بمحكمة مصر بباب الخلق بالقاهرة بادئة بجلسات عديدة للمعارضة فى أوامر مد الحبس الاحتياطى التى أصدرتها النيابة العامة ضد المتهمين .

وكانت الجلسة برئاسة القاضى عطا الله اسماعيل ، وقد حضر المتهمون من السجن ومعهم المحامون الذين وكلوهم أو وكلوا عنهم وكان المتهمون هم (١) :

- ١ - حسين توفيق أحمد ٢٢ سنة طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية وسكنه القاهرة .
- ٢ - محمود يحيى مراد ٢٢ سنة طالب بكلية الهندسة - جامعة فؤاد الأول وسكنه القاهرة .
- ٣ - محمود أحمد الجوهري ١٩ سنة طالب بمدرسة فؤاد فؤاد الأول وسكنه القاهرة .
- ٤ - عمر حسين أبو على ٢٥ سنة مدرس بمدرسة الأمير عمر طوسون الابتدائية بشبرا وسكنه بالقاهرة .
- ٥ - السيد عبد العزيز خميس ٢٠ سنة طالب بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .

(١) هذه البيانات من واقع ملف القضية من ، ص ٢ (المحكمة) حيثيات الحكم .

- ٦ - محبوب علي محبوب ٢٠ سنة طالب بمدرسة الدواوين
الثانوية وسكنه القاهرة .
- ٧ - محمد أنور السادات ٢٨ سنة مقاول نقل بالسيارات
وسكنه بالقاهرة .
- ٨ - محمد ابراهيم كامل ٢٠ سنة طالب بكلية الحقوق بجامعة
فؤاد الأول .
- ٩ - سعد الدين كامل ٢٢ سنة محام تحت التمرين ومقيم
بشارع صبحي بالدقي .
- ١٠ - نجيب حسين فخرى ٢٢ سنة طالب بالمعهد العالى للعلوم
المالية والتجارية ومقيم بشارع فاروق الأول ١٨
بالأورمان بالجيزة .
- ١١ - محمد محمود كريم ٢٢ سنة طالب بكلية الهندسة
بجامعة فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .
- ١٢ - مدحت حسين فخرى ١٩ سنة طالب بالمدرسة السعيدية
وسكنه القاهرة .
- ١٣ - سعيد توفيق أحمد ١٧ سنة طالب بمدرسة فؤاد الأول
الثانوية وسكنه القاهرة .
- ١٤ - مجدى عبد العزيز أبو سعدة ١٩ سنة طالب بالمدرسة
السعيدية الثانوية ومقيم بشارع الخديوى اسماعيل
١٣١ بالدقي .
- ١٥ - أحمد وسيم خالد ١٧ سنة طالب بالمدرسة السعيدية
الثانوية وسكنه بالقاهرة .
- ١٦ - مصطفى على كمال حبيشة ١٧ سنة طالب بالمدرسة
السعيدية وسكنه بالقاهرة .
- ١٧ - محمد علي خليفة ٢٢ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة
فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .

- ١٨ - محمد عبد الفتاح الشافعى ٢٤ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .
- ١٩ - عباس محمود المرشدى ٢٢ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .
- ٢٠ - على عزيز دياب ٢٠ سنة طالب بمدرسة القبة الثانوية وسكنه بالقاهرة .
- ٢١ - أحمد خيرى عباس ٢٠ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول وسكنه بالقاهرة .
- ٢٢ - احمد محمد خليل العلوانى ٢٠ سنة طالب وسكنه بالقاهرة .
- ٢٣ - كامل محمد ابراهيم الواحى ٢٠ سنة طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية وسكنه بالقاهرة .
- ٢٤ - عبد الهادى مسعود ٢٢ سنة طالب وموظف - بوزارة المعارف العمومية وسكنه بالقاهرة .
- ٢٥ - جول اسود نعيم ٢١ سنة كاتب بنادى سبورتنج كلوب وسكنه بالقاهرة .
- ٢٦ - أنور فائق جرجس ٢٣ سنة شريك فى محل راديو هونولولو بالقاهرة وسكنه بالقاهرة .

هيئة الدفاع

وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين المحامون :

الأستاذان أحمد رشدى بك
وعلى الخشخانى
عن المتهم الأول

الأستاذان حمادة الناحل
وزكى عريبي
الدكتور محمد هاشم
عن المتهم الثانى
عن المتهم الثالث

عبد الحميد يونس و ابراهيم	عن المتهم الثالث والعشرين
حسنيين حلمي	
عبد الحميد يونس وحتفي	
محمود وكمال فهمي	
اسماعيل	عن المتهم الرابع والعشرين
حمادة الناحل	عن المتهم الخامس والعشرين
فرج يوسف	عن المتهم السادس والعشرين

الادعاء بالحق المدني :

تمثل الادعاء بالحق المدني (التعويض) قبل المتهمين في :

مصطفى النحاس باشا بصفته وصيا على القاصرة عائشة أمين عثمان ابنة أمين عثمان المجنى عليه ، وقد ادعى مدنيا قبل المتهمين من الأول الى الحادى عشر متضامنين ، بمبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا *

وقد حضر عنه الأستاذ عبداللطيف محمود (بك) المحامى ومحمد ممدوح الشلقانى مدع بحق مدنى قبل المتهمين الخامس عشر والسادس عشر ووالديهما محمد خالد (بك) وعلى كمال حبيشة (بك) بصفتهما مسئولين بالحقوق المدنية ، بأن يدفعوا جميعا متضامنين له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا ، وقد حضر عنه الأستاذ محمد أبو العينين ابراهيم المحامى *

والليدى كاترين أرملة أمين عثمان (باشا) مدعية بحق مدنى قبل المتهمين من الأول الى الحادى عشر متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا ، وحضر عنها الأستاذ ابراهيم فرج المحامى *

قرار الاتهام (١)

أولاً : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ الموافق أول صفر سنة ١٣٦٥ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة .

قتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك مسدسين وقنبلة يدوية وترصد له عند الباب الخارجى للمبنى المحتوى على نادى فيكتوريا ورابطة النهضة حتى اذا ما ظفر به أطلق عليه ثلاث طلقات نارية قاصدا قتله ، فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته .

والمتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس محمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب اشتركوا مع المتهم الأول « حسين توفيق أحمد » فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على قتل المجنى عليه السالف الذكر ووقف المتهم الثانى الى جوار المتهم الأول أثناء الحادث مسلحا بمسدسه لحمايته وليشد أزره ووقف المتهم الثالث عند ناصية شارعى عدلى ومحمد فريد لتتبيه المتهم الأول عند مقدم سيارة المجنى عليه ووقف المتهم الرابع عند ناصية شارع عدلى باشا وميدان ابراهيم

(١) وارد فى حيثيات الحكم فى القضية من ، ص ٢ .

باشا لنفس الغرض الذى وقف من أجله المتهم الثالث وقصد المتهمان الخامس والسادس الى دار رابطة النهضة لمعرفة ما اذا كان المجنى عليه قد قدم الى تلك الدار أم لا والاستيثاق من موعد مقدمه واخطار المتهم الأول بذلك ، ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة •

والمتهمون السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر محمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى ومحمد محمود كريم اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن اتفقوا معه على ارتكابها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق •

ثانيا : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى الزمان السالف الذكر بدائرة قسم الموسيقى بمحافظة القاهرة - شرع فى قتل عبد المنعم ابراهيم القباني وجمال الدين عبدالشافي وآخرين عمدا بأن ألقى صوبهم قنبلة يدوية بقصد قتل من كانوا يقتفون أثره للقبض عليه عقب ارتكاب حادث مقتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا فأصاب شظايا القنبلة المجنى عليهما السالفى الذكر وأحدثت بهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسببين لا دخل لارادة المتهم فيهما وهما اسعاف هذين المصابين بالعلاج وعدم وصول الشظايا الى الباقيين ، وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى وهى جناية قتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا السالفة الذكر والمنطبقة على المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات •

والمتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر محمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ومحمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى

ومحمد محمود كريم - اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفقوا معه على قتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا فوقعت جريمة الشروع فى قتل عبد المنعم ابراهيم القبانى وجمال الدين عبد الشافعى نتيجة محتملة لذلك الاتفاق .

ثالثا : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٥ الموافق أول محرم ١٣٦٥ بدائرة قسم السيدة زينب بمحافظة القاهرة .

شرع فى قتل حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك مسدسين وقنبلتين يدويتين وترصد بهما للمجنى عليه فى طريقه بين منزله ودار النادى السعدى وألقى صوب سيارته قنبلة يدوية قاصدا بذلك قتله ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو أن سائق سيارة المجنى عليه كان مسرعا بها وقت الحادث فطاشت القنبلة ولم تصب شظاياها سوى الجانب الأيسر بسيارة المجنى عليه .

والمتهمون الرابع والسابع والثامن والتاسع عمر حسين أبو على ومحمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه فيها بأن وقف المتهم الرابع عمر حسين أبو على الى جوار المتهم الأول يحمل مسدسا وقنبلة يدوية ليحميه شر الأذى ويؤازره وقت ارتكاب الجريمة ووقف المتهم السابع محمد أنور السادات على مقربة من مكان الحادث ومعه سيارة ليستقلها المتهمان الأول والرابع عقب ارتكاب الجريمة ووقف المتهمان الثامن والتاسع على مقربة من مكان الحادث وكل منهما مسلح بمسدس ليشد أزر المتهم الأول وليقوموا بحمايته وقت ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المياعبة والمتهمون الثانى والثالث والخامس

والعاشر والحادى عشر ، محمود يحيى مراد ومحمود أحمد
الجوهري والسيد عبد العزيز خميس ونجيب حسين فخري
ومحمد محمود كريم اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه
الجريمة بطريق الاتفاق بأن اتفقوا معه على ارتكابها ف وقعت
بناء على ذلك .

رابعاً : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى الزمان
والمكان أنفى الذكر شرع فى قتل محمد الصاوى مرعى
وفكرى عبد العزيز صلاح وعبد الستار سليمان زهو وحسن
متولى حسنين وفيكتور ابراموفتش وانصاف حسن محمود
وكونستاجاملى ولاشاتكوفسكى وروز شكرى سليمان وصوفى
عبد المسيح ميخائيل واعتدال أمين واليس فؤاد جرجس
واليزابيث ميخائيل قسطندى وسيلتزا سيمون عمدا ومع
سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتل حضرة صاحب
المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وترصد له فى الطريق
والقى على سيارته قنبلة يدوية قاصدا قتله فأصاب شظايا
القنبلة المجنى عليهم سالفى الذكر وأحدثت بهم الاصابات
الموصوفة بالتقارير الطبية - وخاب اثر الجريمة لسبب
لا دخل لارادة المتهم فيه وهو اسعافهم بالعلاج -

والمتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس
والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر محمود يحيى مراد
ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد
عبد العزيز خميس ومحمد أنور السادات ومحمد أنور كامل
وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخري ومحمد محمود كريم
اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفقوا
معه على قتل حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
وكانت جريمة الشروع فى قتل المجنى عليهم أنفى الذكر
نتيجة محتملة لذلك الاتفاق

خامساً : المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع
والخامس والسادس والحادى عشر والثاني عشر والرابع عشر

والسادس عشر حسين توفيق أحمد ومحمود يحيى مراد
ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين ابو على والسيد
عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ومحمد محمود
كريم ومدحت حسين فخرى ومجدي عبد العزيز أبو سعدة
ومصطفى على كمال حبيشة في يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥
الموافق ٢٢ محرم ١٣٦٥ بدائرتي محافظة القاهرة ومديرية
الجيزة اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية
قتل بأن اتحدت ارادتهم وتوافقوا على قتل حضرة صاحب
المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وذلك حالة كون المتهمين
الأول والثاني والثالث والخامس والحادي عشر قد تداخلوا
في ادارة حركة هذا الاتفاق .

سادسا : المتهمان الأول والثاني عشر حسين توفيق أحمد
ومدحت حسين فخرى في مساء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥
الموافق ١٥ ذى الحجة ١٣٦٤ بدائرة قسم عابدين محافظة
القاهرة شرعا في قتل وكيل الأمباشي البريطاني ولسلي ميللر
عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتل
من عساه يقابلهما من رجال الجيش البريطاني وأعد كل
منهما لذلك مسدسا واستقلا سيارة للبحث عن ضالتهما
حتى التقيا بالمجنى عليه فأطلق عليه كل منهما بضع طلقات
نارية من مسدس قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما
فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج .

والمتهمان الثاني والثالث عشر محمود يحيى مراد
وسعيد توفيق أحمد اشتركا مع المتهمين الأول والثاني عشر
في ارتكاب هذه الجريمة بطريقي الاتفاق والمساعدة بأن
اتفقا معهما على ارتكابها واستقلا معهما السيارة وتولى المتهم
الثالث عشر قيادتها وسار بها للبحث عن الفريسة حتى اذا
ما أبصر المجنى عليه لفت نظر المتهمين الأول والثاني عشر
اليه وكان المتهم الثاني يحمل مسدسا ليؤازر به المتهمين الأول

والثانى عشر فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

سابعا : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى مساء يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥ الموافق ١٥ محرم ١٣٦٥ بدائرة مصر الجديدة محافظة القاهرة شرع فى قتل الامباشى البريطانى يونج عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن انتوى قتل أحد رجال الجيش البريطانى وأعد لذلك مسدسا واستقل دراجة وطاف فى طرقات مصر الجديدة يبحث عن فريسته حتى ظفر بالمجنى عليه فأطلق عليه بضع طلقات نارية من مسدسه قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج .

والمتهم الرابع عمر حسين أبو على اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها واستقل الدراجة مع المتهم الأول وهو يحمل مسدسا يعاضده به فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ثامنا : المتهم الخامس عشر أحمد وسيم خالد فى مساء ٢٨ يناير ١٩٤٦ الموافق ٢٤ صفر ١٣٦٥ هـ بدائرة بندرالجيزة بمديرية الجيزة شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى أفندى عمدا بأن أطلق عليه طلقتين ناريتين من مسدس قاصدا بذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى وهى ان المتهم المذكور والسادس عشر مصطفى على كمال حبشية اشتركا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية قتل بأن اتحدت ارادتهما وتوافقا على قتل واحد أو أكثر من رجال الجيش البريطانى وهى الجناية المنطبقة على المادة ٤٨ فقرة ١ ، ٢ .

والمتهم السادس عشر مصطفى على كمال حبيشة اشترك مع المتهم الخامس عشر فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اشترك معه فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية قتل وذلك بأن اتحدا على قتل رجل أو أكثر من رجال الجيش البريطانى واتفقا على الحصول على سيارة لاستعمالها فى تنفيذ هذا الاتفاق ف وقعت جريمة الشروع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى نتيجة محتملة لجريمة الاتفاق الجنائى التى اتفق عليها . .

تاسعا : المتهمون الأربعة والعشرون الأول فى خلال السنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ميلادية الموافقة للسنوات ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ هجرية اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات قتل بأن اتحدوا وتوافقوا على قتل رجال الجيش البريطانى وفريق من رجال مصر وقد تدخل المتهمون الأول والثانى والثالث والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر فى ادارة حركة هذا الاتفاق الجنائى .

عاشرًا : المتهم الأول (حسين توفيق أحمد) فى ليلة ١٤ يولية ١٩٤١ الموافق ١٩ جمادى الثانى ١٣٦٠ هـ بالمعادى من أعمال قسم حلوان محافظة القاهرة وضع النار عمدا فى مبنى مدرسة القنصلية الانجليزية بأن صب بترولاً على بابى تلك المدرسة وأشعل النار فيها .

والمتهم الثامن محمد ابراهيم كامل اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها ورافقه الى مكان الحادث ليساعده فى ارتكابها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

حادى عشر : المتهمان الأول والسادس والعشرون حسين توفيق أحمد وأنور فايق جرجس فى ليلة ٢ يوليو ١٩٤١ الموافق ١٧ جمادى الثانى ١٣٦٠ هـ بالمعادى من أعمال

قسم حلوان محافظة القاهرة وضعا النار عمدا في جراج ملحق بمنزل مسكون للمستتر جراهام بأن أشعلا النار بسيارة مملوكة للمستتر شنتون وهي موضوعة بداخل هذا الجراج .

ثاني عشر : المتهمون الأول والخامس والثامن والخامس والعشرون حسين توفيق أحمد والسيد عبد العزيز خميس ومحمد ابراهيم كامل وجول اسود نعيم في خلال عام ١٩٤٢ الموافق لعام ١٣٦١ هـ بالمعادي من أعمال قسم حلوان محافظة القاهرة اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنایات قتل وسرقة باكرهه بأن اتحدوا وتوافقوا على قتل رجال الجيش البريطاني وسرقة أسلحتهم بالاكراه وتداخل المتهم الأول في ادارة حركة هذا الاتفاق الجنائي .

ثالث عشر : المتهمون الأول والثاني والثالث والخامس والثاني عشر والثالث عشر والحادي والعشرون حسين توفيق أحمد ومحمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري والسيد عبد العزيز خميس ومدحت حسين فخري وسعيد توفيق أحمد وأحمد خيري عباس في يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٦ الموافق ٢٤ ربيع أول ١٣٦٥ هـ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة شرعوا في سرقة مسدس الكونستابل فؤاد محمد حسن بطريق الاكراه بأن اعتدوا عليه بالضرب وأوقعوه على الأرض لتعطيل قوة مقاومته والاستيلاء على مسدسه وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهواستغاثة المجنى عليه واغاثته .

بيانات حول المتهمين فى القضية

حسين توفيق :

هو الابن الأكبر لتوفيق أحمد باشا وكيل وزارة المواصلات ولد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٥ ، بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الفرير بباب اللوق ، ثم انتقل الى مدرسة سان مارك ثم الفرير بآنخرنفش ، وتلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

نشأ فى بيئة محافظة - أب مهندس مصرى تدرج فى سلك الوظائف الحكومية حتى بلغ أعلى رتبها ، فارتضا فى منزله صرامة الموظفين، الذين عاشوا مأساة جيل ١٩١٩ - ١٩٣٥ ، وأم تركية تفرط فى حب أولادها ، ولكنها كانت من النوع القوى الذى يخفى مشاعره ويعتبر تدليل الأولاد مفسدة لهم .

وكان هذا هو أول خيط حدد شخصية حسين ، فلقد حرم فعلا من الحنان فى طفولته ، ولجأ الى الانطواء وخاصة بعد مجيء أخيه سعيد الى الدنيا ، والذى نال قسطا أوفى من التدليل فى سنته الأولى ، فحاول حسين بعد ذلك أن يضمه اليه ، ولما جمدت عظامه حاول ضمه الى (العمل السياسى الخطر) ولم يكن بعد قد تجاوز الثانية عشرة فى حين كان حسين فى السادسة عشرة من عمره .

ولقد تضافرت عوامل أخرى على التأثير فى حياته ، فلم

يُكن مجتمع أسرته بالمجتمع المقفل ، اذ كانت له أربع خالات
لهن عدد من الأبناء في سنه اختلطوا به ، ولكنه كان يقبل
فقط على نجيب ومدحت وإبراهيم ومصطفى .

ثم كانت الحلقة الثالثة من مجتمع حسين توفيق في
طفولته وكان ميدانها نادى المعادى الذى انضم اليه والده
أيضا بحكم وضعه الاجتماعى داخل طبقة كبار الموظفين .

وفى هذه الفترة ظهرت مشاعره العدائية ضد الانجليز،
عندما أحس داخل النادى بوجود عالمين : سادة ومستضعفين ،
انجليز ومصريين ، مجتمع انجليزى منعزل متكبر مستقل
ومصريون يأخذون وضعاً دونهم ويتذللون لهم ، وكان معظم
المصريين هناك بالطبع من الطبقات الغنية والراقية ، والتي
ارتبطت مصالحها بالوجود الانجليزى .

ولما بدأ حسين يخرج من عزلته ، أخذ يتتبع أخبار
الحرب ، وأعجب بالألمان كمقاتلين ، وبرجال العصابات الذين
يقاتلون الألمان ، فوجد فيهم بطولات استثارت خياله ، ثم
بدأ يدرس أحوال بلاده . . مصر .

فبدأ فى معاكسة الانجليز وظهر ذلك فى بداية احتكاكه
بالبوليس ، عندما سار فى شوارع المعادى وخلفه الجنائين
الخاص بحديقتهم يحمل اناء به لون وأخذ يرسم على أرض
الشوارع علامة (الصليب المعقوف) رمز الألمان وقبض
البوليس عليه وأجبره على أن يمسح بنفسه ما رسمه .

بداية عمله السرى :

اشترك مع زميلين له فى المدرسة الداخلية وهما جـول
اسود نعيم وأنور فايق جرجس فى احراق عربات الانجليز
فى المعادى ، وقد بلغت حوادث حريق السيارات هذه حوالى

الثلاثين تقريباً ، الا أن الغرور ما لبث أن تسلل إلى شخصيته (١) .

وقد ظهر من تحقيق قضية اشتراكه في مقتل أمين عثمان أنه سبق له الاشتراك مع آخرين في بعض قضايا الشروع في القتل والتخريب :

- الشروع في قتل مصطفى النحاس .
- اشتراكه مع بعض المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه قتل النحاس .
- شرع مع آخر في قتل الاومباشى البريطانى ميللر .
- شرع في قتل الاومباشى يونج .
- اشترك مع آخرين في خلال الفترة من ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ في ارتكاب جنایات قتل رجال الجيش البريطانى وفريق من رجال مصر .
- في ١٤ يولية ١٩٤١ وضع النار عمدا في القنصلية البريطانية بالمعادي .
- وضع النار عمدا في جراج ملحق بمنزل مستر جراهام .
- اشترك مع آخرين خلال سنة ١٩٤٢ في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جنایات قتل وسرقه بالاكراه من رجال الجيش البريطانى .
- شرع في سرقة مسدس الكونستابل فؤاد محمد حسن في ٢٦ فبراير ١٩٤٦ .

محمود يحيى مراد :

من مواليد ١٩٢٥ ، وهو ابن على مراد الذى كان يعمل

(١) لطفى عثمان ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .
ومذكرات وسيم خالد : الكفاح السرى ضد الانجليز ، ص ٤٩ .

خبيرا ، ابن عمه حسين توفيق ، بدأ حياته الدراسية في مدرسة الزيتون الابتدائية ثم في مدرسة القبة الثانويه ، ثم دخل كلية الهندسة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) ولم يتخرج فيها نظرا لاتهامه في هذه القضية .

ومما يذكر أن أباه كان قد اتهم في شبابه في قضية مقتل بطرس غالى الا أن قاضى الاحاله افرج عنه وقرر بالا وجه لاقامة الدعوى قبله .

بداية عمله السرى :

اشترك مع جماعة تكونت من ثلاثة وعشرين شابا في اتفاق كان الغرض منه قتل رجال الجيش الانجليزى وبعض المشتبه في اتصالهم بالانجليز من رجالات مصر في تلك الفترة .

اشترك مع آخرين في محاولة اغتيال النحاس واشترك في محاولة قتل الامباشى ميللر الانجليزى .

واتهم في هذه القضية باشتراكه مع آخرين في قتل أمين عثمان بأن وقف الى جوار حسين توفيق اثناء ارتكابه الحادث مسلحا بمسدس لحمايته وشد أزره (٢) .

ويصفه صديقه وسيم خالد بأنه كانت له قدرة فائقة على اعطاء الحب رغم ماله من طبيعة انفعالية مندفة ، ولذلك تجاوب هو وحسين توفيق واحتل مكانا متميزا في الجمعية السرية ، واعتبر فيها كمصدر للاشعاع الروحى المشوش ببعض الصوفية الدينية ، كما كان مصدر تشجيع لجميع أعضاء الجمعية (٣) .

(٢) لطفى عثمان : المصدر السابق ، ص ٢٠ .
ملف القضية وقرار الاتهام

(٣) وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

محمد أحمد الجوهري :

من مواليد أول مارس ١٩٢٧ . كان والده يشتغل كاتباً بالمحاكم في الأقاليم ، بدأ حياته الدراسية في مدرسة بنها الابتدائية ، ثم في مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، وكان يسكن حجرة في شقة يسكنها بعض الطلاب من بينهم عمر حسين أبو علي .

وقد تعرف على حسين توفيق في مدرسة فؤاد الأول الثانوية فكانا زميلين ، وتصادقا وكانا يتقابلان صباحاً أمام المدرسة ، ويذهبان إلى مقهى متاتيا في العتبة الخضراء فيودعان الكتب لدى الجرسون ثم ينصرفا إلى سبيلهما ويعودا في الظهر - موعد انتهاء الدراسة - ليأخذاهما ويعودان إلى منزلهما .

وكان الجوهري يتصف بالاستهتار في تصرفاته ، ونزعاته كانت إجرامية وكان من الأوائل في الجمعية ، كما كان حلقة الاتصال بين هذه الجمعية والجمعيات المماثلة (٤) .

عمله السري :

بدأ بالاشتراك في الاتفاق مع آخرين في الشروع في قتل الجنود الانجليز والموالين لهم من المصريين ، كذلك اشترك في الشروع في قتل مصطفى النحاس في المرة الأولى وكذلك اشترك في لقاء القنبلة على سيارته مرة أخرى .

كما اشترك في حادث مقتل أمين عثمان وكان دوره هو المحافظة على المتهم الأول وقتل كل من يحاول القبض عليه (٥) .

عمر حسين أبو علي :

من مواليد عام ١٩٢٢ - عمل مدرسا بمدرسة الأمير عمر طوسون الابتدائية بشبرا - القاهرة .

(٤) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٥) ملف القضية ، ص ٢٤٧ من الحكم .

بدأ حياته الدراسية بمدرسة سعيد باشا الابتدائية
بالاسكندرية ثم انتهى في دراسته الى تخرجه في مدرسة
الهندسة التطبيقية العليا .

ولما توفي والده أقام مع أخيه الأكبر أحمد سعودى
حسين ، الذى كان ضابطا بسلاح الطيران الملكى وكان
صديقا حميما لأنور السادات ، وحسن عزت وكان ثلاثتهم
متشيعين للألمان ، ففي مايو ١٩٤٢ أبان معركة العلمين ،
طار هذا الطيار بطائرة من سلاح الطيران وانضم الى صفوف
الألمان وانقطعت أخباره ، وفى هذا العام ترك عمر حسين
المنزل وسكن مع محمد أحمد الجوهري ، ولما طرد أنور
السادات من الجيش ، قامت صداقة بينه وبين عمر على
أساس وحدة الشعور بينهما فى كره الانجليز وعلى أساس
صداقته لأخيه الكبير من قبل وقد اهتمته النيابة العامة
بالاشتراك فى قتل الامباشى يونج ، وفى محاولة قتل النحاس ،
والاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة فى قتل أمين
عثمان (٦) .

السيد عبد العزيز خميس :

ولد فى ٢٩ مارس ١٩٢٧ ، بدأ حياته فى مدرسة
المنصورة الابتدائية ، ثم التحق بمدرسة السعيدية الثانوية ،
ثم كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول فى قسم التاريخ وظل
يدرس حتى وصل الى السنة الثالثة حيث قبض عليه .

وتعرف على حسين توفيق عن طريق محمد ابراهيم
كامل - ابن خالة ، حسين - الذى كان زميلا لعبد العزيز فى
المدرسة السعيدية ، وقد التحق أخيرا برابطة النهضة بوحى
من حسين توفيق لرصد تحركات المجنى عليه واشترك فى
حادث شروع فى قتل النحاس والجنود البريطانيين وبعض
المصريين .

(٦) لطفى عثمان : للرجع السابق ، ص ص ٢١ ، ٢٠٥ .

وأخيرا اتهم فى حادث اغتيال أمين عثمان ، وقد ضبط
فى منزله عدد من مجلة أخبار اليوم والمصرى اللتان حملتا
صورة حسين توفيق - كما عثر على ورقة كتبت فيها أسماء
أعضاء لجنة مؤلفة لمد يد المساعدة لمنكوبى « ستالينجراد »
ومن بينها اسم أمين عثمان (٧) .

محجوب على محجوب :

ولد فى ٦ يناير ١٩٢٦ بدوى الأصل ، مما كان له أثره
فى احتفاظه بأخلاق البدو ، والتزم نوعا من الفكر الجامد
الذى ارتكز على الخير والشر والحلال والحرام (٨) .

حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية من مدرسة
الجيزة الابتدائية ثم التحق بالمدرسة السعيدية الثانوية ،
وكان زميل عبد العزيز خميس ، واتهم فى الشروع فى قتل
النحاس مرتين ومقتل الجنود الانجليز وبعض المصريين (٩) .
كما التحق بالرابطة الفيكتورية ليتعرف على تحركات
أعضائها (١٠) .

محمد أنور السادات :

كان يبلغ السابعة والعشرين وقت الحادث من مواليد
قرية ميت أبو الكوم منوفية تربى فى كتاب القرية (١١) ثم
انتقل الى القاهرة مع أسرته حيث دخل مدرسة الجمعية الخيرية
الاسلامية بالزيتون ثم مدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة
وبعدها التحق بمدرسة فؤاد الأول الثانوية .

(٧) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ملف القضية ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ من الحكم .

(٨) وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

وملف القضية .

(٩) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٠) لطفى عثمان : المرجع نفسه ، ص ٢٠٧ .

(١١) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢١ .

وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

ثم التحق بالكلية الحربية وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية منها . والتحق بالجيش ولكن لشبهة تجسسه لحساب الألمان اعتقل فترة حوالى سنتين أو يزيد من عام ١٩٤٢ هرب أثناءها من المعتقل وظل يهيم على وجهه الى أن ألغيت الأحكام العرفية وسقطت أحكام الاعتقال بانتهاء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ .

كان من مريدى عزيز المصرى ومعجبا بالألمان ومحبا نشاط الإخوان المسلمين وتردد كثيرا على الشيخ حسن البنا . تعرف أنور السادات على حسين توفيق عند أحد أصدقائه ، خاصة وأن تصرفات أنور السادات من اختفائه وظهوره أثناء هربه أثارت انتباهه ، وعرف الأخير انه هارب من المعتقل .

والتقت أهواؤهما على مناهضة الوجود البريطانى ، فعلم من حسين انه منضم الى جماعة تقتل الانجليز ، فكان ان اطمأن كل منهما للآخر ، وكان السادات يقوم بتدريب الجماعة على حمل السلاح واستعماله .

ويعترف أنور السادات فى كتابه البحث عن الذات بأنه كان ضمن من خططوا لمقتل أمين عثمان وانه كان يرقب التنفيذ عن كثب (١١ مكرر) .

محمد ابراهيم كامل :

كانت سنه ٢٠ سنة عند اتهامه فى هذا الحادث ، تخرج فى كلية الحقوق أثناء نظر القضية ، وعمل محاميا . وهو ابن المستشار أحمد كامل بمحكمة الاستئناف ، وقد استقال من منصبه بسبب اتهام ابنه وتولى الدفاع عنه .

(١١ مكرر) ويمكن للقارئ ان يستزيد من هذا الموضوع فى كتاب البحث عن الذات الذى كتبه السيد الرئيس السابق محمد أنور السادات عن حياته - القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧١ وما بعدها .

(الطبعة الثانية فى أكتوبر ١٩٧٨) ٢

وقد كون مع حسين توفيق - ابن خالته - جماعة الشباب
المجاهد لمناهضة الانجليز ، وكان هو وسعد كامل ونجيب
فخرى يكونون المجلس الاستشارى للجماعة .

واشترك محمد ابراهيم فى حادث وضع النار فى دار
القنصلية البريطانية فى المعادى .

وأخيرا اتهمته النيابة بنفس الاتهامات التى وجهتها الى
محمد أنور السادات (١٢) .

سعد الدين كامل :

بلغ من السن ٢١ عاما عند القبض عليه واتهامه فى
هذا الحادث ، كان محاميا ، وقد تعرف على حسين توفيق عن
طريق ابراهيم كامل وقد التقت أهواؤهما نظرا لطبيعته
العصبية ، وبرغم نفوره الظاهرى من أعمال العنف
واحتقاره للمفكرين فيه ، وذلك لأن سعد الدين ولد فى وسط
حزبى صرف ، وتأثر بمناقشات الحزب الوطنى لأن أحد
أقاربه كان عضوا فيه ، بل انضم اليه بعضا من الوقت حين
احتدم الصراع فى الحزب حول محاولات حافظ رمضان
السيطرة على الحزب .

كما قرأ الكثير من الكتب والمجلات ، واتصل بالجماعات
الحزبية السرية منها والعلنية .

وكان ممن اشتركوا فى أحداث النحاس ومحاولات قتل
الجنود الانجليز .

وأخيرا ضمته حلقة الاتهام فى قضية اغتيال أمين
عثمان (١٣) .

محمد محمود عبد الكريم :

ولد فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٤ ببلدة ادفو ، وتعلم فى
مدرسة قنا الابتدائية ثم انتقل الى مدرسة اسوان الثانوية ،

(١٢) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١٣) وميم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

ثم حضر الى القاهرة ليستكمل دراسته فى المدرسة الخديوية الثانوية ، ثم التحق بكلية الهندسة (١٤) .

فهو فتى قروى من أعلى الصعيد ابن لقروى بسيط ، وقد حضر الى القاهرة ومعه شقيقه عندما لم يكن والدهما يعطيهما قدرا كافيا من العناية ، وقد اكتسب محمد محمود نتيجة ذلك الحرص فى الحياة والاعتماد على النفس .

وتعرف على حسين توفيق نتيجة زمالته له فى الفصل فى المدرسة الثانوية ، ثم تعرف على محمود يحيى مراد فى كلية الهندسة وعرض عليه الانضمام الى الجمعية السرية فوافق وانضم الى الشعبة التى كان يرأسها محمود يحيى بل كان أمينا لصندوقها ثم ترقى حتى وصل الى منصب عضوية مجلس ادارة الجمعية .

اتهم فى الاتفاق الجنائى والشروع فى قتل النحاس وبعض الجنود الانجليز .

وأخيرا وقع فى دائرة الاتهام فى مقتل أمين عثمان (١٥) .
● نجيب حسين فخرى :

ولد فى ٢٩ مارس عام ١٩٢٤ ، ابن المستشار حسين فخرى المستشار السابق ، وكان طالبا بمعهد العلوم المالية والتجارية ، كما كان أحد خريجي كلية فيكتوريا ، وابن خالة حسين توفيق (١٦) .

وقد بز أقرانه فى تفتحه ذهنى وأصالة تفكيره ، عطف على زملائه وخبأهم فى داره عندما طاردهم البوليس ، ولم يشترك فى أعمال العنف التى ارتكبوها .

الا انه ورد اسمه ضمن من اتهموا فى الشروع فى قتل

(١٤) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(١٥) وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(١٦) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

النحاس والجنود الانجليز، ثم أخيراً اتهم فى هذا الحادث (١٧)

● مدحت حسين فخرى :

شقيق نجيب حسين فخرى من مواليد ١٩٢٧ تلقى علومه فى الناصرية الابتدائية ثم مصر الجديدة .

واشترك مع شقيقه وناله ما نال أخيه من الاتهامات (١٨)

● سعيد توفيق أحمد :

من مواليد ١٩٢٩ - شقيق المتهم حسين توفيق ، وكان لدى اتهامه طالبا بمدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واتهم بذات الاتهامات السابقة (١٩) .

● مجدى عبد العزيز أبو سعدة :

من مواليد ١٩٢٨ وكان لدى اتهامه فى هذه القضية طالبا بكلية الزراعة بعد أن نال تعليمه الابتدائى فى مدرسة المنصورة الابتدائية ثم تعليمه الثانوى فى المدرسة السعيدية الثانوية .

وهو ابن عبد العزيز أبو سعدة عضو مجلس النواب .

وقد اتهم بنفس الاتهامات السابقة (٢٠) .

● أحمد وسيم خالد :

بلغ السادسة عشرة عند اتهامه فى الحادث وهو ابن محمد خالد صاحب جريدة الدستور .

وكان طالبا بالمدرسة السعيدية الثانوية حيث تعرف بالمتهمين واندفع فى تيارهم .

(١٧) وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(١٨) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(١٩) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٢٠) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

واتهم فى حادث الهرم بان شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى ، وقضايا أخرى لسرقة الأسلحة •

● مصطفى كمال حبشية :

كان فى السادسة عشرة من عمره لدى اتهامه فى الحادث وهو ابن كمال حبشية المحامى والذى شغل منصب وكيل وزارة الداخلية من قبل •

واتهم من قبل فى حادث الهرم والاتفاق الجنائى •

● محمد على خليفة :

كانت سنه ٢١ سنة عند اتهامه - طالب بكلية الهندسة، وقد دخل الجماعة عن طريق صديقه محمود يحيى مراد •
واتهم من قبل بالاتفاق الجنائى •

● محمد عبد الفتاح الشافعى :

سن ٢٣ سنة طالب بكلية الهندسة - وصديق محمود يحيى مراد •

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل (٢١) •

● عباس محمود مرشدى :

سن ٢١ طالب بكلية الهندسة وهو ابن ناظر مدرسة الخديو اسماعيل وقد اتسم بالمرح وخفة الروح
اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل •

● على عزيز دياب :

سن ١٩ تلقى تعليمه الابتدائى بمدرسة الزيتون الابتدائية ثم اخيرا التحق بمدرسة القبة الثانوية حيث تم القبض عليه بتهمة الاتفاق الجنائى على القتل فى هذه القضية •

(٢١) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٤ •

كان أبوه مفتشا بوزارة المعارف • وكان يتميز بالرجولة والصرامة •

● أحمد خيرى عباس :

كان فى التاسعة عشرة من عمره عند اتهامه فى هذه القضية بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان •

كان طالبا بالمدرسة السعيدية ثم التحق بكلية الهندسة

● أحمد محمد خليل الحلوانى :

سن ١٩ طالبا بمدرسة المعلمين العليا بعد أن أتم تعليمه الثانوى بمدرسة فؤاد الأول الثانوية

واتهم بالاتفاق الجنائى على القتل •

● كامل محمد ابراهيم الواحى :

سن ١٩ طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية (٢٢)

● عبد الهادى محمد مسعود :

سن ٢١ تخرج فى كلية الآداب وكان يعمل مدرسا ويصفه وسيم خالد بأنه « كان صورة متجمدة معنطة لطبقة الأفندية التى استفادت من ثورة ١٩١٩ • • مثقف ثقافة سطحية يقرأ كثيرا ولا يهضم شيئا » (٢٣) •

● جول اسود نعيم :

سن ٢٠ تخرج من مدرسة الفرير وعمل موظفا بشركة الهواء السائل واتهم فى حادث سجن الأجانب •

ثم اشترك مع حسين توفيق فى تأليف جمعية الشباب المجاهد •

(٢٢) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٥ •

(٢٣) وسيم خالد : المرجع السابق ، ص ٧٢ •

• أنور فائق جرجس :

سن ٢٢ تخرج من مدرسة الفرير بالخرنفش ثم التحق
بمعهد ماركوني للأسلكي ، تطوع في الجيش البريطاني
واشترك في معركة العلمين ، ثم ترك الجيش واشتغل أخيراً
في تجارة أجهزة الراديو واصلاحها .

اتهم بالاشتراك مع حسين توفيق بوضع النار عمداً في
سيارة مستر شنتون (٢٤) .

(٢٤) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

الفصل الثالث :

اجراءات المعاكمة

نوقشت فى هذه الجلسة (١) قضية الاتفاق الجنائى التى أثارها كل من الأساتذة شوكت التونى ووهيب دوس عن موقف عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ودار النقاش محتدما حول ان القانون كان لا يعاقب على هذا الاتفاق فى عام ١٩١٠ ، أما القانون الجديد فنص على معاقبة من يقارف هذا العمل والتمسوا تفسير الفقهاء والاختلاف بين النصوص بهدف الوصول الى ثغرة يخرجان منها المتهمين .

وفى هذه الجلسة كذلك طالب على الخشخانى المحامى عن حسين توفيق وشقيقه ومحمد ابراهيم كامل ببطلان تحقيق النياية ، لأن اعترافات المتهمين كانت تحت تأثير مخدر أعطى للمتهمين ، وأن النياية عاملت المتهمين بقسوة ووضعتهم فى حجرات مظلمة ، ومنعت عنهم الطعام وان هذه الأساليب لا يقرها القانون .

وذكر الأستاذ الطاهر حسن المحامى عن محمد ابراهيم كامل ان رجال البوليس كانوا ينامون مع المتهمين ليحصلوا منهم على الاعترافات .

وقال حسين توفيق ان البوليس طلب منه أن يجمع أكبر عدد من المتهمين لأشراكهم معه فى الجريمة حتى تخفف المسئولية عنه ، فلم يجد أمامه الا أصدقائه وأقاربه فاعترف

(١) جلسة أول ديسمبر ١٩٤٧ وتدوالت القضية فى الجلسات فى أيام متتالية بعد ذلك لطفى عثمان : المرجع السابق ص ٢٩ .

عليهم ، كما ذكر ان محمد ابراهيم كامل لم يشترك فى أى عمل .

ووقف الدفاع ككل فى وجه النيابة العامة على انها لجأت الى الفش وتلفيق التهم واسنادها الى المتهمين - ودفعت النيابة ذلك بأن الدفاع انساق وراء أقوال المتهمين ، ولم يطلع على أوراق التحقيق .

وفى نهاية الجلسة قرر القاضى تأجيل نظر المعارضة الى جلسة ٢٦ مايو ١٩٤٦ مع استمرار حبس المتهمين « (١) » .

وفى جلسة ٢٦ مايو عرضت القضية وتقدم بعض المحامين من هيئة الدفاع بطلب الى القاضى يلتمسون فيه التأجيل لأن ملف القضية لم يكن قد تم طبعه الا منذ خمسة أيام مضت ولهذا لم يتمكنوا من الاطلاع على القضية ، كما انه كان مكونا من أربعة آلاف صفحة وطلبوا التأجيل لاستكمال الاطلاع (٢) فقرر القاضى التأجيل لجلسة ٢٧ مايو ١٩٤٦ .

وفى هذه الجلسة طلب المحامون عن المتهمين الطلبة السماح لهم بتأدية الامتحانات فوافق القاضى مبدئيا وطالب النيابة باتخاذ اجراءاتها نحو ذلك الطلب الا ان ادارة الأمن العام رفضت ذلك خشية هرب المتهمين .

وقد تقابل المحامون مع النائب العام حول هذا الموضوع فوعدهم بالاتصال بوزير الداخلية .

وعليه قرر القاضى تأجيل نظر المعارضة لجلسة ١٥ سبتمبر ١٩٤٦ مع استمرار حبسهم على أن تنظر طلبات الافراج فى جلسة خاصة (٣) .

وفى هذه الجلسة رفضت المحكمة مطلب الدفاع بدخول المتهمين الامتحانات استجابة لتوصية ادارة الأمن العام بوزارة

(١) الأهرام : قضية الاعتداءات السياسية ٢١ ابريل ١٩٤٦ .

(٢) الأهرام ٢١ ابريل ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

(٣) الأهرام ٢٦ مايو ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

الداخلية ، وتأجلت لجلسة ١٠ يولية ١٩٤٦ مع استمرار حبس المتهمين .

وفى هذه الجلسة' تقدم الدفاع عن كل من أحمد وسيم ومحمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل ومصطفى كامل حبيشة وعزيز دياب وعبد العزيز خميس وعباس المرشدى وعمر أبو على ومحمد الشافعى وجول اسود وكامل محمد ابراهيم بطلب للافراج عن المتهمين على أساس بطلان التحقيق بادعاء ان الاعترافات التى ادلوا بها كانت تملى عليهم ، كما ان حسين توفيق لم يكن صادقا أو جادا فيما الصقه بهم من اتهامات .

واحتدم النقاش بين الدفاع وممثل الادعاء لفترة امتدت الى عصر ذلك اليوم ، وأخيرا صدر قرار قاضى المعارضة بالافراج عن ثلاثة من المتهمين هم :

١ - محمد ابراهيم كامل .

٢ - عزيز دياب .

٣ - جول اسود .

بكفالة قدرها خمسين جنيهًا لكل منهم ، واستمرار حبس بقية المتهمين (٤) .

وتأجلت القضية بعد ذلك الى ١٥ سبتمبر لمرض الأستاذ مصطفى الشوربجى والأستاذ وهيب دوس المحاميان ثم تأجلت الى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ حيث عقدت برئاسة الامام الخريبي القاضى وفى هذه الجلسة قرر حسين توفيق ان ما اعترف به كان تحت الضغط والارهاب الذى تعرض له ومن ثم فهو غير صحيح ، لأنه منى بأنه اذا ما اعترف سيخرج من السجن ، وان المحقق هو الذى أملى عليه هذه الاعترافات .

(٤) الاحرام ١١ يولية ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

(٥) الاحرام ١٦ سبتمبر ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

كما قرر بقية المتهمين أن الاعترافات التي وردت على ألسنتهم كانت ملفقة بمعرفة النيابة .

وطلب الأستاذ زكى عريبي المحامى الافراج عن محمود يحيى مراد ومحمد على خليفة وأحمد خليل الحلوانى المتهمين بتهمة الاتفاق الجنائى .

كما قال الأستاذ زهير جرانة المحامى عن محمد أنور السادات ان حسين توفيق لم يتعرف عليه الا قبل الحادث بيومين وهذه الفترة لا تكفى لأن يعطيه ثقته فى الاشتراك معه. فى مثل هذا الحادث (٦) .

وذكر الأستاذ بسطا شكرى المحامى ان الاعتراف لا يكون دليلا الا اذا كان صادرا عن ارادة سليمة وفى ظروف عادية ، وهذا لم يتوافر فى التحقيق .

وقال أمين عامر المحامى عن محمد عبد الفتاح الشافعى، أنه انضم الى جمعية سرية لم يعرف اسمها أو اغراضها ولم يكن يعرف ان من أغراضها القتل ، كما ان اعترافات المتهمين عليه لا قيمة لها ما لم تتأيد بأدلة .

وطالب الدفاع عن كامل الواحى بالافراج عنه لأنه انضم الى جمعية سرية لطرد الانجليز وهى أمنية كل مصرى وطنى ولم يكن يعلم ان الأمر سيصل به الى هذا (٧) .

أما الأستاذ الشوربجى المحامى فاتهم النيابة بأنها اتخذت السرية التامة فى اجراء تحقيقاتها ، ومنعت المحامين من الحضور مع موكلهم أثناء التحقيق معهم .

وشكا الأستاذ فتحى رضوان المحامى من استعمال القسوة مع المتهمين بايداع سبعة منهم حجرة واحدة وكان بينهم حسين توفيق ، وطلب الاطلاع على دفتر السجن لمعرفة ما اذا كانت الحجرات قد ضاقت بالمسجونين أم أن الغرض من هذا

(٦) الأهرام ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

(٧) الأهرام اول أكتوبر ١٩٤٦ قضية الاعتداءات السياسية .

هو وضع حسين ثوفيق مع المتهمين للتأثير عليهم وحملهم على الاعتراف .

وقال أنور السادات « اننا نعامل معاملة الحيوانات في السجن ، فضلا عن رداءة السجن من الناحية الصحية » (٨) .

وبجلسة ٢ أكتوبر ١٩٤٦ قرر حسين توفيق أن جول اسود لم يشترك معهم في جمعيتهم ، وانهم اجتهدوا في ابعاده ، لأنهم لاحظوا ان ميوله المانية (والدته كانت ألمانية الجنسية) .

وتعرض عبد المجيد الشرقاوى المحامى عن عبد العزيز أبو سعدة لسرية التحقيق ومنع المحامين من الحضور بينما سمح للبوليس بذلك (٩) .

وبعد سماع كل هذه المناقشات أصدرت المحكمة قرارها بالافراج عن كل من محمد كامل الواحى ، ومحمد على خليفة ، ومحمد عبد الفتاح الشافعى وعباس المرشدى وأحمد خيرى بكفالة مالية قدرها عشرين جنيها لكل منهم ، واحالة القضية وباقى المتهمين الى محكمة الجنايات (١٠) .

ولقد بدأ تداول القضية فى جلسات المحاكمة اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ ، وفى هذه الجلسة تنحى رئيسها وهو المستشار حسن فهمى البسيونى عن نظر القضية ، لأنه سبق أن عرضت عليه من قبل قضية اشعال النار فى جراج المستر جراهام وكان متهما فيها بعض المتهمين فى هذه القضية الا أنها قيدت ضد مجهول ، والقانون لا يسمح له بنظر هذه القضية فى ظل اشتراكه فى تحقيق السابقة ، وبناء عليه أحيلت القضية الى دائرة أخرى (١١) .

وبجلسة ١٢ فبراير ١٩٤٧ رفض المتهمون الحضور

(٨) الأهرام ٢ أكتوبر ١٩٤٦ .

(٩) الأهرام ٣ أكتوبر ١٩٤٦ .

(١٠) الأهرام ٨ أكتوبر ١٩٤٦ .

(١١) الأهرام ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦ .

بسبب تعديل قفص الاتهام ، واتصل حمادة الناحل المحامي بالمتهمين محاولا اقناعهم بالحضور ولكنهم أصرّوا على الرفض .
ثم دارت مناقشة طويلة بين الدفاع والنيابة حول احوال المتهم حسين توفيق الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية (١٢) .

ولقد فحص حسين توفيق من حيث قواه العقلية ووصل تقرير الطب الشرعي عن حالته ووزع على هيئة الدفاع (١٣) وفي جلسة ١٦ ابريل رفض المتهمون مرة أخرى الوقوف داخل قفص الاتهام وقال حسين توفيق أنه لا يجوز معاملة المتهمين أمثاله هذه المعاملة الشاذة وحاول الدفاع اقناعهم بالعدول عن موقفهم ، ولكنهم رفضوا ، وعقدت الجلسة في غرفة المداولة برئاسة المستشار عبد اللطيف محمد ، وطلب الدفاع التأجيل لعدم استكمال اطلاع المحامين على ملف القضية ، كما أن الدفاع لم يكن قد استكمل دراسة تقرير فحص حسين توفيق عقليا .

وطلب الدفاع الطبيب الشرعي لمناقشة ما ورد في هذا التقرير وبعد اعتراض المحكمة على هذا الطلب عادت ووافقت على ندب الدكتور أحمد حسين سامي مدير مصلحة الطب الشرعي والدكتور محمد محمد عمارة أستاذ الطب الشرعي للاطلاع على التقرير، ومعرفة ما اذا كان حسين توفيق يعاني من (السيكوباتية) ومدى تأثير هذه الحالة على مسؤوليته الجنائية مع التأجيل لجلسة ١٧ أكتوبر ١٩٤٧ على أن يقدم الطبيبان التقرير قبل نهاية شهر مايو ١٩٤٧ (١٤) .

ومرت القضية بعدة جلسات نوقشت فيها أمور فقهية بحتة تخرج عن موضوعنا .

(١٢) الامرام ١٣ فبراير ١٩٤٧ .

(١٣) الامرام ١٠ ابريل ١٩٤٧ .

(١٤) الامرام ١٧ ابريل ١٩٤٧ .

مرافعة الأستاذ حسن أنور حبيب وكيل النيابة :

ظلت المحكمة مشكلة من الهيئة الآتية :

المستشار محمد صادق حمدي ، والمستشار ابراهيم خليل
المستشارين بمحكمة الاستئناف .

ومثل الادعاء فيها الأستاذ عبد الرحمن يوسف حتى
جلسة ١٥ يناير ١٩٤٨ حيث أصيب وكيل النيابة بمرض
كان عضالا قضى نحبه على أثره .

فأعيد تشكيل الهيئة بجلسة ٤ فبراير ١٩٤٨ على
النحو التالي :

المستشارين محمد صادق حمدي و ابراهيم خليل ومثل
الادعاء الأستاذ حسن أنور حبيب الذي أنيط به الادعاء (١٥)

وفي هذه الجلسة حضر المتهمون ودفاعهم ، وطلب ممثل
النيابة وقتا كافيا للاطلاع على أوراق القضية بعد مقدمة
استهلها بقوله « هذه أول مرة أحضر فيها ممثلا للنيابة
العمومية في هذه القضية ، وقد أبت الظروف السيئة أن
أتحمل هذا العبء الثقيل وهو عبء تنوء به الجبال فقد
فوجئنا بمرض زميلي حضرة الأستاذ عبد الرحمن بك يوسف
مرضا خطيرا أرجو له السلامة منه ، فعهد لي سمادة النائب
العام أن أمثل الاتهام في هذه القضية ، ولا أقصد بالاتهام
أن النيابة تقف ضد المتهمين ولكنه الاتهام الذي ينزع الى
اظهار الحقيقة فقط أمام القضاء ، الذين نرجو الله أن
يعينهم ويوفقهم الى اظهارها - وهو غاية ما تصبو اليه
المحكمة ، لهذا اتجه الى المحكمة بالرجاء أن تمكنني من الفرصة
اللازمة لاستيعاب أوراق التحقيق، وقد طالت أوراقها وطالت
واستيعاب ما دار بجلسات المحاكمة وهي عديدة وان هذه
الفرصة انما لا يمكن أن تقل عن أربعة أشهر في أقل
القليل » .

(١٥)، ص ٦٤٤ من القضية ، المحاكمة الكبرى ، ص ١٩٠ وما بعدها .

وقد أجلت المحكمة بناء على طلبه نظر القضية الى جلسة أول مارس ١٩٤٨ وفى هذه الجلسة استعرضت الهيئة حالة المتهم حسين توفيق الذى أدخل المستشفى القبطى لاجراء عملية جراحية بتصريح منها وأجلت المرافعة لجلسة ٢٧ مارس ١٩٤٨ وبجلسة ٢٧ مارس ١٩٤٨ حضر المتهمون الا أن العمل فيها بدأ بنعى عبد الرحمن يوسف وكيل النيابة الذى كان قد قضى نحبه فنعاه رئيس الجلسة كما اشترك معه فى ذلك لفيف من المحامين الموجودين .

ومن الجدير بالذكر أن المتهمين أنفسهم نعوا الفقيه فقد وقف المتهم عبد الهادى محمد مسعود وقال « ان المتهمين جميعا يشاركون القضاء والنيابة والدفاع الحزن والأسى على هذا المصاب الأليم » .

وفى جلسة ١٠ ابريل ١٩٤٨ بدأ ممثل النيابة الجديد حسن أنور طه حبيب مرافعته فقال « هذه القضية قيل ان من أهم بواعثها حادث يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ذلك الحادث المشئوم ، والواقع وأنا ممثل النيابة العمومية ورجل مصرى، أعتبر ان هذا اليوم وصمة فى جبين الامبراطورية الانجليزية، وسيظل دليلا صارخا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر ، لأنهم قابلوا الوفاء بالكران ، والاحسان بالاساءة ، ولكن هذه القوة الفاشمة وقفت مدحورة أمام البسالة والاقدام والشجاعة التى لقيها ممثلوها فى رمز وادى النيل ، ومناط أمله ، ملكنا فاروق الأول حفظه الله ، واننا سنظل نلعن الانجليز أيد الدهر ماداموا محتلين لبلادنا، ولو كانوا فى أجذب بقعة من بلادنا ، وانه لينخيل الى ان كل باب يغلق كأنما ينغلق فى وجوههم ، وان كل حجر بأرض الوادى ود لو طار فى جباههم ، وان كل كلب ينبح انما يصرخ فى وجوههم ، اخرجوا اخرجوا من هذا البلد انجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن كيف البلوغ الى ما نصبو اليه جميعا ، وكيف السبيل اليه ، أياكون بالتناحر والتنايز فيما بيننا أياكون بأن يهاجم بعضنا بعضا فننقسم شيئا وفرقا ، ثم يقوم

منا نفر من الشباب أعماه الغضب فتاه حكمه على الأمور ،
يقتل القادة منا والرجال ، فيسود بلادنا جو من الفزع والتوتر
والقلق والخوف كل يتوجس الشر أينما راح ، وكل يخشى
القدر أينما حل فتتبلبل الخواطر ، ويفلت الزمام ، فيذهلنا
هذا عما ألم بوطننا ، وننشغل بتطبيب جراحنا الداخلية عن
مكافحة الافعوان الأجنبى وعن مداواة جرح الوطن البالغ ،
فنعطى هذا الافعوان قرصا يسمم بها جراحنا المرة بعد المرة ،
باشاعة الخلاف والتفرقة ، ونزيد الأمر وبالا ، فنثخن
أنفسنا بجراح تصيب الصميم من وطننا ، اللهم ان هذا
منكر لا يرضيك فالهنا يا ربنا من أمرنا رشدا ، فنحن أحوج
ما نكون الى رحمتك وإلى عنايتك فلنتق الله فى أنفسنا ،
وليتق الله كل مصرى فى أخيه المصرى ، ملتقين حول دستورنا
السماوى الا وهو القرآن الكريم ، وليس أكمل ولا أحسن
من أن نعود الى حب الله والدين فتصفوا نفوس الشباب
وتمتلىء صدورهم رحمة وبعدا عن الشر ومظاهره ، وعن
الرجس فى أى لون من ألوانه ، وعن الدم واراقتة ويفهم
الشباب أن حب الوطن من الايمان ، وأن الله حرم قتل النفس
الا بالحق وان الله فرض طاعة ولى الأمر « وأطيعوا » الله ،
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

وعاود حديثه بعد عدة مقاطعات من الدفاع كاثبات
بعض الطلبات وطلب عرض بعض المتهمين على الأطباء ،
فقال :

« حضرات المستشارين .. كان لابد لى أن أقدم بهذه
المقدمة ، وحسبى هذا لأننى لا أريد أن أخوض فى ذلك .
الحادث ، ومن المسئول ، لأن ذلك يقتضى تحقيقا ولأنه لا يجب
أن نأخذ بظواهر الأمور » .

يا حضرات المستشارين

أعرض على عدالتكم اليوم قضية عصابة من المغرورين
ساعت أغراضهم ، وعميت أبصارهم ، وأغواهم الشيطان ..

(أشار الى حسين توفيق) هذا القاتل الذى بدأ حياته بقتل الحيوان ، وانتهى الى قتل البشر . . هذا الفتى كما قال أهله وزوده معالجوه ، لديه غريزة الاجرام التى تابعت نموه . . حتى بدا فى هذه الصورة التى ترون ، أستم ترون معنى من بروز جبهته وطول أطرافه أنه أشبه الى القرد خلقا وخلقاً . . بدأت هذه العصبية أعمالها الاجرامية بمحاولات اغتيال بعض الأفراد الانجليز ثم بمحاولات أثمة لاغتيال رفعة النحاس باشا وانتهت الى حادث مقتل أمين عثمان باشا . . .

ان قتل أمين عثمان باشا وما سبقه من اغتيال الشهيد أحمد ماهر باشا وما شابههما من الجرائم والاعتداء على القادة والزعماء كلها جرائم ذات حدين أحدهما صوب الى صدر القتل والآخر صوب الى صدر الأمة والحرية . . حرية الرأى والعقيدة . . ان هذه الجرائم مهما كان الباعث عليها خلاف فى الرأى هو شر الجرائم . . فلو ان من برز من هؤلاء الزعماء أطلع برأسه من خالفه فى رأيه لأقصر المجتمع من المصلحين . .

وبعد فان أمين باشا مهما اختلف النظر اليه وتباينت الآراء فيه ، لم يكن رجلاً عادياً ، أو هملاً من العامة ، بل كان من أصحاب الرأى ، له عقيدته التى يؤمن بها ومذهبه الذى يسير عليه ، لأنه يعتقد ان خطأ وان صواباً أن رأيه فيه الخير للوطن ، وقد يكون محققاً وقد يكون مخطئاً . . وان أمين باشا أعرب عن رأيه وأبداه ، فلم لم يناقشوه ، ولم لم يحاربوه بنفس سلاحه وهو اتخذ مذهباً أذاعه بلسانه وعقله ، فلم لم يدودوا هم بعقولهم وألسنتهم » .

ثم تناول وكيل النيابة بعد ذلك حرية الكلمة وحرية التعبير عن الرأى وانها أمور طبيعية كفلها القانون .

ثم تناول موقف النيابة وحققها فى مباشرة متابعة دعواها ممثلة للمجتمع وبدأ سرد الأدلة على كل تهمة لكل متهم مبتدئاً.

بحسين توفيق المتهم الأول والفاعل الأصلي محاولا الربط بين أوصاف الشهود له وبين الواقع بعد عملية العرض القانوني، ثم اعترافه أمام وكيل النيابة الأستاذ القاويش ، وتصريحه بكراهيته للمجنى عليه وما ضبط معه من أوراق تحمل تاريخ وقوع الحادث « أنا ذاهب لمهمة خطيرة » وكان اعترافه بعد أربعة أيام من تاريخ الحادث وتحدث في اعترافه « عن الجمعية وكيف رأت قتل النحاس باشا فلما فشلت المحاولة قررت الجمعية قتل أمين باشا وقال انه أطلق على أمين باشا ثلاث رصاصات وهرب واعترف بالقاء القنبلة وعن اهداف الجمعية وأفرادها وأغراضها كما هو موضح بالأوراق ومن أغراضها استقلال مصر ، ومن الطبيعي أن الاستقلال أمنية الجميع ، ولكن الطعن على انسان أنه خائن لوطنه أمر لا يقره انسان ، ثم تحدث حسين أيضا عن الشروع في قتل النحاس باشا ، ثم عاد حسين توفيق وكرر هذا الاعتراف في يوم ١١ يناير وقد تقدم هذا الاعتراف اقرار بخط حسين توفيق يؤيد اعترافه السابق ، وبحادثتي بونج وميللر ، وسئل فأورد كل ما جاء بهذا الاعتراف ثم عاد في يوم ١٣/١ وسئل فأقر بناء على اقرار موقع عليه منه يعترف على شريكه في قتل أمين عثمان هو محمود مراد وواصل اعترافاته كتابة ، على كل من اشتركوا معه . . . واعترف محمد محمود الجوهري وخميس محبوب اعترافات مفصلة . . . ان حسين ينكر هذه الاعترافات ويقول انها لم تصدر منه وقال أسباب كثيرة منها ما يرجع الى الوعد والوعيد والترغيب والترهيب والخوف على أخيه وانه اندفع الى هذه الروايات في هذا الجو وهو لا يزال شاب حدث . . . وقد دفع ان حسين عنده اعتلال نفساني » .

ثم جعل وكيل النيابة يناقش مواقف بقية المتهمين .
انتهت هذه الجلسة وتأجلت لليوم التالي لاستمرار المرافعة ، ولكن حدث في جلسة اليوم التالي أمر غريب هو

حضور النائب العام ، ووقف قبل أن يبدأ وكيل النيابة مواصلة مرافعته وقال :

ان الكلمة التي قدم بها أمس زميلي الأستاذ أنور حبيب لمرافعته كانت فيها تعبيرات وتشبيهات ومجازات لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف انها جاءت خلاف مراده ووقعت بعيدا عن مقصوده نتيجة للتعرض لمخاطر الارتجال وأثرا عرضيا لجو القضية في نفسه ، على ان تلك العبارات بما حوت من شئون السياسة، الخارجية يصعب في الواقع تبرير ارسالها على هذا النحو ، كما يصعب ربطها بظروف الدعوى، لذلك قد استأذنت زميلي أنور بك فأذن لي أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى للنياية العامة » .

وهنا ثارت ضجة بين أرجاء القاعة وقال حسين توفيق « هذا قول لا يقوله الا الانجليزى » وقال أنور السادات « كان أحرى بسعادة النائب العام أن يترك كرسيه ولا يقول هذا الكلام ، وانى لافضل أن أشنق ولا يقال ما قاله سعادته ، ان رئيس الحكومة قال فى مجلس الأمن ، ان الانجليز عصابة لصوص فلا محل لسحب ما قاله حضرة وكيل النيابة » كما ردد بعض المتهمين ثائرين مثل هذه الأقوال ، ومختلف العبارات حول هذا المعنى .

ثم عقب الأستاذ وهيب دوس المحامى بقوله « لى رجاء هو الا يثبت شئ مما قاله سعادة النائب العام . . أن سعادة انور بك حبيب لم يكن مرتجلا بل كان محضرا لكلمته فى أوراق وهو ممثل النائب العام فى هذه القضية .

وعقب كل من حمادة الناحل المحامى بقوله يثبت هذا فى المحضر ليكون شهادة عليه وأحمد رشدى المحامى وانتهى الى قوله « نرجو ألا يكون صحيحا أن الحكومة حين قرأت الكلمة التي قالها انور بك حبيب أرادت أن تتدخل فى الأمر ، وذلك هو السبب فى كلمة سعادة النائب العام ، ونرجو ألا يكون تدخل الحكومة صحيحا

فرد النائب العام : أرجو أن يثبت فى المحضر ألا تدخل مطلقا من الحكومة وأن النيابة العامة حرة مستقلة ولا سلطان عليها من الحكومة ولا من أى جهة أخرى ، وانما لاحظت ان عبارات وكيل فى المرافعة كان يمكن أن يعبر عنها بما يتفق واللغة القضائية » .

وصاح أنور السادات « ان كلمة أنور بك حبيب أمس قال عنها سعادة النائب أنها لا تعبر عن رأى النيابة ولكن أنور بك لم يصرح أمس الا بالجللاء ووحدرة وادى النيل ، وهذه أمنية لكل شخص فى الأمة » .

وكان تعقيب النائب العام « يخيلى لى ان هذه العبارة جاءت من باب التحمس وأنا انما قصدت وقلت ما جاء بهذه المقدمة من عبارات ومجازات ، وأما فيما يتعلق بالجللاء ووحدرة وادى النيل فلا شأن لها بالقضية ولم تأت على لسان شاهد من الشهود ، ولا شأن لها فى هذه القضية وللمرافعات آداب يجب أن تراعى » .

وانتهى الموقف بالفاتة من الأستاذ حمادة الناحل المحامى لهيئة المحكمة ألا تتأثر وجدانيا بما دار فيكون ذا أثر على أحكامها قبل المتهمين ، وطلب رئيس الجلسة من ممثل النيابة مواصلة ادعائه ، فتحدث عن موقف المتهم محمد أنور السادات وكانت تهمة الاشتراك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب هذه الجريمة (مقتل أمين عثمان) .

وكان حسن أنور حبيب وكيل النيابة كما سيبدو من مرافعته مقتنعا بموقف هذا المتهم ، فسرده تاريخ حياته منذ كان ضابطا بالجيش المصرى ووصل الى رتبة يوزباشى « والواقع أنه شاب بدأ حياته بنجاح كما يبدأها كل شاب مجيد » . ولكن يبدو أن لاحقه سوء الحظ فأشيع عنه أنه أيام كان ضابطا عام ١٩٤٢ انه يتآمر مع الألمان (١٦) ورمى بأنه

(١٦) ركزنا على موقف هذا المتهم لأنه كانت له مراقب بارزة أثناء سير المحاكمة وفى مرافعة النيابة العامة .

يتجسس لحسابهم وأجرى معهم تحقيق في عهد وزارة النحاس باشا هو وزميله حسين عزت ، وانتهى التحقيق الى فصلهما من الجيش وفي نفس اليوم اعتقلا بأمر عسكري « ثم يستمر في سرد هروبه مع هذا الزميل وتسميته (بالحاج) وتأليفه شركة سيارات وجراج للسيارات « ويبدو ان سوء الحظ لازمه فلم يوفق في أعمال الشركة . . ويبدو ان الانتقال والهرب وما تبع ذلك من الجهد ، والفشل ، كل هذا جعله يثور على الأوضاع الى أن وجهت اليه تهمة الاشتراك في مقتل أمين عثمان باشا والحوادث الأخرى » .

وأضاف وكيل النيابة بالنسبة لظهور اسمه في هذه القضية ، ان هذا حدث فقط يوم ٦ يناير ١٩٤٦ أثناء سؤال نجيب فخري الذي قرر أن اسم (الحاج) كان يتردد على لسان حسين توفيق على أساس أنه كان يعرفه « وكلمة (الحاج) كانت مفتاحا للبوليس دله على أنور السادات ، فقام البوليس بتفتيش منزله ومن ذلك التاريخ ١١ يناير ١٩٤٦ اتصل انور السادات بجو هذه القضية ووجهت له التهمة وسئل فأنكر كل شيء وأنكر صلته بمقتل أمين باشا « ويستطرد الادعاء بأن الأدلة التي تجمعت في حقه تمثلت في اعتراف حسين توفيق عليه بأنه اشترك معه في حادث الشروع في قتل النحاس باشا .

ثم بدأ يحدد الأدلة ثم العدول عنها :
فكانت الأدلة اعتراف حسين توفيق عليه وورود ذكره في اعترافات عمر حسين ومحمد علي خليل التي لم تخرج في فحواها عما اعترف به حسين توفيق .

أما العدول عنها فقد سردها وكيل النيابة في اسهاب عندما ناقش عدول حسين توفيق نفسه عن اقواله بالنسبة له وذلك في التحقيق يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٦ « وقال ان سبب اتهامه له يرجع الى رغبته في اظهار الجمعية (١٧) بمظهر

(١٧) وهي الجمعية التي شكلها حسين توفيق لأغراض الاغتيال السياسي .

أقوى مما هي عليه ، وعندما عرض عليه أنور السادات لم يستعرف عليه ، وفي نفس اليوم عدل خميس وقال أن اعترافه كان بايحاء من حسين ، وكذلك عدل الجوهري ، وفي يوم ٢٩/٢ عدل أيضا عمر حسين أبو علي وقال ان حسين توفيق أحمد هو الذي أوحى اليه أن يقول ما قال » .

وبدأ يناقش هذا الموقف بالتعجب والتشكيك .

وهكذا كان وكيل النيابة أقرب الى الدفاع عنه من الادعاء ضده ، وهذا مرجعه لسبيين ، أولا ان النيابة العامة لا تسعى لالصاق الاتهام بقدر اماطة اللثام عن حقيقة الاتهام ، وان مبدأها هو تبرئة عدد من المتهمين المشكوك في اتهامهم خير من ان يزج ببرىء في ساحة العقاب .

ثانيا : ان الاتهام لم يكن مقتنعا بما سيق من أدلة قبله ، او لم تكن هذه من القوة بمكان يستطيع بها الاتهام أن يسوقه الى ساحة العقاب ، وبهذا تظهر نزاهة القضاء المصرى ، حتى عندا مروره فى أدق الظروف ، كما ظهر فى هذه القضية ، وفى موقف هذا الوكيل بالذات كما سبق وعرضنا ، فموقف وطنى تحمل تبعته هو ، فكان مثار اعجاب حتى من خصومه - متهمين ودفاعهم - ومثار حقد من السلطة ، تلك التى عادت فتوارت فى خجل كموقف النائب العام .

وهكذا كانت مصر أولا ، مصر فى القضاء النزيه ، ومصر فى وجه الاحتلال .

ثم جعل وكيل النيابة يتنقل فى مرافعته وادعائه بين بقية المتهمين ، فكان موقف محمد ابراهيم كامل ، الذى كان أبوه من رجال القضاء وترافع أمامه هذا الوكيل مرات « واليوم أقف موقف الاتهام وابنه فى قفص الاتهام ، ولكن كما قلت الواجب شىء والعاطفة شىء آخر » وكيف ان اسمه ورد فى اعترافات حسين توفيق ووجود كتابه «علم الحيوان» فى بيت حسين ، وكيف ان تفتيش منزله لم يسفر عن شىء .

ثم مر بعد ذلك سريعا على مواقف بقية المتهمين ،
مناقشا موقفهم جميعا من تهمة الاتفاق الجنائي ، وقد تداخل
معه أكثر من مرة مكرم عبيد باشا في نقاش فقهي حول هذا
الاتهام .

وانتهت الجلسة في ذلك اليوم قرابة الساعة الثالثة
مساء .

مرافعة الادعاء بالحق المدني (١٨) :

ان موقف المدافع عن أصحاب التعويض (الحق المدني)
يختلف عن كل من الادعاء والدفاع عن المتهمين ، فاذا كان
الادعاء يبحث الأدلة المقدمة ضد المتهمين مبرزاً الدافع اليها ،
ومفوضاً الأمر للمحكمة فيما يراه غير ذي قيمة ، واذا كان
الدفاع عن المتهمين يحاول جهده ابعاد الاتهام عن المتهمين ،
ومقدماً المبررات لما يراه محيطاً برقابهم ، فان الدفاع عن
المدعى بالحق المدني انما يبرز بشاعة الجرم والاثار التي
ترتبت على ارتكابه والقاء الضوء على ما نال المجتمع ككل
واصحاب الحق في التعويض بصفة خاصة من غرم على يد
مقارفي الجريمة .

ولذا فاننا بعد أن أوردنا مرافعة الادعاء (النيابة
العامة) ، والتي كانت لها أبعادها الوطنية والنفسية ، والتي
أثارت موقفاً عجباً تفجر عن مقدماتها ، ثم ابرزت نزاهة
الادعاء في اظهار مواقف بعض المتهمين (أنور السادات)
وكيف أثبتت ان الادعاء ليس خصماً لدوداً للمتهم بقدر ما هو
خصم نزيه ، يقرر ماله وما عليه بغير حرج أو حقد .

والآن نعرض لمرافعة الدفاع عن المدعين بالحق المدني ،
ونقصد من هذا :

(١٨) قصدنا عرض مرافعات بذاتها لأن لها وضعها المميز في القضية : كمرافعة
الادعاء ومرافعة ، الادعاء بالحق المدني ، لأنها تعرضت لموضوعات القضية ، وفتحت أبواب
البحث فيها ، كما أنها تعرضت لمواقف أبرزتها في مكانها ، أما المرافعات العامة فجاءت
نقطية لما أثارته هذه المرافعات وردا على ما أوردتها من مواقف .

أولاً: اظهر رأي آخر في أمين عثمان ثار بشأنه جدل ونقاش سياسى من أولى الأمر فى السياسة ، ناقشه معهم جهابذة الدفاع فى ذلك الحين .

ثانيا : كشفت مواقف بعض الساسة المصريين فى علاقتهم بالانجليز .

ثالثا : قدم رأيا وناقش موقفه من أهم سبب فى اغتياله وهو حادث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ .

بدأ المرافعة (١٩) فى هذا المجال الأستاذ عبيد اللطيف (بك) محمود المحامى ، مستهلا حديثه بالدفاع عن امين عثمان كمصرى مبرته مما وصفوه به ، ولكنه وصفه بأنه لم يكن منزها عن كل منزلق ، بل أنه ككل ساسة مصر فى ذلك الحين يسمعون تقريبا وزلفى للانجليز ، ولكن أميننا كان يقصد « تحقيق قصد السبيل » .

طرح تساؤلا فى قالب استنكار ، « وهل كان أمين عثمان هذا المصرى الوحيد وزيرا أو غير وزير الذى سلك هذا الطريق على انه هو الذى يوصله الى مصلحة بلاده !! » واستطرد قائلا « استعرضوا كل الوزراء والمشاركين فى الحكم الآن من الوفديين الذين قيل بتخوفهم من ممالة الانجليز - قد كانوا الى أمس القريب يصفقون لهم ، وكانوا يلوحون لهم - هل كان الوفد من سنة ١٩١٩ الى ١٩٤٨ هو الذى يتعامل مع الانجليز ، أرونى وزيرا واحدا لم يعمل على مصافاة الانجليز ويصادقهم ويتصل بهم ، ويعمل على محاولة التفاهم معهم على أن يصل من وراء ذلك الى قصد السبيل ، ان استطعتم أن تذكروا الى اسما لم يسع الى مفاوضة الانجليز ، ولم يعمل على مصادقتهم ، حق لكم أن تقولوا ان أمين عثمان صنيعه الانجليز ، أما القول بأن رجلا قام فى اعتقاده أن هذا هو السبيل - فى نظره - فتحكمون عليه بالقتل، ثم تصادقون على هذا القتل ، فليس هذا من العدل فى شيء » .

(١٩) المرافعات والرد على ما أوردتها من مواقف ص ٧١٣ من ملف قضية جلسة

١٤ ابريل ١٩٤٨ -

ان فى التمعن فى هذا النص من حديث المترافع تظهر
عدة أمور :

أولا : تمميع الخطأ الذى ارتكبه أمين عثمان فى مصانعة
الانجليز بشكل أكثر من أقرانه ، وذلك بتوزيع التهمة على
الجميع ليقل نصيبه منها •

ثانيا : تشتيت نظر الاتهام بين كل الوفدين •

ثالثا : تصويب مصانعة الانجليز والتزلف اليهم الى
الوفد بذاته •

رابعا : ينتهى بأنه هو نفسه غير مقتنع فى داخله بموقف
أمين عثمان من مصانعة الانجليز ، وذلك فى عبارة « أما
القول بأن رجلا قام فى اعتقاده ان هذا هو السبيل - فى
نظره ... » •

خامسا : انه مع النية فى مرافعتها بأنه يشتم منهما
معاً عدم اقتنائهما بموقف أمين عثمان السياسى تجاه
الانجليز ، ولكنهما يستنكران الجزاء وهو القتل •

ثم يفتح الباب - كما سبق وأشرنا - أمام قضية كانت
لب الأسباب جميعا وهى قضية ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فقال
« أقول لحضراتكم ان المناقشات التى تناولت موقف النحاس
باشا من الانجليز وكذلك أمين عثمان وحادث ٤ فبراير
وقصته ، تلك القصة المزيفة المزورة التى قامت على قلب
الأوضاع » وأشار الى أن زميله الأستاذ ابراهيم فرج المحامى
سيتولى عرض هذه النقطة •

وهكذا فتح باب النقاش فى حادث ٤ فبراير الذى
استغرق مئات الصفحات من القضية ما بين شاهد اثبات
وشاهد نفى ، ومن وقف بين بين حتى لا تناله الأقلام والنقود ،
والذى لخصناه فى جزء سبق بعنوان « موقف أمين عثمان من
الانجليز » •

هذا الحادث الذى كان سببا واضحا للاغتيال ، وانتهى

ابراهيم فرج المحامى أيضا الى استنكار القتل كأسلوب
لانتقام ، وانما مقارعة الحجة بالحجة هو الأنسب فى تناول
السياسة ومستقبل الأمة •

تدوولت القضية جلسات عددا كانت آخرها جلسة الحكم
بتاريخ ٢٤ يولية ١٩٤٨ وكانت كلها مناقشات سياسية ،
وجدل فقهى حول نقاط قانونية بحتة •

تناولت الاتهامات التى قدم بها المتهمون للمحاكمة ،
سنلجأالى تلخيصها، ومناقشة الأدلة التى تفيد التاريخ على
وجه الخصوص - بعيدا عن :

١ - الاتهامات أو الأحداث التى وقعت خلاف حادث
اغتيال أمين عثمان باعتباره لب الدراسة •

٢ - المناقشات الفقهية والجدل حول النقاط القانونية
البحثة لأنها تخرج عن نطاق دراستنا التاريخية (٢٠) •

٣ - الأحداث الدقيقة والتقارير التى قد تذهب
بالدارس للقضية بعيدا عنها وفى هذا سنعتمد كثيرا على
حيثيات الحكم على أساس أنها :

١ - تحوى تلخيصا دقيقا وشاملا للأحداث •

٢ - معايشة كاتبها لظروف المحاكمة بل ووقوع الأحداث
مما يعطى الدراسة حيوية أكثر ، فيعيش القارئ الأحداث
ذاتها •

٣ - أنه اذا كانت القضية هى المصدر الأساسى للدراسة
فان حيثيات حكمها هى أدق ما فى هذا المصدر •

(٢٠) حوت أوراق القضية سؤال معظم الساسة حول نقاط سياسية وأسهببت فى السؤال
عنها فلم نوردنا حتى لا تشتت القارئ سيما وانها تخرج عن موضوع القضية ، كقضية
الشروع فى قتل النحاس باشا وغيره ، اما النقاش السياسى حول حادث ٤ فبراير فقد
وردناه ضمن الفصل الرابع من القسم الاول •

٤ - انها تحوى جدلا وناقشا للأدلة وتصور الاحداث موضوعيا ووجدانيا ، ومن هذا كله سيكون هذا الجزء من الدراسة قاصرا على الفاعلين الأصليين لحدث اغتيال امين عثمان ومناقشة موقفهم ، بما يخص دارس التاريخ وليس لدارس القانون .

بالنسبة للمتهم الأول حسين توفيق أحمد .

فقد سبق تناوله من قبل وكيف ارتدب الحادث ، وقد حدث ان اعترف تفصيلا بذلك مشركا معه المتهمون : محمود يحيى مراد ومحمود احمد الجوهري وعمر حسين ابو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ومحمد انور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى ومحمد محمود كريم .

وقد لخص اعترافه بالنسبة لهم فيما ورد فى قائمة الاتهام التى قدموا بها الى المحاكمة .

الا انه عاد وأنكر ما اعترف به ، معللا اعترافه بانه وقع تحت ضغط وتهديد سلطات التحقيق (النيابة العامة) ، وان اعترافه جاء كما قال « لانقاذ ما يمكن انقاذه » الا ان الاتهام ثبت ضده من اعترافه وشهادة الشهود ، ونتيجة تعرفهم عليه عندما عرض عليهم عرضا قانونيا ، فقد تبين من كل هذا أنه ذهب لاغتيال امين عثمان مسلحا بقنبلة ومسدس ، واستعان بالمتهمين الخمسة التالين له فى قائمة الاتهام فأطلق هو المسدس فأصاب المجنى عليه وألقى القنبلة فأصاب من أصابت ممن ورد ذكرهم فى قرار الاتهام .

ونجد ان المتهم الذى نوقش موقفه بعد المتهم الأول (حسين توفيق) هو محمد أنور السادات ! ولذا أشرنا الى ان له وضعاً متميزاً فى هذه القضية ، ادعاء ومرافعة ثم حيثيات ، وفى مساحات كبيرة من القضية .

فالمناسبات التى أوصلت اليه كانت :

أولاً : ما ورد على لسان المتهم العاشر نجيب حسين فخرى فى تحقیقات النيابة من ان المتهم الأول حسين توفیق كان على صلة به (الحاج) وهذا الحاج كان ضابطاً فى الجيش المصرى وفصل منه ، وكانت هذه العلاقة وطيدة .

ثانياً : ما قرره حسين توفیق فى اعترافه عن ظروف تعرفه به عن طريق المتهم الرابع عمر حسين أبو على وزيارته له ووصفه لمنزله ، وأنه فهم منه - اى من السادات - انه عضو فى جماعة تضم بعض العسكريين ، وتعمل على مناهضة الانجليز ، وأنه انضم الى جمعية حسين توفیق ، وكان يعلم أن من أغراضها قتل الانجليز والزعماء المصريين الموالين لهم ، وأنه كان متفقاً معهم على قتل النحاس باشا وأمين عثمان .

ثالثاً : اشتراكه فى حادث القاء القنبلة على سيارة النحاس باشا حسب اعترافات المتهم الأول (٢١) .

رابعاً : ما قرره المتهم الثانى محمود يحيى مراد فى تحقیقات النيابة من انه علم من حسين توفیق ان المتهم السابع وهو المشهور باسم (الحاج) من اعضاء الجمعية وأنه راه مع المتهم الأول واستعرف عليه .

خامساً : ما قرره المتهم الثالث محمود أحمد الجوهري فى تحقیقات النيابة من ان السادات كان يحضر اجتماع الجمعية ، وأنه تكلم فى موضوع قتل النحاس باشا وطالب باتهامه لوجود أمور أخرى كان يرى وجوب الانتهاء منها ، وأضاف انه سمع من حسين توفیق أن السادات هو الذى أحضر القنبلة التى استعملت فى حادث النحاس وأنه أحضر كذلك قنابل أخرى .

سادساً : ما قرره عمر حسين أبو على - المتهم الرابع - فى تحقیقات النيابة من أنه تعرف على السادات عن طريق صداقته لأخيه الطيار سعودى وأنه كان واسطة تعرفه على

(٢١) استبعدنا الحديث عن هذه القضايا لأنها خارجة عن موضوع الدراسة وهو اغتيال أمين عثمان .

حسين توفيق ، وكان من رأى السادات معاقبة كل من النحاس
وأمين عثمان ، باعتبارهما مسئولين عن حادث ٤ فبراير
١٩٤٢ .

سابعا : اعتراف المتهم الخامس السيد عبدالعزیز خميس
بتعرفه بالسادات ، وانه فهم منه أنه عضو فى جماعة تعمل
على مناهضة الانجليز ، وانه كان يجتمع به بعد مصرع أمين
عثمان ، وأنه هو الذى أبلغه باعتراف المتهم الأول فى
التحقيق أمام النيابة باقتراح الجريمة ، وأنه كان من رايه
استمرار قيام الجمعية بأعمالها .

ثامنا : الورقة التى ضبطت فى ١٣ فبراير ١٩٤٦
بملابس السادات المعدة لتسليمها لأهله لفصلها عند تفتيشها
بمعرفة مأمور السجن (سجن الأجانب) والتى وجد مدونا
عليها باللغة الانجليزية Formation B. Touch with men
واصطلاحات أخرى مريبة ظاهر منها الأمر والتدبير .

· وأمام كل هذه الأدلة ظل السادات ينكر كل ما يسند او
ينسب اليه منها وقد ساندته الدفاع على الأسس الآتية :

أولا : ان اعترافات بعض المتهمين عليه ان هى الا أقوال
متهم على متهم ، لا تنهض دليلا بذاتها عليه ، فضلا عن أن
مرددا الى المتهم الأول حسين توفيق ، وقد ذكرها الباكون
نقلا عنه ، وقد عدل بعض المتهمين عن أقوالهم .

ثانيا : أنه كذب واقعة مد الجمعية بالسلاح واستحضاره
القنابل .

ثالثا : ضياع أصل الورقة التى وجدت فى ملابسه وعدم
الاعتماد على الصورة الى غير ذلك من النقاط القانونية
الأخرى ، فضلا عن عدول حسين توفيق عن اعترافه على
السادات بجلسة تحقيق النيابة يوم ٢٣ فبراير ١٩٤٦ .

وهكذا ضعفت الأدلة قبله - الأمر الذى أخذت به المحكمة
فى أسبابها فبرأت ساحتة .

المتهم محمد ابراهيم كامل :

قدمته النيابة العامة متهما مستندة الى :

١ - أقوال حسين توفيق من أنه عضو معه فى الجمعية التى من أغراضها قتل الانجليز وفريق من رجالات مصر .

٢ - أقوال المتهمين : محمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس بأنه عضو فى الجمعية ويعلم أغراضها .

٣ - العثور بمنزله على جرابى مسدسين ووجود آثار مقذوفات نارية باحدى حوائط سطح منزله نتيجة التمرين على استعمال المسدس .

الا انه بعد مرافعة الدفاع لم تطعن المحكمة الى هذه الأدلة ومن ثم برأت ساحتة .

سعد الدين كامل :

كانت أدلة الاتهام قبله تنحصر فى الآتى :

١ - اعترافات حسين توفيق من أنه كان عضوا فى الجمعية وانه تعرف عليه عن طريق محمد ابراهيم كامل وانه كان ضمن من اتفقوا على اغتيال أمين عثمان الا انه عدل عن هذه الأقوال .

٢ - اعتراف كل من المتهمين محمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري على انه اشترك فى حادث الشروع فى قتل النحاس وحادث اغتيال أمين عثمان .

الا أن المحكمة ازاء انكاره وما أثاره الدفاع عنه من شكوك حول أقوال المتهمين لم تطعن الى سلامة هذه الأدلة فبرأته .

نجيب حسين فخرى :

كانت الأدلة قبله محصورة فى الآتى :

أولا : أقوال حسين توفيق فى تحقیقات النيابة من انضمامه الى جمعيته لقتل الانجليز ومن والاهم من المصريين ، وانه باعتباره من المجلس الاستشارى الذى كان مكونا منه ونجيب فخرى ومحمد كامل وسعد كامل ، اتفق معه على قتل أمين عثمان .

ثانيا : اعتراف المتهم السيد عبد العزيز خميس عليه .

الا ان عدول حسين توفيق عن اعترافاته ، وأضاف ان ما كان بينهما كان مجرد كلام لم يدخل الى حيز التنفيذ . خاصة وان وضعه هو ومحمد كامل وسعد الدين كامل كأعضاء فى الحزب الوطنى أمرا يتنافى ومبادئ الجمعية التى لم تكن توافق على ضم أعضاء حزبين .

كما تشككت المحكمة فى أن يكون ضمن اللجنة الاستشارية ومن ثم حكمت ببراءته .

محمد محمود كريم :

لم يضبط فى أول الأمر ، وانما عندما ورد ذكره فى اعترافات حسين توفيق يوم ١٦ يناير ١٩٤٦ ضمن من اشتركوا فى حادث مقتل أمين عثمان ، بأن كان ضمن أعضاء « الجمعية » ، ثم ورد ذكره كذلك فى اعترافات محمود يحيى مراد يوم ١٨ يناير ١٩٤٦ ، ثم اعترف عليه أيضا محمد محمود كريم .

وعلى هذا ألقى القبض عليه ، وأنكر فى أول الأمر ، ولكنه عندما علم باعتراقات حسين توفيق أرسل خطابا الى النيابة العامة ، يعرض فيه انه لديه معلومات خطيرة يريد ابداءها .

وبدأ يعترف أمام المحقق على تفصيلات تكوين «الجمعية» وأهدافها وشعبته هو وهي شعبة كلية الهندسة ، وكان معظم أفرادها في مجلس الادارة ، ثم بدأ يعترف على تفاصيل حادث الشروع في قتل النحاس .

وبالنسبة لحادث أمين عثمان فقد أقر بأنه اجتمع هو ومراد وآخرون في منزل مراد حيث عرضت فكرة اغتيال « الخائنين » ومنهم أمين عثمان ولم ينفذوها بل أجلوها ، ولكن مجلس الادارة اتخذ قرار اغتياله لميسوله الانجليزية واشتراكه هو والنحاس في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بل ان المجلس قرر أيضا في ذلك اليوم التخلص من مكرم عبيد لاشتراكه هو أيضا في هذا الحادث .

من أجل ذلك قدمته النيابة بتهم هي :

- ١ - تهمة الاشتراك مع حسين توفيق في حادث اغتيال أمين عثمان بطريق الاتفاق .
 - ٢ - الاشتراك في جريمة «الشروع في قتل» التي ترتبت على حادث اغتيال أمين عثمان .
 - ٣ - الاشتراك مع حسين توفيق في حادث النحاس باشا .
 - ٤ - وبقية الاتهامات التي أسندت اليه .
- وقد قضت المحكمة بادانته .

شهود المحاكمة ومناقشات الدفاع (١)

نورد هنا تلخيصا لأهم ما ورد من نقاط دارت حولها شهادة أهم الشهود فى الحادث أمام المحكمة ، وركزنا حول ما تناول أمين عثمان منها :

شهادة مصطفى النحاس :

تناول أول الأمر قضية الشروع فى قتله هو - وهذا خارج عن موضوع دراستنا - ثم سئل عن كيفية تشكيل الوزارة عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فبدأ حديثه عن تاريخ الوزارات منذ عام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وأحوال البلاد ومقابلاته مع الملك ونصحه بضرورة الإصلاح ، ثم انتقل الى الأحوال العامة فى وزارة حسين سرى ١٩٤٢ وسياحته فى الوجه القبلى قبيل الحادث ، والاتصال به وهو فى قنا لطلبه للقصر ، ثم عودته ومقابلاته للملك ، ووصف الجو العام والانذار الذى أرسله السفير البريطانى للملك - ومحاولات الخروج من الأزمة باستدعاء زعماء الأحزاب الى اجتماع فى القصر ودور أحمد حسنين فى هذا ، ومناقشة رفض الانذار واصدار الاحتجاج عليه - ثم وصفه لمحاصرة القصر بالدبابات وطلبه مرة ثانية من القصر واصرار الملك على أن يؤلف هو الوزارة ، ورفض لهذا الطلب أول الأمر فقال له الملك « أمرك

(١) اعتمدنا فى هذا على كتاب المحاكمة الكبرى للطفى عثمان - وصحيفة المصرى فى تلك الفترة .

بهذا » وناقش معه الأمر على أساس أن الزعماء اتحدوا على الرفض كشكل من أشكال الاحتجاج فقال « أنا صاحب الشأن . أنا أمرك لازم تقبل وتؤلفها الليلة وتذهب الى السفير لتخبره بذلك وطلب امهاله للغد وقال أحمد ماهر أنه ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز «فقلت اخرس انتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة . » النحاس أشرف منكم كلكم» وحسم الملك الموقف وأمره بتأليف الوزارة ، وأنه فهم أن كلاما دار بين الملك والسفير لا يعلمه ، وتقابل مع السفير واحتج على الحادث ، وأخذ السفير يسترضيه ويسأله عن رغبته فطلب منه سحب الانذار فسحبه وأخبره السفير بأنه لم يختره لصفته الشخصية وانما كزعيم الأغلبية لأن الموقف الحربى خطير ويخشى الانجليز أن يطعنوا من الخلف ، وناقش مع السفير مسألة سوء الحالة الاقتصادية للشعب نتيجة الصرف على جيش الاحتلال .

وردا على سؤال الأستاذ الخشخاني : قال أن الانذار كان تنفيذيا وليس تهديديا ولم يرض أن يأتى بتفاصيل أكثر حتى لا يدخل العرش فى الحديث والعرش فوق كل المنازعات ، واستمر النحاس فى الحديث حول التفريق بين الحالة التهديدية الأخرى التنفيذية .

ونوقش فى مسألة الوزارة القومية والوفدية فقال محتدا : يستحيل على حكومة أن تمشى وبها أجناس مختلفة والسفينة تفرق ، وذكر أن وزارته كانت على شقاق مستمر مع السفارة وحاكم عام السودان سواء فيما يتعلق بالتدخل أو غيره .

ولما سئل عن مدى تدخل الانجليز فيما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٤ أجاب أنه كان ضدهم وضد أى تدخل أجنبى أو من جانب السراى ولذلك ساءت الأحوال فى نهاية الفترة بينه وبينهم ، وسأله زكى عريبي المحامى عن أن قبول الحكم يوم ٤ فبراير فيه تعدى على سلطة الملك فقال ان الملك هو الذى أمره بذلك .

أما عن علاقته بأمين عثمان فقال رداً على هذا السؤال من حمادة الناحل المحامى انها بدأت سنة ١٩٣٦ أثناء المفاوضات وأنه كان يريد أن ينجح المفاوضات فكان يختار الأشخاص الذين يستطيعون معاونته ومنهم أمين عثمان .

وسأله وهيب دوس المحامى عن علاقة أمين عثمان بالانجليز وحاكم السودان فقال له أنها كانت علاقة طيبة وهو متخرج من كلية فيكتوريا التى تعمل على ايجاد صلات طيبة بين المصريين والانجليز وأنه يعتقد أن أمين كان يقدم الصالح الوطنى على الصداقة .

وسأله عن رأيه فى خطبة أمين عثمان فقال انه يعجب بتشبيه أمين عثمان ، وعن اسناد الحكم الى أمين عثمان قبل ١٩٤٢ عقب استقاله على ماهر نفى ذلك .

ثم عاد فى جلسة اليوم التالى وقال أن أمين عثمان لم يكن معه فى رحلته الى الصعيد ولم يحضر اليه قط ولما اعترض على أيوب المحامى على موقفه يوم ٤ فبراير وهو الذى كان ينادى بالاستقلال ووقع معاهدة ١٩٣٦ ، وان هذا الانذار يمس الاستقلال والمعاهدة ، أجابه بأنه أجاب على هذا فى محضر الاجتماع ، وكان ضد هذا التدخل ، وألقى باللائمة على الأحزاب الأخرى على أساس أن تفرقهم هو الذى تسبب فى حادث ٤ فبراير .

وعاد الدفاع يناقشه حول قبوله الوزارة وأن ذلك بمساندة الانجليز ونفى ذلك، ووصفهم بأنهم هم الذين كانوا يريدون قبول الحكم فى ظل وزارة ائتلافية تحت هذه الظروف وأنه رفضهم وأن قبوله الوزارة كان بالحاح الملك .

وبدأت المحكمة والدفاع مناقشته فى موضوع الكتاب الاسود وظروفه ومحاولة تقديمه للمحاكمة ، وتدخل الانجليز فى ذلك ؟

أما عن أمين عثمان فقد سأله شوكت التونى المحامى
حول خطابه الذى ذكر فيه الزواج الكاثوليكي ، وهل وافق
هو عليه قال نعم .

شهاد زكى على باشا :

وهو محام كان وكيلا لمحكمة النقض والابرام .

دارت شهادته حول حادث ء فبراير وقال أن معلوماته
تنحصر فيما قرره له صديق بالقصر وليس أحمد حسنين ،
ووصف حالة حصار القصر بالدبابات وأخبره انه قال له
هذا ليكون على علم ويتصرف اذا حدث أكثر من هذا وأن
السبب هو تهديد الانجليز لتكليف النحاس بتأليف الوزارة .

ولما اتصل بالنحاس هليفونيا نفى علمه بالحادث وقال
له أنا لا أستطيع أن أفعل شيئاً ، وأضاف انه نبه الزعماء
الآخرين بخطورة الموقف وأنه وقع معهم احتجاجاً عليه .

وأجاب على سؤال حول علم أمين عثمان المسبق بالحادث
بقوله أن أمين كان يعلم أن النحاس والوفد يجب أن يعود
للحكم وذلك بناء على معلوماته وأضاف ان النحاس كان يزور
أمين عثمان الذى كان متصلاً بالسفارة فى هذا الشأن ، ونفى
معرفته ما اذا كان أمين عثمان يقوم بالدور ممثلاً لنفسه أو
ممثلاً للوفد وشهد بأن النحاس كان يوفق بين مصلحة البلاد
وبين ما هو مطلوب من السلطة غير الشرعية .

وردا على سؤال من فتحى رضوان عن موقف أمين عثمان
فى حادث ء فبراير قال أن أمين كان يرى أن الوفد يجب أن
يعود للحكم أما انه كان مدفوعاً بهذه الفكرة أو غيره فلم
يعرف .

شهادة على ماهر :

بدأ شهادته بحديث مطول عن ضرورة توحيد القوى
الوطنية كى تخرج مصر من محنتها ، وأنه ينظر الى المستقبل

ويتناسى الماضى لأن الماضى يؤثر فى الدعوة الى التعاون
والوحدة التى تحتاجها البلاد .

وبالنسبة لأمين عثمان فسرد موقفه بأنه أحيل الى المعاش
فى أول أو ثانى جلسة لمجلس وزارته لما علق فى نفسه منذ
قيامه بدور الوسيط فى معاهدة ١٩٣٦ ثم أن الوزراء كانوا
يخشونه لصلته بالانجليز ، كما أنه كان مهملاً فى عمله
كوكيل للوزارة ومستولاً عن أعمالها أكثر من الوزير فكان
يترك عمله الى أعمال خارجية حيث كان يقضى معظم وقته
لدى السفير الانجليزى فكان معطلا للعمل .

وبعد إحالته للمعاش طلب تعيينه فى البنك الأهلى وقبل
هناك ، وزاره السفير البريطانى بعدها ولم يكن يعلم بإحالته
للمعاش وقال له « اتعشم أن تعتمد على امين باشا فى المسائل
الصغيرة منك الى ومن السفارة اليك » .

وسئل عن ماهية هذه الأعمال فقال انه كان يقوم
بالوساطة أو ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة ، وأضاف
أن أمين قام بأشياء غير مشرفة فى مفاوضات ١٩٣٦ - هى
عملية التمهيد للمفاوضات والتى أشرنا اليها فى علاقة أمين
عثمان بالانجليز - وأن إحالته الى المعاش كانت بداية سوء
العلاقات بين على ماهر والانجليز .

ثم تناول بعد ذلك العلاقات التاريخية بينه وبين الحكومة
البريطانية أثناء توليه الحكم كرد على سؤال من المحكمة
واستغرق بقية الجلسة خصوصاً مسألة دخول مصر الحرب
وتجنيبها ويلاتها .

وفى جلسة اليوم التالى ناقشه حمادة الناحل المحامى فى
معلوماته عن حادث ٤ فبراير ووصفه بأنه اعتداء على رمز
الدولة وعلى الشرف الوطنى وان الأمر مدبر من الداخل ولم
يأت به السفير وحده وألقى بالتدبير على أمين عثمان ، وقال
عنه رجل زكى فى الناحية التى كان يشغل بها دائماً ، له من
القدرة أن يتصل بخصومه وأعدائه ويتظاهر أنه صديق ،

أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً بل إن طال عمره كان يطمع في كراسى الرياسة وكان مستر ريد يشير إليه بأنه رئيس وزارة في المستقبل .

وتحدث عن زيارته له في القصر الأخضر وطلب أنه في خدمته وكان يحدثه عن مصطفى النحاس كزعيم أغلبية خارج البرلمان وأن أحمد ماهر زعيم أغلبية داخل البرلمان . وسرد بعد ذلك اجتماعات الملك بالنحاس ليلة الحادث وما دار بينهم في اجتماع الزعماء ، وتناول في شهادته مسألة المعتقلين واعتقاله هو وأسلوب معاملته في المعتقل ، ثم سأل حمادة الناحل عن الموقف يوم ٤ فبراير فكرر كثيراً مما قاله وجهل كل شيء يعرفه عن أمين عثمان بعد ذلك .

شهادة حافظ رمضان باشا :

دارت شهادته حول الوصف الدقيق لأحداث ٤ فبراير منذ الانذار الانجليزي للملك بتشكيل النحاس للوزارة والا سيتحمل الملك التبعة ، والمشاورات التي دارت حول اقناع النحاس بتشكيل حكومة قومية تجرى بعدها انتخابات ثم تشكل حكومة بعدها حسبما تؤدي هذه الانتخابات .

وكان رأيه هو ازاء الانذار ألا تشكل حكومة الا بعد أن يسحب الانذار وهو ما عاد اليه المجتمعون لما رفض النحاس ما عرض عليه من حلول وأنه وقع مع الموجودين ورقة بأن الانذار اعتداء على سيادة البلاد ، وكان النقاش بينه وبين فتحي رضوان المحامي حول موقف النحاس من الانذار وأنه لم يكن يعرف ملايسات موقف النحاس من هذا ثم تطرق النقاش الى الكتاب الاسود والمحاكمة التي كانت ستعقد للنحاس وتدخل لورد كيلرن في الموضوع ، ثم أشار الى موقف الحكومات التي توالى من اعلان مصر الحرب من أجل حضور مؤتمر السلام ، واعترف بأنه يعرف أن النحاس وأمين عثمان منعا لقب « سير » ثم تناول العلاقات بين الحكومتين الوفدية والانجليزية .

وناقشه ابراهيم فرج المحامى حول نفس الموقف ليلة ٤ فبراير ومنح الأوسمة للنحاس وأمين عثمان ، وأنهم لم يكونوا وحدهم الذين نالوا هذه الأوسمة ، وكان نصيب أمين عثمان فى هذه الشهادة أنه فى وزارة محمد محمود باشا رفض صدقى التعاون معه فى وزارته وطلب إحالته للمعاش ، وطلبه الى مكتبه ووجده مؤدبا وعرض عليه رغبة محمد محمود وحسم الموقف بأن يطلب أجازة ستة شهور .

وقال بالنسبة لخطبة أمين عثمان بزواج مصر من انجلترا ، أنا قرأت سخافة بهذا المعنى وسأله مكرم عبيد حول تزوير الانتخابات بعد ١٩٣٦ ضد الحزب الوطنى والكتلة الوفدية فمنعت المحكمة الاجابة على هذا السؤال .

شهادة بركات باشا :

ناقشه زكى عريبي المحامى حول المعاملات المصرية بين مصر وانجلترا فى عهد تولى أمين عثمان وزارة المالية فأحاله الشاهد الى محاضر مجلس الشيوخ آنذاك فهى ثابتة فيها كما أحاله اليها أيضا ردا على سؤاله عن دفع مصر نفقات الجيش الانجليزى - كما تناول دين انجلترا لصالح مصر والذى قارب ٥٠٠ مليون جنيه وأصر على إحالته الى مضابط مجلس الشيوخ ، وان كان قد أكد على أن انجلترا كانت تقترض من مصر دون أن يدرى الناس ، مما أدى الى التضخم ، وأن أمين باشا كان على علم بذلك .

وناقشه الأستاذ لطفى جمعة المحامى حول أنها كانت فرصة لاجلاء الاحتلال بناء على هذا الدين بعكس أيام أن توطدت أقدامه عندما كانت مصر مدينة فرد بأنه أجريت مقاصة وأصبحت انجلترا مدينة بمبلغ ٩٠ مليون جنيه وأنه اذا سوى الدين مرة أخرى فستكون انجلترا غير مدينة .

وسأله أحمد رشدى المحامى حول أثر الغرض الوطنى من الناحية المالية بأنه يتردد بين النفع والضرر لأن الدين بعد

أن كان ديننا عاما له صفة دولية والبلاد غير ملزمة أصبح ديننا خاصا بمصر وقد أسهم أمين عثمان فى إعادة جعله ديننا دوليا ولم يعرف كيف حوله لأنه لم يكن فى الوزارة ، كما لم يجب بصراحة عن سؤال زكى عريبي المحامى حول فوائد تمويل هذا الدين هل هو كسب سياسى أم لا ولما سئل عن موقف أمين عثمان من هذا الدين سنة ١٩٤٤ نفى معرفته شيئا عنه فى ذلك الوقت وان المسائل الاقتصادية للبلاد لا تنفصل عن الاعتبارات السياسية وأن السياسة المالية المصرية كان فيها جانب التساهل والمجاملة مع انجلترا .

ثم أجاب عن أسئلة دارت حول ضبط ديوان المحاسبة لمخالفات مالية ارتكبت لصالح الانجليز فقال ان هناك مخالفات تبلغ عشرة مليون محل خلاف بين الحكومتين وانه لا يجزم بأن أمين عثمان له يد فيها .

شهادة حسين سرى باشا :

ناقشه بسطا شكرى المحامى ودارت حول حادث ٤ فبراير فكرر ما قاله حافظ رمضان وان انجلترا كان لها تأثيرها على استقالته ثم تناول بالتفصيل علاقته بانجلترا الا أنه لم يظهر من خلالها أى دور لأمين عثمان .

ولما سئل عن أمين عثمان قال بأنه قابله عند تعديل معاهدة ١٩٣٦ بالنسبة لبند الثكنات العسكرية - وهو الموقف الذى ذكرناه فى علاقة أمين عثمان بالانجليز - ثم كيف أحاله الى المعاش وأنه زاره بعدها وطلب منه أن يكون همزة وصل بينه وبين الانجليز على أن يعينه مديرا لمكتبه ورفض وقال له كيف تطلب منى هذا الطلب وأنا الموقع على مرسوم إحالتك الى المعاش وأنه دهش بعد ذلك عندما قرأ فى الصحف « عن أنه - سرى - طلب أمين ليكون وزير مالية فى وزارته ونفى أن يكون السفير البريطانى هو الذى طلب منه هذا الطلب ، وأنه لا توجد علاقة بينه وبين أمين عثمان

خلاف هذا ، ورفض الاجابة على سؤال عن دور أمين عثمان
فى حادث ٤ فبراير بحجة أنه كان وزيرا للداخلية ولا يمكن
أن يصرح بشيء * .

ثم دار النقاش بينه وبين أحمد رشدى المحامى حول
طبيعة العلاقات المصرية البريطانية على ضوء معاهدة ١٩٣٦
فسرد العلاقات الاقتصادية ومشكلة تحديد زراعة القطن
١٩٤٢ واستيراد غلال من الخارج وتقدمه بمشروع قانون
خاص بتحديد زراعة القطن ومساحة زراعة الحبوب * .

أما عن أثر حادث ٤ فبراير فى نفسه فأجاب انه ثان
يرجو ألا يكون - كأي مصرى ديست كرامته « لأنها نكبة
كبيرة » ، ونفى ما ألقاه النحاس من مسئولية على حكومته وسأله
حمادة الناحل عن المشتركين فى الحادث ، فلم يعرض امورا
جديدة ، كما نفى ادعاء النحاس بأن مراسيم القطن كانت
سبب استقالة حكومته * .

أما عن المظاهرات التى حدثت فى يوم ٢ فبراير فعلها
بأنها متنفس للناس طالما لم يحدث عنها ضرر وانه لا أثر لها
على الحادث * .

كما نفى تسبب أمين عثمان فى استقالة وزارته ، كما
نفى اتصال السفير البريطانى به قبيل استقالته * .

وعن علاقة الوفد بالانجليز ذكر ان الوفد القى ثلاث
خطب ضد الانجليز فى فبراير ١٩٤٢ . أما عن السياسة
الداخلية بينهما فرفض الاجابة عليها ، وأن تدخل السفير
فى تعيين وزارة أمر ليس غريبا « وان السياسة البريطانية
عودتنا كده » ورفض الاشارة أو تعليل دور أمين عثمان فى
ذلك * .

أما عن مسلك أمين عثمان فقال « أتردد فى ائرد على هذا
السؤال ولكنى أميل الى القول بأنى ماكنتش مرتاح كثيرا
لأعمال أمين عثمان فى هذا الصدد » * .

شهادة هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ :

سأله على أيوب المحامى عن حادث ٤ فبراير فقال أنه يذكر أنه أثناء تشييع جنازة أمين عثمان سمع السفير يقول له ولحسين سرى من العبث أن أصدقاء بريطانيا يعتدى عليهم مثل هذا الاعتداء الفظيع ، ودارت المناقشات حول ما قيل من أن الانجليز طلبوا من محمد محمود أن يكون الحكام العسكريون من الانجليز وخاصة فى الصحراء الغربية ونفى كل هذا .

وانتقلت المناقشة الى حادث ٤ فبراير فسرده التفاصيل مطابقة تقريبا لما شهد به حافظ رمضان ، ورفض الاجابة على ما اذا كان هناك أحد من المصريين قد ساعد الانجليز على الحادث ، أما عن دور القصر فى الحادث فذكر ان حسين كان همزة الوصل فى الاتصال بين الزعماء .

وعندما سأله الظاهر حسن المحامى عن معلوماته عن مقابلات أمين عثمان لعلى ماهر أثناء وزارة حسين سرى فقال أن معلوماته عن أمين عثمان قليلة جدا وأنه لم يعرفه الا فى عام ١٩٣٧ وسمع أنه يتردد على محمد محمود وعلى ماهر وأحمد ماهر .

أما عن تدخل أمين عثمان فى تعيين بعض الوزراء فنفى علمه بشيء ، كما نفى علمه بأن أمين عثمان قال أنا ممثل بريطانيا فى مصر ، وتناول مسألة استقالة وزارة حسين سرى ومشكلة صليب سامى .

نفى علمه بسبب مظاهرات ٢ فبراير ، أما عن تقييمه لأمين عثمان كرجل وطنى قال أن مثل هذه المسائل لا يستطيع الاجابة عليها .

مرافعات الدفاع

مرافعة الأستاذ أحمد رشدى المحامى :

عن المتهم حسين توفيق *

قسم دفاعه الى شقين الأول : خاص بتحليل شخصيته وحالته العقلية ومدى مسئوليته عن الحادث الثانى : خاص بتحليل الباعث على الجريمة *

فبالنسبة لمسئوليته عن الحادث فقد استند الى التقارير النفسية فى القضية من الدكتور جريجورى الذى عرض عليه حسين توفيق فى ٣ يونية ١٩٤٤ الذى شكاه أبوه من اهماله فى دراسته وعدم انسجامه مع العائلة فرأى أن يعرض على أخصائى فى الأمراض العقلية وهو الدكتور محمد عبد الحكيم الذى قرر أنه مصاب بضعف البصر خلقيا وانفصال فى الشبكية ، وأنه كثير التشكك وسوء العلاقة مع الأقارب ، وأنه ذو طبيعة عصبية متمردة وينهمك فى السياسة خاصة ضد الأجانب الذين يعتقد أنهم يحتقرون المصريين ، وانتهى الى أنه مصاب بانحطاط وهو أحد أنواع الحالات السيكيوباتية ، كما قرر الدكتور الخولى فى المحكمة فردد ما سبق من أوصاف وأنه مصاب منذ صغره باضطراب وخلل عقلى وبهذا تنعدم مسئوليته عن الحادث *

وبطلب مناقشة الدكتور الخولى فى المحكمة فردد ما سبق من أوصاف وأنه مصاب منذ صغره بقلق سبب متاعبا لوالديه

لأنه غير قابل للاقتناع ومفرم بالتدمير والتأمر ويعاكس
الخدم ويقسو على الحيوانات ، وخلص الى أنه خلال أدوار
التحقيق كان انفعاليا متقلبا قليل الاتزان ، وأنه لم يكتسب
شعوره نحو المجنى عليه ولم يحتفظ بآرائه المتطرفة ولذلك
عاد الى الاعتراف بعد الانكار حتى على جرائم أخرى نسب
بعضها الى نفسه واعترف على بقية المتهمين .

وكان يعترف على بعضهم ثم يعود الى ادعاء عدم التعرف
عليهم بحجة «انقاذ مايمكن انقاذه من أعضاء الجمعية» ، وقد
استمر على خطته هذه في التحقيق من اتهام ثم تراجع معللا
اعترافاته وتراجعه بأقوال تنطوي على الفرور والتفاخر وحب
الظهور ، ويلاحظ أنه أثناء وجوده بالمستشفى كان تارة
هادئا نظيفا ينام جيدا وأخرى متقلبا قليل التبصر وكان
يميل الى سماع الحكايات أو النكات المبتذلة وكان الجو
العائلي في نظره مضطربا أحيانا بسبب تقييد والده لحريته
وأن وائده في نظره كان من جيل قديم نشأ في ظل الاحتلال
الأجنبي ، وأنه سوف يعمل أولا على تحرير مصر وتولى
زعامتها ثم يوجه اهتمامه بعد ذلك الى تحرير بلاد الشرق .

أما الشق الثاني فأشار الدفاع الى حادث ٤ فبراير
مستندا الى ما نشرته جريدة الكتلة بعنوان « مأساة الأيام
الثلاثة » مركزا على اتهام النحاس به بأنه ارتكب خيانة
عظمى وأنه أتى الى الحكم على أسنة الرماح البريطانية ،
وخلص من هذا الى القول بأن المتهمين لم يقولوا هذا الكلام
وحدهم بل قاله قبلهم الأستاذ العقاد ومجلس النواب في
جلسة ٤ فبراير ١٩٤٧ ، وتلى أقوال المتهم في تحقیقات
النيابة التي أكد فيها أن أمين عثمان كان متعاوناً مع
الانجليز ، وأن أغراض جماعته هي طرد الانجليز بالقوة
وقتل الخونة من المصريين الذين يتعاونون معهم مبتدئا
بالنحاس وأمين عثمان على أنهما هما سبب الحادث .

كما أشار الى خطاب أمين عثمان حول الزواج الكاثوليكي،

وناقش تكوين الجماعة وتمويلها وتسليحها على النحو الذى ذكرناه فى أسباب الحادث ، وطلب مراعاة أحوالهم وأحوال أسرهم حتى لا تقتل المحكمة روح الجهاد فى الأمة .

مرافعة الأستاذ على الخشخانى :

عن حسين توفيق .

ردد ما قاله زميله السابق عن أحوال المتهم النفسية والعقلية ، وعرض لتاريخ الجريمة السياسية فى مصر والعالم ، وناقش النقاط الفقهية فيها على مدى طويل منتهيا الى أن الباعث على هذه الجريمة باعث سياسى وأن تصرفات المجنى عليهم كانت تتعارض مع مصالح البلاد ومستقبلها ، مما أثار هؤلاء الشبان فارتكبوا جريمتهم ، ودخل فى نقاش فقهى حول بعض النقاط القانونية .

وانتقل الى تاريخ الاحتلال والحروب التركية البريطانية وما نال مصر من جرائمها ووصل الى معاهدة ١٩٣٦ وناقشها تاريخيا وسياسيا .

اتهم الانجليز بارتكاب جرائم فى حق مصر والمصريين مثل جريمة ٤ فبراير ، وتناولها من الجانب السياسى مظهرا حق المصريين فى الاحتجاج وشجع الشبان المثقف على الوقوف ضدها لكن ليس بالاغتيال .

ثم تحدث عن تاريخ الوفد المصرى منذ قيام سعد زغلول حتى وقت ارتكاب الحادث ناقدا مواقف النحاس ووصفه بأنه كان حاكما بأمره مطلق السلطة فى حكمه دون رقيب من فبراير ١٩٤٢ حتى أكتوبر ١٩٤٤ ، مستندا الى وقائع الكتاب الأسود .

أما عن أمين عثمان فوصفه بأنه القاتل القاتل ، عرض لنشأته وحياته الانجليزية ودوره فى مفاوضات ١٩٣٦ وعلاقته بالنحاس وانشأته رابطة النهضة وسماء وسمسارا

سياسيا كان يعمل لصالح الامبراطورية البريطانية ولذات نفسه « وشرح موقفه من حادث ٤ فبراير »

وأخيرا اعترض على اعتراف المتهمين لأنه أتى عن طريق القهر والعنف من ضابط القسم السياسى ، وطعن على الاعترافات المنسوبة الى حسين توفيق على أساس أنها أخذت بوسائل الاكراه والتعذيب والتجويع والترغيب *

مرافعة الأستاذ زكى عريبي المحامى :

عن كل من المتهمين محمود يحيى مراد ومحمد على خليفة وأحمد خيرى عباس *

حمل على الانجليز والصهيونية واستهل مراقبته بكلمة عاطفية عن الشباب وراء القضبان فاتها قضية شائكة وإنسانية ، فهي قضية يتردد فيها ذكر الانجليز وكراهية البلد لهم ، وأن المصريين جميعا يكرهونهم ليس لجنسهم أو دينهم بل اننا نعجب بهم ونشيد بفضائل كامنة فيهم ، وأنما يكسره الشعب صلفهم وكبريائهم واحتلالهم ، وأننا فى بلد ديمقراطى فلهم أن يعلنوا رأيهم ويروجوا له بكل الوسائل ، واسترسل فى عرض الجهاد الوطنى فى أحقاب متعددة منذ أيام الرسول الى أسلوب الجهاد فى أوربا ، ثم انتقل الى مناقشة موضوعات فقهية حول قانون تحقيق الجنايات ، وانتهى الى طلب براءة موكلية *

مرافعة مصطفى الشوربجى المحامى :

عن مدحت حسين فخري ومحمد محمود كريم

مؤسسا دفاعه على بطلان الاعترافات ، وأنهم يحسون بالندم على أى خطأ آخر يكون قد ارتكبوه ، وناقش أسلوب أخذ الاعترافات مقارنة بما يحدث فى المانيا والدول الأوروبية فى هذا الشأن

وعرض في اسهاب كيفية تعذيبهم وارهابهم متهما وكييل
النيابة « القاويش » بذلك حتى لقبه (بالشاويش كامل)
وطعن على كل هذه الاعترافات خاصة وأن منهم حديثي السن،
وخلص من سرد القضية الى التدليل على أهمية الاعتراف لكن
ليس الاعتراف تحت هذه الظروف وندد بأعمال البوليس
السياسي وطالب بعزله ورفض أسلوبه في الحصول على مثل
هذه الاعترافات .

مرافعة الأستاذ بسطا شكرى المحامى :

عن محبوب على محبوب .

بدأ مرافعته عن حوادث فلسطين وحاجتها الى سواعد
هؤلاء الشبان ثم تناول مبدأ الاتفاق الجنائى متعجبا من أن
الجهاد فى بلادنا يعتبر جريمة ، وأنه يتساوى القتل فى
سبيل الوطن بالقتل فى سبيل الأحقاد ، وتكلم عن الجهاد
ضد الاحتلال فى التاريخ مستندا الى انكار المتهم لما نسب اليه
والاختلاف فى الأقوال بين الاعترافات ، مناقشا هذه النقطة
من الناحية الفقهية ، وطعن بالبطلان على الاعترافات لنفس
الأسباب ائذى ذكرها سابقا .

ثم تناول أمورا فقهية حول الأعمال التحضيرية للجريمة
والقصد الجنائى وتداخل الاتهامات بين الشروع فى قتل
النحاس ومقتل أمين عثمان ، وخلص الى طلب تخفيف العقوبة
نسبة لسن المتهم وضعفه العقلى وعامل الاستفزاز الباعث ،
متعرضا لقضية الباعث فى الفقه الفرنسى والمصرى ، وأسند
الاستفزاز المباشر الى أمين عثمان نفسه فى خطبته ومجاهرته
بصدائة الانجليز ومصاهرتهم واشتراكه فى حادث ٤ فبراير
وأخطائه الواردة فى الكتاب الأسود .

وختم دفاعه بقوله « لقد توصلت الى قلوبكم عن طريق
القانون ومن السهل أن أتوصل اليها عن طريق العاطفة لأنها
لغة القلوب . . فأنتم مصريون قبل كل شيء . . وأنتم أبناء
وأول قضاه فى عهدنا الحديث » .

مرافعة الأستاذ وهيب دوس المحامى :

عن محبوب على محبوب ومحمد ابراهيم كامل *

بدأ كلامه عن الاحتلال الانجليزى وأدواره ودور تركيا وعلان الحماية ثم تناول الجوانب السلبيه فى أمين عثمان وما وجه اليه من نقد حول حادث ٤ فبراير وما نسب اليه فى الكتاب الأسود مرددا كثيرا مما قاله سابقوه وتلى مقالات ضد أمين عثمان فى الصحف والمجلات طالبا من هيئة المحكمة عدم الفصل فى حادث ٤ فبراير لأنه ليس اختصاصها وانما يدخل فى تقديرها كباعت فى أنفس المتهمين *

وناقش حادث ٤ فبراير وعقد مناظرة بين الملك وبين الخديوى عباس وانتهى كسابقه الى أن عامل الاثارة لهؤلاء الشبان هو أمين عثمان نفسه وردد فى ذلك ما قاله سابقوه عنه ، واستنكر موقف البوليس والنيابة من اعترافات المتهمين ، وانهم قاموا بدور قام به النقراشى من قبل فى مقتل السردار *

وانتهى الى قوله أنه هو شخصيا يستحق المحاكمة معهم بل ووكيل النيابة المترافع أيضا لأنهم يفكرون كتفكيرهم الوطنى *

مرافعة فتحى رضوان المحامى :

عن المتهمين محمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى *

ودارت مرافعته حول شذوذ حسين توفيق وتناقضه فى اقواله وعدوله عن اعترافاته ثم اقرار ما عدل عنه ، وطعن على هذه الاعترافات بسبب فساد أسلوب القسم السياسى ووصفهم بأنهم ملفقون وطفاه وأنهم أوجدوا حالة من الانفصام العقلى عند المتهمين - كما اعتبر حادث الهروب من سجن الأجانب من تدبير البوليس السياسى وحسين توفيق

وذلك لتشجيع باقى المتهمين على الهروب ، وان النيابة قبضت على موكله بلا دليل أو شبهة وبذلك وقعت فى مخالفات قانونية بدأ بشرحها فقها .

مرافعة الدكتور محمد زهير جرانة :

عن المتهمين محمد أنور السادات وعباس محمود المرشدى .

وطعن على اعترافات حسين توفيق ضدهم بأنه شخص شاذ عنيد متناقض فى أقواله بينما وصف موكله أنور السادات بالصراحة والشجاعة وأشار الى غضبه أمام النائب العام حين أراد سحب أقوال ممثل الاتهام الخاصة بالانجليز ونفى عنه نشاطه السياسى كما شهد بذلك عزيز المصرى ، وأن كل ما هنالك أنه شخص يكره الانجليز ويريد تحرير مصر ، وشكك المحكمة فى الورقة التى ضبطت معه وأنها خدعة من البوليس السياسى لأن البوليس فتش بيته مرتين ولم يجد شيئا ثم يقرر أنه عثر على هذه الورقة .

مرافعة شوكت التونى المحامى :

عن المتهم عبد العزيز خميس .

ناقش الاتفاق الجنائى فقها وفكرة تكوين الجماعة وقال ان المصريين جميعا منضمون اليها مادام الهدف خير مصر لأن اتفاق المثل الأعلى عقد لتحقيق فكرة الحرية فهو اتفاق مشروع لا عقاب عليه وطلب استبعاد التهمة الرابعة المسندة الى المتهم مؤسسا دفاعه على أبحاث قانونية وفقهية فى هذا الشأن .

مرافعة الدكتور محمد هاشم :

عن محمود أحمد الجوهري .

شاجبا ظروف اعترافه وناقش الاعتراف من الناحية الفقهية والعملية .

مرافعة الأستاذ عبد الرحمن البيلى :

عن أحمد وسيم خالد وقد قصر دفاعه على تهمة الشروع فى القتل فنفاها لأن النياية لم تقدم الدليل على نية القتل وذهب مشوارا طويلا حول النية فى الفقه والقانونيين الفرنسى والمصرى ، ووصف الواقعة بأنها لعب عيال وشكك فى صحتها .

أما الأستاذ على أيوب المعامى فقد تناول التهمة الثانية ونفى أى اعتراف صدر عن موكله وندد بالأساليب الشاذة فى التحقيق والاعتراف .

مرافعة على كمال حبيشة :

عن ولده مصطفى كمال حبيشة وكانت مرافعة عاطفية كآب يترافع عن ابنه وتناول الاعتراف مشككا فيه وكذلك الاتفاق الجنائى واستند الى التقارب بين أقوال شهود الحادث وأن ابنه كان قاصرا (١٥ سنة) عند ارتكاب الحادث .

مرافعة مكرم عبيد :

استغرقت مرافعته عن سعيد توفيق خمسة أيام وتناول تهمتى الاتفاق الجنائى والاشتراك فى الشروع فى قتل مللر طالبا البراءة من تهمة الاتفاق الجنائى كما أثار وجود تزيف خطير فى كتابة أوراق القضية أدى الى اختلاف بين روايتين لسعيد حول الاعتراف مما دعا المحكمة الى سؤال النياية عن هذا الاختلاف الذى علله أنور حبيب وكيل النياية بأن الكاتب انتهى منه الحير فاستعمل حبرا آخر ولم يفسر مسألة الكشط فارتكن مكرم عبيد على هذا التزوير وندد بالسلطة المخول اليها التحقيق ، وتناول بعد ذلك العوامل العاطفية والوطنية ومعاناة المصريين من الاحتلال الأجنبى ، وما القضية الا مأساة وطنية ضحاياها هؤلاء المتهمين وتحدث

عن حادث ٤ فبراير ودافع عن موقفه وموقف الوفد آنذاك وحمل على وهيب دويس على حملته ضد الوفد .
وانتهى الى طلب البراءة لموكله .

حادث هروب حسين توفيق :

ظلت المحكمة تعقد جلساتها عدة شهور ، وقبل أن تصدر أحكامها نجح حسين توفيق وهو المتهم الأول فى القضية فى أن يهرب بعد ظهر الأربعاء ٩ يونيه ١٩٤٨ ، وقد أخطرت المحكمة فى جلسة ١٠ يونيه ١٩٤٨ بهروبه .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف حدث ذلك الهروب ، وهل كان مدبرا ومحددا له هذا اليوم بالذات ، أم انه كان انتهازا لفرصة سنحت ، وأين ذهب حسين توفيق بعد هروبه .

فحدث أن وافقت ادارة السجن - بعد موافقة النيابة - على السماح لحسين توفيق بالتردد على عيادة الدكتور جورج بطرس طبيب الأذن والأنف والحنجرة بشارع ابراهيم باشا للعلاج ، على أن يرافقه حرس خاص ، وفى يوم الأربعاء ٩ يونيه ١٩٤٨ وفى نحو الساعة التاسعة والثلاث صباحا قصد الملازم أول كمال الدين عرفة وجنديان أحدهما مسلح الى سجن مصر لاصطحباه الى العيادة وخرج الجميع فى تمام الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم من عيادة الدكتور جورج وفى الساعة الخامسة مساء تلقت وزارة الداخلية أول بلاغ عن هروب حسين توفيق .

وترددت روايتان فى التحقيق ، تذكر الأولى أنه عقب خروجهم من العيادة بعث الضابط أحد الجنديين لاحضار سيارة أجرة لنقل حسين توفيق الى السجن وفيما هو واقف ينتظر السيارة لمح شبحا يعبر شارع ابراهيم باشا الى الافريز الآخر بين السيارات الرائحة والغادية ، وعندما تبينه عرف

أنه حسين توفيق ولما هم بملاحقته واعتقاله كان قد اختفى عن ناظرية .

بينما تذكر الرواية الثانية انهم عقب خروجهم من العيادة وجد الضابط سيارة والد المتهم تنتظرهم فترجاه حسين بأن يسمح له بتناول الغذاء مع أسرته فقبل الضابط رجاءه وركب الجميع السيارة الى مصر الجديدة حيث منزل والد المتهم ، ثم جلس الضابط مع المتهم وبعض أفراد أسرته فى حجرة المكتب بينما انتظر الجنديان فى حديقة المنزل ، ثم ما لبثت السيدة سميرة عزمى ابنة شقيقة توفيق أحمد باشا ان دعتهما داخل المنزل ، وكان والد المتهم غائبا عن المنزل ، وفى أثناء جلوسهم فى حجرة المكتب عرضت والدة المتهم صور ابنها عندما كان طفلا على الضابط ، وفى تلك اللحظة دق جرس التليفون فخرجت السيدة سميرة للرد عليه ، واستأذن حسين الضابط لكى يدخل دورة المياه فسمح له ، وعندئذ فتح حسين بابا صغيرا على أنه باب دورة المياه ، ومضت فترة دون أن يعود ، فبدأت الشكوك تنتاب الضابط ، فقام وفتح الباب الذى دخل فيه المتهم فوجده يوصل الى « فرندة » ، وعندئذ أحس الضابط بالخدعة فجن جنونه ، وأخذ يبحث عن المتهم فى كافة أرجاء المنزل ولكن دون جدوى فقد هرب حسين توفيق من المنزل .

ونظرا لخطورة ما حدث على الضابط حاول الانتحار بأن أخرج مسدسه وصوبه نحو رأسه ، وصاح ان لم تحضروا حسين فسأطلق الرصاص وأنتحر .

فسارعت والدة المتهم تهديء من روعه واتصلت تليفونيا بزوجها تطالبه بالحضور على عجل ، فحضر وأخذ فى اقناع الضابط بالعدول عن الانتحار ، واتفق معه على أن يذكر أثناء التحقيق معه ان الهرب حدث فى العيادة وليس فى المنزل ولما خرج الضابط ليبلغ عن الحادث الجهات المختصة اتصل توفيق باشا بوكيل وزارة الداخلية وأبلغه بالحادث

على حقيقته ، ونتيجة لذلك أصدرت وزارة الداخلية قرارا بمنح مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل من يضبط حسين توفيق ويسلمه للحكومة ، كما هددت بعقوبات رادعة لكل من يخفيه أو يساعده على الهرب (٢) .

وأثناء التحقيق فى هذا الحادث وفى يوم ١١ يونية تلقى احسان عبد القدوس خطابا من حسين توفيق يخبره فيه بأنه فى طريقه الى فلسطين ليساهم فى تطهيرها من الصهيونية وهو هدفه من الفرار (٣) .

وقد تأكد للنيابة ان الخطاب بخط حسين توفيق فعلا ، وقد ظل مختفيا حتى قبض عليه بعد ذلك بسنتين فى سوريا واعتبر هناك لاجئا سياسيا ليس للحكومة الحق فى تسليمه (٤) .

ويتضح أن هروب حسين توفيق قبل صدور الحكم عليه وخروجه الى سوريا كان مخططا له (٥) ويظهر هذا مما يأتى:

١ - التساهل فى أمر اخراجه من السجن لمرض يمكن أن يعالجه طبيب السجن أو ادخال الطبيب المعالج اليه وليس العكس .

٢ - تحركات والدى المتهم فما بين أب ينتظره بالسيارة وليس فى ذلك صدفة وأم تعرض صورا لتصرف انتباه الضابط حتى يتم الهروب من المنزل .

٣ - انه دخل أمام أمه الى فرندة دون أن تبدى أى اشارة الى انه دخل خطأ .

٤ - ترك الوالد المنزل قبل الهروب ولعله كان فى انتظاره فى الخارج ليكمل الخطة .

(٢) لطفى عثمان المحاكمة الكبرى ، ص ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٣) روز اليوسف ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .

(٤) روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ .

(٥) المحاكمة الكبرى ، ص ٣٠١ .

٥ - عدم وجود قيود حديدية كما هو متبع في يده وهو متهم في قضية سياسية خطيرة .

٦ - التباطؤ في التبليغ عن هروبه لمدة تزيد عن الأربع ساعات تمكن خلالها من الهروب تماما .

بقي سؤال هل كانت هناك جهة معينة تسعى لتميع هذه القضية .

فانه لم يكن حسين منتميا لأي حزب فلا مصلحة للأحزاب في تهريبه ، وكذلك لم يكن للانجليز يد في هذا على اساس ان أمين عثمان كان صديقا لهم ، فلم يكن سوى القصر صاحب المصلحة في هذا باعتبار أنه لم ينس ما حدث له من مهانة في فبراير ، وانه كان ينتهز كل فرصة لتذكير الشعب بتواطؤ الوفد مع الانجليز وتولييه الحكم عن طريقهم من خلال أمين عثمان .

أو أن تكون فكرة حسين توفيق التي قالها عن تكبير حادث فبراير باعتباره اعتداء على الملك قد أتت أكلها وتحرك القصر ، وخاصة وان أمين عثمان لم يكن يلقي قبولا لدى الملك الا من قبل فبراير وبعده (٦) .

على ان الأوراق لم تثبت بالقطع وجود صلة بين القصر وعملية تهريبه وقد شكلت محكمة عسكرية لمحاكمة الضابط .

وظل حسين توفيق هاربا وصدر الحكم في غيابه ، ولكن نلاحظ أن منطوق الحكم حضوريا ، وفي هذا قالت المحكمة :

« وحيث ان المتهم ودفاعه كانا قد استنفذا قبل ذلك جميع أوجه الدفاع ولم يرد في الاجراءات بعد ذلك أى قول أو دفع له مؤثر على مركز هذا المتهم ، بل كان كل من تناوله

(٦) التابعى أسرار السياسة والسياسة ، ص ٢٣٥ .

الدفاع بعده عن المتهمين الآخرين يفرج بالمعطف على
الآخرين .

قد أجمع الشراح على أنه وقد انتهت النيابة والمدعى
بالحق المدنى من طلباتهم ولم يعطفوا بالقول على ذلك فان
الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة للمتهم « (٧) » .

(٧) جينيات الحكم ، ص ٤٧٦ .

موقف المحكمة

لم تكن المحكمة بعيدة عن الشعور الوطني الذي غشى البلاد آنذاك ، وان كان على القضاء الا يشترك في عمل ثورى ، فان له أن يظهر مشاعره من خلال عمله ، وتقدير ظروف مقتضى الجرائم فى سبيل تحقيق أهدافهم .

فحقيقة ان العنف منبوذ واللجوء الى الارهاب والى القوة لا يسانده أى سند من المجتمع أو القانون ، ولكن فى هذه القضية أظهر القضاء وطنيته من خلال تلقيه لزوايا الدفاع ونقاط المرافعة وليس تصفيقا لمن أسالوا الدماء .

ونسوق هنا جانبا من نصوص الحثيات التى تظهر هذا،
فتحت عنوان :

ظروف وملابسات القضية (١)

« لظروف وملابسات القضية أثرها على العقوبة الواجب توقيعها على من ثبتت عليهم التهمة من المتهمين ، فلها وقعها فى تقدير العقوبة وصدادها ، والقدر الذى يتلاءم مع تلك الظروف ، والعوامل المحيطة بها ، ولتحليل هذا تتناول :

- ١ - الباعث على جنايتى القتل والشروع فيه .
- ٢ - حادث ٤ فبراير .
- ٣ - حملات الاستنكار من هذا الحادث والمسؤولين عنه .

(١) من ٤١٧ وما بعدها من الحثيات حيث يوجد هذا النص .

١ - الباعث على جنائتي القتل والشروع فيه :

أفضى المتهمون فى أكثر من موضع عن البواعث التى حملتهم على تكوين الجمعية ، ثم كشف التحقيق عن الدافع لارتكاب جنائتى القتل والشروع فيه .

ويجب عرض هذه الصفحة كما أخرجتها قريحة كل متهم وأوحت بها نفسه .

١ - قال المتهم حسين توفيق أحمد :

كونت الجمعية اول ما كونت عام ١٩٤٢ للحصول على السلاح (ص ١٨٤) (١) وفى عام ١٩٤٤ تجددت الفكرة على اساس قتل الانجليز والزعماء ومن يتعاون مع الانجليز سياسيا واقتصاديا (ص ٥٦٨) ، وان الاحزاب اضررت بالبلد ، والمفاوضات غير مجدية ، والوفد خان فى حادث ٤ فبراير ، والجيل القديم لا يصلح (ص ١٩٦ ، ١٩٧) .

وذكر عن أمين عثمان فى اول أقواله ليلة ضبطه انه يكره امين عثمان لانه (موال للانجليز ويعتبر نفسه انجليزى اكثر منه مصرى) وانه سمع أمين عثمان يقول فى نادى الرابطة انه (اذا اجتمع حوله « ٥٠٠ » من الشبان الكويسين يقدر ينهض بالبلد) ص ٣٣ ، ٣٩ .

وقال فى محضر ١٠ يناير فى أول اعتراف له (أن سبب جناية النحاس باشا هو حادث ٤ فبراير واتهامه بالخيانة العظمى وعدم المقدرة على محاكمة الخائنين (ص ١٨٤) .

وعقب على اتصال الجوهرى به واخباره اياه تليفونيا بحادث أمين عثمان (بأنه يهتم بهذه الطريقة وتعجبه) وفسر ذلك بأنه (يرى الضغط على معاونين للانجليز لا الانجليز فقط ، وذلك بطريقة عملية كالرصاص) (ص ١٠٧) .

(١) هذه الأرقام هى ارقام صفحات التحقيق التى وردت فيها هذه الأقوال ، وان هذا الجزء هو بالنص من حيثيات الحكم فى القضية .

وذكر ان اغراض الجمعية طرد الانجليز بالقوة والاعتداء على الخونة من المصريين لمنع التعاون وبدء بالنحاس باشا وأمين عثمان باشا (ص ١٨٠) .

٢ - محمود يحيى مراد :

وذكر مراد ان مبدأ الجمعية هو الاستقلال عن طريق الثورة ، ووقع الاختيار على النحاس وأمين عثمان باشا بسبب الانجليز (ص ٣٨٦ - ٣٩١) .

وان حسين فكر فى حادث أمين عثمان بسبب ٤ فبراير ، وقرر مجلس الادارة اغتيال النحاس باشا لنفس السبب (ص ٩١٨) .

٣ - محمود أحمد الجوهري :

وقرر محمود أحمد الجوهري ان السبب هو ان (النحاس كان أصله كويس ولكن فى الايام الاخيرة فسد وغير مسار خطته فى الاصلاح التى كان يسير فيه كزيم وظهر انه مال الى الانجليز ، وانكشف ذلك فى حادث ٤ فبراير ، ويعتبر أمين عثمان انجليزى صرف ، والسبب المباشر هو ٤ فبراير) (ص ٦٣٣) .

٤ - عمر حسين أبو على :

قال ان حسين كان يندب حادث ٤ فبراير والعار الذى لحق المصريين منه وعرض قبلها فكرة معاقبة من كان أساسيتها وهما النحاس باشا وأمين عثمان باشا بقبولهما هذا التدخل . . واجماع الزعماء على أنهما السبب (ص ٢٢٨) .

٥ - السيد عبد العزيز خميس :

وعندما بدأ (خميس) الافضاء باعترافه ، أخذ يفيض ببيان جامع شامل عن العوامل المختلفة التى دفعت بهم الى جريمة الشروع فى قتل النحاس باشا وقتل أمين عثمان ،

فأشار الى نفوذ الانجليز وجشعهم واشباعهم بطونهم على حساب البلد وجوع أهلها ، وأكاذيبهم السياسية ، ثم أشار الى انقسام البلد وحادث ٤ فبراير ، والتهجم الذى حصل ، وان الكل يعجب كيف يعيش رجل يقبل الوزارة (على أسنة رماح الانجليز) وان خير سبيل هو ابعاد أحد الطرفين المتشاحنين عن المسرح السياسى ، واختار حسين والجوهرى الرأس الكبرى (أى النحاس باشا) وأصر مجلس الخمسة بالاجماع على قراره على التخلص منه (ص ٧٠٧) .

ولما رأوا أنه محال تنفيذ ذلك اتجهوا الى « المتجلنز » أمين عثمان وقرر مجلس الادارة قتله بالاجماع (ص ٧٢٠) .

٦ - محبوب على محبوب :

قال ان الجمعية فكرت فى قتل بعض الزعماء ، ومنهم النحاس باشا ثم أمين عثمان (ص ٦٣٩) .

وذكر ان غرض الجمعية هو اخراج الانجليز بالقوة واصلاح الزعماء (ص ٦٤٧) .

٧ - محمود محمد كريم :

ذكر ان المجلس قرر قتل أمين عثمان لميوله الانجليزية (ص ٤٩٩) ولأنه سبب معاهدة ١٩٣٦ (ص ٣٠٣) ، وأنه فاتح الشافعى فى أن أغراضها قتل الانجليز والحصول على الاستقلال (ص ٨٥٧) ، وقال فى موضع آخر عن النحاس باشا - لاهنته مصر يوم ٤ فبراير .

٨ - مدحت حسين فخرى :

قال أن غرض الجمعية، تخليص النيل من الانجليز وأنصارهم من المصريين الخونة ، وكل عضو يعرف أن هذا هو غرضها (ص ٧٤٥) .

٩ - مصطفى على كمال حيشة :

ذكر أن مبادئ الجمعية قتل الانجليز والخونة من المصريين (٧٧١) •

• تعقيب المحكمة (١٠) •

جميع ما سبق عرضه يحصر بواعث الجريمة في الحدود الموضحة ، وهو يعطى صفحة كاملة مما أثار المتهمين ، وحفز كلا الى ما ثبت قبله من الجرائم المسندة اليه ، وكل ما عدا ذلك مما تناوله الدفاع يعتبر افخاما ولا محل لتناوله بالبحث أو التقدير •

وواضح أن المتهمين الذين ارتكبوا جرائم القتل والشروع فيها ، انما كانوا في معرض التعلل بما يقرب من من الخيانة العظمى - في زعمهم - وأرادوا به تبرير ما اقترفوه من جريمة ، فلا محل لتناولهم ما عدا ذلك مما يصغر ويهون أمامه •

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

تناول الدفاع هذا الحادث ، وأجمع على استنكاره « وهذا العدوان يضطرب له كل مصرى ، وسبق أن أعلنت المحكمة في جلسة ٤ فبراير ١٩٤٨ استنكارها لهذا الحادث لذاته - فهذا ليس موضع خلاف ، بل الكل يتسابق الى نهى ما وقع في هذا اليوم والفجيرة له » (١) •

٣ - عوامل الاستفزاز وحملات الصحف عن المسؤولية عن حادث ٤ فبراير واستنكاره (٢) •

(١) من حيثيات الحكم •

(١) ينتهى النص الى هذا ليبدأ صفحات عديدة في سرد وقائع حادث ٤ فبراير التي وردت في مئات الصفحات على لسان الدفاع ، وليس هذا مكانه ويمكن للباحث أن يستزيد من حيثيات الحكم •

(٢) تفصيلاتها تبدأ من ص ٤٥٠ من حيثيات •

وتحتفل صفحات عديدة من حيثيات الحكم بنصوص
ما قدمه الدفاع من قصاصات صحف تحمل هذا المعنى *

كأن قدم الأستاذ أحمد رشدي المحامي قصاصات من
الأهرام يوم ٨ فبراير ١٩٤٠ تدور حول فكرة الزواج بين
مصر وبريطانيا ، ولكن في شكل غزل وحب بين من
يتزوجان *

وقصاصة أخرى من نفس الجريدة بتاريخ ١٨ نوفمبر
١٩٤٥ وبها خبر لمراسل الأهرام من لندن بعنوان « مآذبة
العلمين » ، وجريدة الكتلة في ١٩ نوفمبر ١٩٤٥ بعنوان
« شهادة المحايد المرفق » ويقصد محمد محمود خليل وأن يوم
٤ فبراير يوم كارثة ، الى غير ذلك من القصاصات *

وكذلك فعل الأستاذ علي الخشخاني المحامي فقدم قصاصات
احتجاج من الكتلة (نوفمبر ١٩٤٥) والدستور ١٤ نوفمبر
١٩٤٤) وغيرها *

وقدم الأستاذ وهيب دوس المحامي ما نشرته مجلة
الاثنين بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٢ يدافع فيها أمين عثمان
عما نسب اليه من « محسوبيات » *

ظروف الرأفة في تقدير العقوبة (٣)

بالنسبة للمتهم حسين توفيق *

تضافرت عدة عوامل على حمل المحكمة على تخفيف
العقوبة بالنسبة له ، رغم ثبوتها في حقه من اعترافه واعتراف
المتهمين عليه ، وقد أبرزها الدفاع كذلك :

أولا : حالته العقلية ، وقد تناولها الأطباء الفنيون ،
وقد أشاروا الى ضعف قواه العقلية في تقاريرهم ، وقد

(٣) عن نصي الحكم ، ص ٤٦٩ في ملف القضية (المحشقات) ،

اعتبرتها المحكمة مسئولية جزئية ، الا أن هذا السبب يرفع عنه المسئولية كلية ، بل نظرت اليه كعامل مخفف .

ثانيا : سن المتهم ، فقد ولد في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٥ أي أنه في أول دور من أدوار الشباب ، الذي لا يكمل فيه الادراك ولا التقدير .

ثالثا : عوامل الاستفزاز : تلك العوامل التي أحاطت بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، والذي كان له أثره حتى على ممثل النيابة في مرافعته وموقف النائب العام منه .

رابعا : انه لا يرجي من مثل المتهم أن يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل انه قرأها ووعاها على انها قضايا مسلم بها ، وانها تعتبر خيانة كبرى موجهة نحو البلاد في شخص مليكها، وان من وراء هذا كله النحاس وأمين عثمان .

بالاضافة الى ما اعتبره عوامل تحد ، وذلك في خطب أمين عثمان ومواقفه بالنسبة للانجليز

خامسا : الانجليز وموقفهم من الشعب وموقف الشعب منهم ، والعداء القديم بينهما .

أما بالنسبة لبقية المتهمين :

فان تحمل حسين توفيق التبعة وحده باعترافه كان عاملا مخففا لهم :

أولا : قرر حسين توفيق أنه هو نفسه صاحب الفكرة في أول تكوين الجمعية التي اشترك فيها المتهمون ، وبدأت بغرض الحصول على السلاح من الانجليز ، ثم في سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ تجددت الفكرة وتطورت الى قتل الانجليز ومن يتعاون معهم سياسيا واقتصاديا وانه بعد تكوين شعبة محمود يحيى مراد أصبح هو بلا شعبة لأنه كان يعتبر نفسه مشرفا على جميع الشعب .

وانه صاحب فكرة اختيار الضحايا النحاس وأمين عثمان
وان الجماعة كانت تطيع أمره ثم كانت اعترافات المتهمين
مؤيدة لهذه الأقوال .

ثانيا : أنه هو الذى كان يقوم بتنفيذ هذه الجرائم
واعترف بنفسه « انه عندما عزم على ارتكاب حادث النحاس
لم يقل أحد (عنك) « فضلا عن ميله الغريزى للشر » وعقده
النفسية .

ثالثا : كان الدور الذى قام به المتهمون الخمسة الذين
اشتركوا مع حسين توفيق فى جناية قتل أمين عثمان دورا
متواضعا ، اقتصر على المرافعة ، فبالنسبة لمحجوب وخميس
كان تواجدهم فى نادى الرابطة ، وكان على الآخرين الوقوف
فى أماكن متفرقة للمرافعة ، ومع هذا لم يتقدم أحدهم بفعل
مادى ، بل انفرد حسين توفيق بكل العبء وبكل المهمة حتى
فى هربه لم يتقدم أحدهم لمناصرته .

رابعا : عوامل الاستفزاز السابق الحديث عنها .

خامسا : سن المتهمين الصغير .

سادسا : ان خمسة من المتهمين تربطهم صلة قرابة
وثيقة ، والمصاب مصاب عائلة واحدة ورزء بيت واحد .

تلك كانت الأعذار المخففة والتي خرجت الأحكام على
هذا النحو رغم ثبوت الاتهام . الا أن هناك حادثا أثر مرة
أخرى على مركز حسين توفيق بالذات وهو حادث هروبه (١)

(١) عن ملف القضية ، ص ٤٧٦ من الحكم والمقطع يومى ١٤ أغسطس ،
٢٨ أغسطس ١٩٤٨ .

نص الحكم

في القضية ١١٢٩ لسنة ١٩٤٦ عابدين (٢٠٢
كلي ١٩٤٦)

بعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر :

حكمت المحكمة حضوريا :

أولا : بمعاقبة المتهم الأول « حسين توفيق أحمد »
بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات *

ثانيا : بمعاقبة كل من المتهمين محمود يحيى مراد ،
ومحمود محمد الجوهري ، وعمر حسين أبو علي والسيد
عبد العزيز خميس بالسجن لمدة خمس سنين ، وببراءة المتهم
محمود يحيى مراد من تهمة الشروع في سرقة المسدس *

ثالثا : بمعاقبة محجوب علي محجوب ومدحت حسين حسين
فخرى وسعيد توفيق أحمد وأحمد وسيم خالد ومصطفى علي
كمال حبيشة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وببراءة كل من مدحت
حسين فخرى وسعيد توفيق أحمد من تهمة الشروع في سرقة
المسدس ، وببراءة مصطفى حبيشة من تهمة الاشتراك في
الشروع في قتل محمد ممدوح الشلقاني *

رابعا : بمعاقبة المتهم محمد محمود كريم بالحبس مع
الشغل لمدة سنتين عن تهمة الاتفاق الجنائي باعتبارهما تهمة
واحدة ، وببراءته من تهمة الاشتراك في قتل أمين عثمان

(١) ص ٤٨٦ من حيثيات الحكم *

والاشتراك فى الشروع فى قتل، رفعة النحاس ، ومن جناية الشروع فى القتل التى تلت كلا منهما .

خامسا : بمعاقة كل من المتهمين محمد على خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعى بالحبس مع الشغل لمدة سنة .

سادسا : بمعاقة المتهم أحمد خيرى عباس بالحبس مع الشغل لمدة شهر عن تهمة التعدى وبرأته من تهمة الاتفاق الجنائى .

سابعا : براءة باقى المتهمين وهم محمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ، ونجيب حسين فخرى وعباس محمود الرشدى وعلى عزيز دياب وأحمد محمد خليل الحلوانى وكامل ابراهيم الواحى ، وعبد الهادى محمد مسعود وجول أسود نعيم وأنور جرجس مما أسند الى كل منهم والافراج عنهم ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر .

ثامنا : بالزام كل من المتهمين الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والحادى عشر : حسين توفيق أحمد ، ومحمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحبوب على محبوب ومحمد محمود كريم متضامنين بأن يدفعوا لرفعة النحاس باشا بصفته وصيا على القاصر السيدة عائشة أمين عثمان مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وبالزامهم أيضا بأن يدفعوا مبلغ خمسة آلاف جنيه الى السيدة كاترين أرملة أمين عثمان، مع الزامهم متضامنين بالمصاريف وعشرين جنيها أتعابا للمحاماة عن كل من الطالبين ، ورفض الدعوتين المدنيتين قبل المتهمين محمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى .

وبالزام كل من المتهمين أحمد وسيم خالد ومصطفى على كمال حبشية متضامنين بأن يدفعوا الى المدعى بالحق المدنى محمد ممدوح الشلقانى مبلغ ٥٠٠ جنيهها خمسمائة جنيه

والمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش أتعابا للمحاماة ورفض
الدعوى المدنية قبل كل من الأستاذ محمد خالد وعلى كمال
حبشية .

صدر الحكم وتلى علنا بجلسة يوم السبت ٢٤ يولية
١٩٤٨ الموافق ١٧ رمضان ١٣٦٧ هـ . رئيس المحكمة

وقد صدر هذا الحكم من محكمة جنايات مصر - باب
الخلق بالقاهرة وكانت هيئة المحكمة مشكلة من :

المستشارين محمد صادق حمدي (بك) ، ابراهيم خليل
(بك) بمحكمة استئناف مصر .

ومثل الادعاء الأستاذ حسن أنور طه حبيب وكيل النيابة
وسكرتارية محمد أحمد الجمال كاتب المحكمة .

وقد حضر وكيل النيابة خصيصا من الاسكندرية حيث
كان يقضى أجازته الصيفية وقد هتف المتهمون والحاضرون
فى قاعة الجلسة بحياة العدالة وحياة مصر ، وأطلقت
الزغاريد .

وأخذت والدته حسين توفيق وأمهات وأقارب المتهمين فى
توزيع النقود لصدور الأحكام مخففة ، وبالبراءة ، وكان
محمد أنور السادات أكثر المتهمين حماسة حين سمع الحكم
ببراءته .

وكان المتهمون قد أحضروا الى قفص الاتهام بدون
أوامر حبسهم ، فأعيدوا الى السجن ثم الى قلم التنفيذ بالمحكمة
بأوراقهم لتنفيذ الأحكام باخلاء سبيل من حكم عليهم
بالبراءة ، وحساب مدة الحبس لمن قضى بحبسهم (١) .

وقد وجدت بيانات فى نهاية الحكم من المقطوع به أنها
أضيفت فى تاريخ لاحق نصها « صدر أمر ملكى ٢٨ لسنة

(١) المصري يوم ٢٥ يولية ١٩٤٨ ،

١٩٥٢ في ١٢/١٠/١٩٥٢ بالعفو عن المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والحادي والعشرين .

وعن الآثار الجنائية للثاني والثالث والرابع والخامس والسادس - وكتب للشخصية في ١٨/١٠/١٩٥٢ لسحب الصحف من ٦١٣٩ الى ٦١٥١ لسنة ١٩٤٨ ولادارة الأمن العام بالعفو عن الآثار الجنائية ، والغاء أثرالحكم فيما يخص المراقبة (٢) .

١٩٥٢/١٠/٢١

الغائمة

... وبعد هذا العرض التاريخي لحادث اغتيال أمين عثمان نعرض لأهم المؤشرات التي ظهرت منه *

أولا : الظلال القاتمة التي ألقته الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع في مصر قبيل وقوع الحادث، والتي تكاثفت على ظهور الاحساس بالظلم وخصوصا لدى الشباب الذي بات وقتذاك قلقا على مستقبله ، وأحس ازاءه بالضيق ، كما وصل أنين المجتمع ككل الى ذروته عندما فقدوا الثقة في السلطة وفقدت الأحزاب في نظرهم مصداقيتها ، عندما فشلت في حل المشكلات ، ومن ثم بدأت بعض هذه التجمعات تتحرك بشكل مسلح *

وبينما بدأت تظهر الآراء والأفكار لتخليص البلاد من الاحتلال كانت هناك شخصيات أحست بمصالحها في وجوده فهادنت الانجليز ، ثم ما لبثت أن دانت لهم بالولاء ، كما كانت هناك شخصيات وجدت في المرونة مسلكا حسنا للوصول الى الحقوق الوطنية من دولة لها اليد العليا في البلاد فأساء فهمها *

ومن هنا بدأ التفكير العصبى للشباب الذى أسرع الى الاحتكام الى السلاح كحل سريع يتفق مع تكوينه ، بعكس الكبار الذين كانوا يحبذون أسلوب المفاوضات كحل سلمى يجنب البلاد ويلات العنف *

ثانيا : بالنسبة لهذه القضية فانه باستعراض ظروفها وملايساتها لا نستطيع ان نعتبر الوطنية هي الدافع الوحيد لما ارتكبه متهموها ، لأن الوطنية تختفى عند استخدام القتل كوسيلة لترجمتها ، وانما الجدل بالحسنى بهدف الوصول الى الاصلاح الوطنى العام بدون عنف ، ومن خلال القنوات الشرعية فى البلاد .

فقد اتضح ان هناك اسبابا شخصية ساهمت فى الدافع لارتكاب الحادث وهى اسباب اجتماعية ونفسية سيطرت على المتهمين ، فقد عاش معظم مرتكبي الحادث فى ظروف اجتماعية معقدة وقاسية ، فشكلت فيهم الكراهية وجسدت روح الانتقام ، فاذا ما اضعفنا اليها الأمراض النفسية التى أصيب بعضهم بها وخصوصا حسين توفيق رئيس الجماعه فانه يتضح لنا الدوافع الاخرى التى وجدت فى الوطنيه - التى تصوروها - غلافا لهذا العمل ، الذى أقنعوا انفسهم بانه خدمة للبلاد .

وكم عكست التقارير النفسية احوال مثل هؤلاء ، خصوصا المتهم الأول حسين توفيق ، التى زخرت القضية بتقارير طبية ونفسية وعقلية اثبتت ذلك ، وكانت محل اعتبار لدى المحكمة فى تقديرها للحكم عليه .

ثالثا : كانت جماعة حسين توفيق عائلية فى بدايتها ضمت شقيقه وأولاد خالته ولم تبدأ تحت تأثير تيار فكرى معين ، أو بتخطيط شخصية كبيرة ، ثم بدا يستقطب زملاءه فى المدرسة السعيدية ، وأقاربه بدورهم يجذبون اقرانهم فى مدارسهم وكنياتهم ، ومن الملاحظ أن جل اعضاء الجمعية كانوا صغار السن قليلي الدراية بالأمور السياسية فى عمقها، وان فترة انتمائهم للجماعة لم تعطهم الجرعات السياسية الكافية للاقتناع بالاقدام على مثل هذا العمل الدامى .

ولعل حسين توفيق كان يسوق أمامهم مناظر وأفكار

زينت لهم هذا العمل ، بالاضافة الى فارق السن بينه وبينهم
مما مكنه من السيطرة عليهم .

رابعا : لم يظهر من الدراسة انتماء جماعة حسين توفيق
- مقترفة الحادث - الى اى حزب أو تكوين سياسى أو دينى ،
بل كانت جماعة مستقلة فى التكوين والتفكير والتخطيط ،
ناقشوا ظروف ومبادئ الأحزاب والتكوينات الأخرى فلم
يقتنعوا بها ، بل نقدوها ولم تعجبهم أساليبها وأنشطتها حتى
المسلحة منها .

كما لم تظهر من الأوراق أى صلة مباشرة لهم بالقصر ،
وان كانوا قد استشفوا - من تشجيعه لبعض الجماعات
الطلابية للقيام بنشاط معاد لبعض الأوضاع السياسية -
الضوء الأخضر لهم لتنفيذ أعمالهم ، اما هم فلم يتصلوا بمن
يمتصون بصلة للقصر ، ولم يتصل القصر بهم مباشرة ، وانما
لعله قدم لهم فيما بعد بأن سهل لحسين توفيق هروبه .

وللعجب أن نرى حسين توفيق يعلل - فيما بعد -
ارتكانهم على حادث ٤ فبراير كسبب رئيسى لاغتيالهم أمين
عثمان وتضخيمهم له فى التحقيق والمحاكمة واطهارهم له
كاعتداء على الملك رمز الدولة ، على أنه أسلوب لاستدراج
عطف القصر على موقفهم ، فيقدم لهم عونا ما ، عندما أقفلت
دونهم الأبواب فى الدفاع عنهم بفعل سلطات التحقيق من
بوليس سياسى ونيابة عامة .

ولعله قد حدثت استجابة ما من القصر ظهرت فى حادثة
هروب حسين توفيق التى خرج فيها من البلاد جميعا رغم
الظروف المشددة .

وان كان حسين توفيق - فى لقائه أخيرا مع أحد الباحثين
كما أشرنا - نفى تماما وجود صلة بينه وبين القصر ، فلعله
يقول هذا ليظل لابسا ثوب البطولة، عندما استطاع أن يهرب
رغم كل القوى والحراسات التى أحاطت به .

خامسا : لم يكن أمين عثمان هو الهدف الأصلي للاغتيال بل ظهر من التحقيق أن النحاس كان هو الصيد التمين ، ولما لم يستطيعوا الحصول عليه وفشلوا فى ذلك مرتين ، غيروا خطتهم باغتيال امين عثمان صديقه وصديق الوفد ليغتالوا النحاس وهو يسير فى جنازته ، الا انهم نددوا الشق الاول وفشلوا فى الثانى عندما قبض عليهم لانهم كانوا يظنون انهم سوف لا يقبض عليهم كالمرتين السابقتين اللتين اعتدوا فيها على النحاس *

كما صرحوا بأن أمين عثمان كان اقل من أن يشغلهم اغتياله ، او ان يكون لهم هدفا أصيلا *

سادسا : ثبت أن انور السادات كان عنصرا معضدا لهم ، الكبر سنه عنهم ، واستيلائه على البابهم بحديثه وثقافته ، لدرجة أن وصفوا الأيام التى قضاها معهم بأنها اعظم ايامهم *

قدم لهم العون المادى فى شكل تسهيل وصول السلاح اليهم سواء بثمان أو بغير ثمن - وكضابط - استطاع ان يدرّبهم على استعماله ، وشجعهم بقرب اندلاع ثورة شعبية يشترك فيها الجيش ، فأحسوا بقربهم من ذوى البزة الصفراء ، بل وقربهم الى القيادة فى البلاد يوما ما ، مما يتماشى وطموحاتهم واحلامهم * بينما التزم هو الانكار على طول الخط أثناء التحقيق والمحاكمة ، ولم يتهم الا على أساس اعتراف حسين توفيق عليه ، ثم تراجع عن ذلك بحجة الرافعة به ، الأمر الذى لم تأبه المحكمة به ، على اساس المبدأ القانونى اعتراف متهم على متهم لا ينهض دليلا الا اذا ساندته اعتراف الثانى أو أدلة أقوى ، وهكذا برىء السادات مما اسند اليه *

سابعا : ظهر شيء غريب فى موقف الادعاء من انور السادات ، فالذى يقرأ مرافعة انور حبيب وكيل النيابة يبدو له وكأنها مرافعة دفاع وليست ادعاء ، ويبدو أنه كان مقتنعا بموقفه ، أو لم يجد دليلا قبله *

.. ثامنا : ظهرت فى القضية أثناء المحاكمة عدة مواقف وطنية تشهد بنزاهة القضاء وأن المصرى هو هو فى أى مكان سواء فى السلطة أو فى الشارع المصرى فعندما ترفع أنور حبيب ضد السادات ذكر مواقفه ومدى ما تجمله كرجل مصرى من أجل مصر ، ثم عندما بدأ مرافعته - والتي أوردنا معظمها أثناء عرض الدراسة - بالحديث عن مصر وحب مصر وموقف الاحتلال ، تحدث من كرسيه وسلطته كمصرى يلعن الاحتلال وموقف انجلترا من بلاده ، وكان أمر ذا بال ، لدرجة أن ارتجت السلطة وحضر النائب العام شخصيا الى الجلسة فى اليوم التالى ، وبدأ يخفف الوقع ، بل وظهر فى صورة المعتذر عن هذا الحديث ، ولما وجد حرجا بدأ يفصل بين أنور حبيب الشاب المصرى وبين أنور حبيب ممثل النيابة والادعاء .

وكان لموقفه ردود فعل كبيرة فى المحكمة وأوراق القضية ، إذ جأر المتهمون فى قفص الاتهام مشيدين بموقف ممثل الادعاء - وهو خصمهم - وشجبوا موقف النائب العام مستعملين اقصى العبارات غير عابئين بالنتيجة وهم تحت وطأة السلطة .

وهذه هيئة الدفاع وقفت وقفة وطنية مندة بموقف النائب العام ومشيدة بكلمات ممثل الادعاء ، وهذا يعطى فى اجماله صورة المصريين عندما يتحدثون عن مصر حتى فى أحلك الظروف فانهم يتحدثون حديث الوطنية والصدق .

تاسعا : غلب على القضية اللون السياسى أكثر من القانونى ، فحقيقة كانت جلساتها تحوى أبحاثا فقهية وقانونية حول رد الادعاء عندما يشترك فى الشهادة أمام المحكمة فى ذات القضية ، والاتفاق الجنائى وأصوله ، ومدى الأخذ بالأعذار المخففة والى أى حد يؤخذ بها .

ولكن الطابع السياسى كان الغالب ، فاستطلعت المحكمة مواقف وآراء كثير من رجال السياسة فى تلك الفترة ، لأن

أحداث القضية قد تشابكت فشملت موقف الأحزاب والقصر
والمستقلين •

وكانت حادثة ٤ فبراير على رأس القضايا السياسية
التي غطت مساحة كبيرة من الجهد في القضية ، لدرجة ان كان
نصيب الحادث نفسه أقل من الموضوعات السياسية التي
نوقشت •

هاشرا : لقيت الأحكام ارتياحا من الرأي العام بقدر
ما لقيت من أسر المتهمين ، فلم يكن هناك تعليق واضح أو نقد
لها ، وقد انطلقت زغاريد أهالي المتهمين حتى والدة حسين
توفيق لأنها يبدو لم تكن تتوقع أخذ المحكمة بالأعذار المخففة
بالنسبة لابنها •

مصادر البحث

أولا : أوراق غير منشورة :

- صورة ملف القضية ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ جنايات عابدين ، وهى غير كاملة رديئة التصوير ، عسرة القراءة ، ولاحظنا أن كل مجموعة تحقيقات لها أرقام مسلسل خاصة ، وتربو على الألف صفحة (١)، فاعتمدنا على صورة حيثيات الحكم (٤٩٢ صفحة) والذى اشتملت على تلخيص واف بالاضافة الى آراء المحكمة ذات الأهمية .
- ملف خدمة أمين عثمان • — دار المحفوظات بالقلعة
F.O. 407-223

ثانيا : (أ) مراجع باللغة العربية

- أحمد عبد الرحيم مصطفى
العلاقات المضرة البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦
القاهرة ١٩٦٨
- جان ليجول : ترجمة عبد الرحمن فهمى
مصر والحرب العالمية الثانية
القاهرة ١٩٥٠
- حسن يوسف
القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢
القاهرة ١٩٨٢

(١) ولا حاولنا الرجوع الى أصل القضية فى المركز القومى للدراسات القضائية أفاد السيد الأستاذ المستشار أمين عام المركز كتابة « أن القضية ليست من بين القضايا المتوفرة حاليا بالمتحف القضائى بالمركز » .

- ريشار متشيل :
الاخوان المسلمون (مترجم) القاهرة ١٩٧٧
- زكريا سليمان بيومى (دكتور)
الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية
١٩٢٨ - ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩
- طارق البشرى
الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٢
- عاصم احمد الدسوقي (دكتور)
مصر فى الحرب العالمية الثانية
القاهرة ١٩٧٦
- عبد الرحمن الراقى
فى اعقاب الثورة المصرية ج ٣ القاهرة ١٩٥١
- عبد العزيز على
الثائر الصامت القاهرة ١٩٨٠
- عبد العظيم رمضان (دكتور)
الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٣
- لطفى عثمان
تطور الحركة الوطنية فى مصر
القاهرة ١٩٧٣
- المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية
القاهرة ١٩٤٨
- محسن محمد
التاريخ السرى لمصر الاسكندرية ١٩٧٣
- محمد التايى
سنة فى عمر مصر القاهرة ١٩٨٣
- من اسرار السياسة والساسة مصر ما قبل الثورة
القاهرة ١٩٧٨

- محمد أنور السادات
أسرار الثورة المصرية - يواعتها الخفية (كتاب الهلال)
يولييه ١٩٥٧
صفحات مجهولة
القاهرة ١٩٥٤
البحث عن الذات
القاهرة ١٩٧٨
- محمد حسين هيكل (دكتور)
مذكرات في السياسة المصرية ج٢
القاهرة ١٩٥١
- محمد زكى عبد القادر
أقدام على الطريق
القاهرة ١٩٦٧
- محمد شوقي زكى
الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى
القاهرة ١٩٥٤
- محمد صابر عرب (دكتور)
حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية فى مصر
القاهرة ١٩٨٥
- نبيل عبد الحميد (دكتور)
النشاط الاقتصادى للجانب واثره فى المجتمع المصرى
القاهرة ١٩٨٢
- وسيم خالد
الكفاح السرى ضد الانجليز
القاهرة د.ت.
- يونان لبيب رزق (دكتور)
تاريخ الوزارات المصرية
القاهرة ١٩٧٥
الأحزاب السياسية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٧
الوفد والكتاب الأسود
القاهرة ١٩٧٥
- ثالثا : رسائل جامعية غير منشورة
- السيد محمد عشاوى
تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ - ١٩٥٢
دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة

— عاصم محروس عبد المطلب

دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية
دكتوراه غير منشورة — جامعة القاهرة ١٩٧٥

— محمد فريد حشيش

معاهدة ١٩٣٦ واثرها على العلاقات المصرية البريطانية فى نهاية
عام ١٩٤٥ — ١٩٧٥

دكتوراه غير منشورة — جامعة عين شمس

— محمد فريد عبد المجيد

حزب الوفد من ١٩٣٦ — ١٩٥٢
ماجستير غير منشورة — ١٩٧٠

رابعا : مراجع باللغة الانجليزية

-- Isawy, Charles :

An Economic and social Analysis. Oxford University
1963.

— Kirk, George :

The middle East is the second World War. Oxford,
1955.

خامسا : الدوريات

الأمرام

الأخبار

اللواء الجديد

الكتلة

آخر ساعة

المصرى

البلاغ

النشرة الشرقية (وزارة الداخلية المصرية)

المجلة التاريخية

الفهرس

الموضوع	صفحة
تقديم	٥
مقدمة	٩
القسم الأول : أحوال مصر قبيل الحادث	١٧
الفصل الأول : الأحوال الاقتصادية والاجتماعية	٢٥
الفصل الثاني : الأحوال السياسية	٣٧
الفصل الثالث : التنظيمات الشبابية	٦٣
الفصل الرابع : أمين عثمان وعلاقته بالانجليز	٩٥
القسم الثاني : الحادث	١٣١
الفصل الأول : وصف الحادث وأصدائه	١٣٣
الفصل الثاني : اجراءات التحقيق	١٤٥
الفصل الثالث : اجراءات المحاكمة	١٩٧
الخاتمة	٢٦١
مصادر البحث	٢٦٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/٤٣٩١

X - 3052 - 01 - 077 - ISBN

يمثل حادث اغتيال « أمين عثمان » حلقة من مسلسل
الاضغاث المتتالية في الأربعينيات من هذا القرن ، وهو
حادث له أهمية خاصة ، إذ حدثت الجريمة باسم مصر ،
وكانت مصر بعيدة عن هذا الاغتيال ، فقد كان الاغتيال
لخدمة مصالح القصر ، وإنتقاما من حادث ٤ فبراير
١٩٤٢ ، وقد نارت بشانه آراء مختلفة ، وقضايا خلافية
غصت بها أوراق القضية ...

كما ان أمين عثمان — كما ظهر من الدراسة — لم يكن
هو الهدف الاصل ، وإنما كان فخا لاصطياد صيد اكبر ،
ولإشارة قضايا سياسية واجتماعية اخرى كانت مصر
تعانى منها نتيجة وجود الاحتلال البريطانى الذى كان
لامين عثمان نفسه اسلوبه فى التعامل معه ، الامر الذى
كان من اهم اسباب اغتياله ...